جامعة قاصدي مرباح ورقلة – الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان: علوم الاقتصادية، علوم تسيير، علوم تجارية
الشعبة: العلوم الاقتصادية
التخصص: اقتصاد نقدي و بنكي
بعنوان:

اثر التحرير المالي على القطاع المالي في الجزائر

حالة قطاع التامين الجزائري

دراسة حالة الشركة الوطنية للتامين SAA " المرحلة 2011 – 2019"

نوقشت بتاريخ: .....

إعداد الطالبة: شرفوح ويزة **إشراف الدكتور: علاوي محمد لحسن**

أعضاء لجنة المناقشة

		جامعة ورقلة	رئيسـا
علاوي محمد لحسن	أستاذ محاضر	جامعة ورقلة	مشرفا
		جامعة ورقلة	مناقشا

السنة الجامعية : 2020/ 2021

جامعة قاصدي مرباح ورقلة – الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان: علوم الاقتصادية، علوم تسيير، علوم تجارية
الشعبة: العلوم الاقتصادية
التخصص: اقتصاد نقدي و بنكي
بعنوان:

اثر التحرير المالي على القطاع المالي في الجزائر

حالة قطاع التامين الجزائري

دراسة حالة الشركة الوطنية للتامين SAA " المرحلة 2011 – 2019"

إعداد الطالبة: شرفوح ويزة **إشراف الدكتور: علاوي محمد لحسن**

أعضاء لجنة المناقشة

		جامعة ورقلة	رئيسا
علاوي محمد لحسن	أستاذ محاضر	**جامعة ورقلة**	مشرفا
		جامعة ورقلة	مناقشا

السنة الجامعية : 2020/ 2021

الإهداء:

اهدي ثمرة هذا العمل إلى والدي الكريمين

شكرا و عرفانا لفضلهما علي و لم يبخلوا علي

بشيء حفظهما الله و أطال في عمرها.

إلى زوجي الكريم الذي ساندني دائما حفظه الله.

إلى أبنائي الأعزاء قرة عيني سلين ، يوبا و لينا حفظهم الله.

إلى كل عائلتي و كل الأهل و الأقارب.

إلى كل طالب علم.

تشكرات :

قبل كل شيء اشكر الله العلي العظيم بحمده على عونه و إمداده و فضله في انجاز هذا العمل المتواضع، أتقدم بجزيل الشكر إلى من ساندني و ساعدني على انجاز هذه المذكرة،

الأستاذ الفاضل : علاوي محمد لحسن على التوجيهات و الإرشادات و النصائح التي قدمها لي ، كما اشكر أعوان دائرة المحاسبة و المالية للشركة الوطنية للتامين ،

كما اشكر كل من ساعدني من قريب آو بعيد في انجاز هذا العمل.

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة تأثير التحرير المالي على قطاع التامين و مدى مساهمته في تنمية السوق المالي خلال الفترة 2019/2011 إذ تعتبر شركات التامين احد أهم مكونات القطاع المالي في أية دولة من خلال الدور الرئيسي الذي تلعبه هذه الشركات في النشاط الاقتصادي الجزائري فهي مؤسسات تتمتع بفوائض مالية و بإمكانها الرفع من كفاءة و أداء الأسواق المالية.

قدمت الدراسة تحليلا لمستوى تطور نشاط التامين و نشاط السوق المالي في الجزائر من خلال تحليل مجموعة من المؤشرات : مؤشر الكثافة ، مؤشر الاختراق، معدل الرسملة و مؤشر عدد الشركات المدرجة في البورصة ، سمحت بقياس تطورها و مستوى نجا عتها خلال فترة الدراسة و توصلت الدراسة إلى أن قطاع التامين لا يساهم في تنمية قطاع المالي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية : التحرير المالي ، التامين ، معدل الاختراق ، معدل الرسملة ، تعويضات توظيفات ، الشركات المدرجة في البورصة.

RESUME :

Cette étude a pour objectif l'étude de la contribution du secteur des assurances dans le développement du marché financier et l'influence de la libéralisation financière sur le secteur des assurances durant la période 2011/2019.

Les compagnes d'assurances sont considérées comme l'une des composantes les plus importantes du secteur financier, dans l'activité économique dans ces pays dans ce contexte apparait l'importance de l'évolution de l'activité des assurances ainsi que l'évolution du marché financier.

En Algérie à travers l'analyse d'indicateur qu'ont permis de déterminer leur degré de performance durant cette période .

L'étude a aussi permis de définir la relation entre le secteur des assurances et le marché financier et de déterminer les variables dans le secteur des assurances susceptibles d'influer sur l'activité du marché financier.

L'étude à conclu que le secteur des assurances en algérie ne contribue pas au développement du marché financier et que le secteur à échoué dans la contribution relative à la croissance de l'économie nationale.

L'étude à recommande la nécessité de développer le secteur des assurances sur la base des éléments suivants : fournir un environnement économique sain et solide, améliorer l'organisation et la supervision du secteur …….des produits compatible avec les conditions économique et sociale, utilisation efficace des canaux de distribution.

MOTS CLES : libéralisation financière , assurance, croissance économique, taux de pénétration , société en bourse et le taux de capitalisation.

الفهرس

الفهرس

العنوان **الصفحة**

الإهداء III

الشكر..... IV

قائمة الجداول..... IX

قائمة الأشكال البيانية..... X

المقدمة العامة..... أ

الفصل الأول :التحرير المالي وواقع قطاع التامين الجزائري

تمهيد **2**

المبحث الأول:ماهية التحرير المالي.....**3**

المطلب الأول:مفهوم التحرير المالي..... **3**

المطلب الثاني:عناصر.التحرير المالي.....**4**

المطلب الثالث: متطلبات التحرير المالي و اجراءاته.....**6**

المطلب الرابع:دور المنظمات الدولية في التحرير المالي..... **8**

المبحث الثاني:مفاهيم عامة حول قطاع التامين.....**10**

المطلب الأول:نشأة و مفهوم التامين **10**

المطلب لثاني:المبادئ التقنية و القانونية للتامين.....**12**

المطلب االثالث:انواع التامين و الاهمية الاقتصادية و الاجتماعية للتامين.....**14**

الفرع الاول : انواع التامين **14**

الفرع الثاني :الاهمية الاقتصادية و الاجتماعية للتامين 16

المطلبالرابع :اثر التحرير المالي علي القطاع المالي الجزائري.....18

المبحث الثالث:الدراسات السابقة.....20

المطلب الأول: باللّغة العربية..... 20

المطلب لثاني: باللّغة الأجنبية.....21

المطلب االثالث: مكانة الدراسة الحالية ضمن الدّراسات السابقة.....22

خلاصة الفصل الاول.....23

الفصل الثاني : اثر التحرير المالي علي قطاع التامين الجزائري

تمهيد.....25

المبحث الأول: تطور قطاع التامين الجزائري.....26

المطلب الأول :تطور قطاع التامين في الجزائر 26

المطلب الثاني: : الإصلاحات و التشريعات المنظمة للقطاع التامين.....28

الفرع الأول: الإطار القانوني (التشريعي):.....28

الفرع الثاني: الإطار الاقتصادي:.....31

الفرع الثالث : الإطار المالي.....33

المطلب االثالث: واقع قطاع التامين الجزائري.....34

الفرع الاول : المتدخلون في سوق التامين الجزائرية.....34

الفرع الثاني : التعريف بالمؤسسة (الشركة الوطنية للتامين .SAA) 37

المبحث الثاني:واقع واداء قطاع التامين الجزائري.....42.

المطلب الاول: دراسة تطبيقية على قطاع التامين الجزائري مرحلة 2011-2019 42

الفرع الأول : تطور رقم أعمال قطاع التامين.حسب نوع الشركات2011–2019.....42

الفرع الثاني : تطور رقم الأعمال حسب فروع التامين. 2011–2019.....45

الفرع الثالث:مساهمة قطاع التامين في الناتج المحلي الإجمالي (معدل الاختراق).....48

الفرع الرابع: معدل كثافة التامين:.....49

الفرع الخامس :تطور تعويضات قطاع التامين للفترة 2019/2011 51

الفرع السادس: معدل رسملة السوق و مؤشر عدد الشركات المدرجة في بورصة الجزائر.....52

المطلب الثاني : دراسة حالة الشركة الوطنية للتامين SAA لفترة 2011–2019.....56

الفرع الأول: : تطور رقم الأعمال الشركة الوطنية للتامين فترة 2011–2019.....56

الفرع الثاني : تطور أقساط التامين (فروع التامين) للفترة ما بين 2012–2019 57

الفرع الثالث: تطور التعويضات المسددة للفترة ما بين 2012 – 2019: 59

الفرع الرابع: تطور التوظيفات المالية للشركة الوطنية للتامين 2012 – 2019.....60

. المطلب الثالث: الصعوبات التي تتعرض قطاع التامين الجزائري 62

المطلب الرابع:اثر التحرير المالي علي قطاع التامين الجزائري.....63

خلاصة الفصل الثاني:.....67

الخاتمة العامة.....69

قائمة المراجع.....74

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	المتدخلون في سوق التامين الجزائرية.	34
02	تطور رقم أعمال قطاع التامين.حسب نوع الشركات **خلال الفترة** 2019/2011	43
03	: تطور رقم الأعمال حسب فروع التامين **خلال الفترة** 2019/2011	46
04	تطور مساهمة قطاع التامين في الناتج المحلي الإجمالي **خلال الفترة** 2019/2011	48
05	تطور معدل كثافة التامين **خلال الفترة** 2019/2011	49
06	تطور حجم تعويضات مؤسسات التامين خلال الفترة 2019/2011	51
07	مؤشر معدل رسملة السوق لبورصة الجزائر خلال الفترة 2019/2011	52
08	الشركات المدرجة في بورصة الجزائر	54
09	تطور عدد الشركات المدرجة في سوق الأسهم لبورصة الجزائر لفترة 2019/2011	54
10	تطور رقم الأعمال الشركة الوطنية للتامين فترة 2011-2019	56
11	تطور أقساط التامين (فروع التامين) للفترة ما بين 2012-2019	57
12	تطور التعويضات المسددة للفترة 2012 – 2019	59
13	تطور التوظيفات المالية للشركة الوطنية للتامين 2012 – 2019	60

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	ا الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للشركة الوطنية للتأمين	41
02	تطور انتاج قطاع التامين حسب نوع الشركات **خلال الفترة** 2019/2011	44
03	تطور رقم الأعمال حسب فروع التامين خلال الفترة 2019/2011	47
04	تطور مساهمة قطاع التامين في الناتج المحلي الإجمالي 2019/2011	49
05	تطور معدل كثافة التامين للفترة 2019/2011	50
06	تطور حجم تعويضات مؤسسات التامين خلال الفترة 2019/2011	51
07	مؤشر معدل رسملة السوق لبورصة الجزائر خلال الفترة 2019/2011	53
08	تطور عدد الشركات المدرجة في سوق الأسهم لبورصة الجزائر لفترة 2019/2011	55
09	تطور رقم الأعمال الشركة الوطنية للتامين فترة 2011-2019	56
10	تطور أقساط التامين (فروع التامين) للفترة ما بين 2012-2019	58
11	تطور التعويضات المسددة للفترة 2012 – 2019	59
12	تطور التوظيفات المالية للشركة الوطنية للتامين 2012 – 2019	61

قائمة الاختصارات باللغة العربية

الاختصار	**الدلالة**
SAA	الشركة الوطنية للتأمين
CAAT	الشركة الجزائرية للتأمين الشامل
CIAR	الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين
2A	الجزائرية للتأمينات
CACH	شركة تأمين المحروقات
GAM	العامة للتأمينات المتوسطية
CAAR	الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين
AXA	أكسا للتأمينات الأضرار– الجزائر
TALA	تأمين لايف الجزائر
CNMA	الصندوق الوطني للتعاون الفلاحية
CAGEX	الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات
SGCI	شركة ضمان القروض العقارية
MAATEC	التعاضدية الجزائرية لعمال التربية والثقافة
CCR	الشركة المركزية لإعادة التأمين
CSA	لجنة مراقبة التأمينات
DASS	مديرية التأمينات
BST	مكتب مختص في التسعير

FGA	صندوق ضمان السيارات
FGAS	صندوق ضمان المؤمن لهم
CNA	المجلس الوطني للتأمينات
UAR	الاتحاد الجزائري للتأمين و إعادة التأمين
MIDA	ميدا: هو برنامج ممول من قبل الاتحاد الاروبي و يتم بمقتضاه تقديم المعونات المالية من الاتحاد الاروبي إلى شركائه المتوسطين ومن بينهم الجزائر و الذي يستكمل بقروض ممنوحة من قبل البنك الاروبي للاستثمار وفق شروط ميسرة و ذلك لهدف مساعدتهم في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.
MALUS	رفع قيمةالقسط للسائق الذي لم يرتكب اي حادث
BONUS	يعمل على تخفيض قيمة القسط للسائق الذي لم يرتكب اي حادث
ALFA	لمحاربة الغش فرع لشركات التامين تحت اسم ألفا
IRS	خلق جهاز للمفتشين القانونيين يتولى تقييم الأضرار.
TVA	الرسم على القيمة المضافة
IBS	الضريبة على الارباح
FSI	الصندوق الخاص بالتعويضات

المقدمة العامة

شهد العالم خلال العقود الاخيرة من القرن الماضي تطورات اقتصادية و مالية و عالمية ساهمت في بروز مجموعة من التوجيهات و التغيرات دعت الى ضرورة اتباع نظام اقتصادي جديد اجبر الدول النامية على نهج سلوك التحرير المالي .

يتميز التحرير المالي بعدة فوائد تتمثل في تحرير سعر الفائدة و الائتمان الموجه وخفض نسب الاحتياطي القانوني لدى البنوك و استعمال الادوات الغير المباشرة في السياسة النقدية.

و ضمن هذا السياق شرعت الدول النامية و من بينها الجزائر الى الانتقال تدريجيا من اقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق وقد تجسدت هذه العملية في مجموعة الاصلاحات ارتكزت على برنامج التعديل الهيكلي المفروض من قبل الصندوق النقد الدولي و قد عرف خلالها القطاع المالي اعادة تنظيم لقطاع البنوك و شركات التامين واصبح هذا الاخير منفتحا على المتعاملين الخواص بعد اكثر من 30 سنة من احتكاره من طرف الدولة.

و بتطبيق برنامج التعديل الهيكلي تاكد لدى السلطات العمومية رغبة اكيدة في بعث قطاع التامين من جديد ضمن منطق اقتصاد السوق لتدعيم الاداء و الرفع من تنافسية القطاع.

و بناءا على هذه المعطيات نستخلص الإشكالية التالية : **ما هي أهم انعكاسات التحرير المالي على القطاع المالي الجزائري و كيف يمكن تقييمها تحديدا في فرع التامينات، حالة الشركة الوطنية للتامين SAA.؟**

الأسئلة الفرعية:

- ماذا نقصد بالتحرير المالي.
- كيف يؤثر التحرير المالي على القطاع المالي و قطاع التامين.
- هل ساهم التحرير المالي في رفع أداء قطاع التامين.
- ماهي المشاكل التي تعوق أداء قطاع التامين ضمن التحرير المالي.

فرضيات الدراسة :

- تعتبر شركات التامين مؤسسات مالية تساهم في النمو الاقتصادي
- سياسة التحرير المالي والإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الدولة الجزائرية ساهمت في رفع مساهمة مؤسسات التامين في الاقتصاد الوطني .
- ضعف الثقافة التأمينية وضعف ابتكار المنتوجات التأمينية يساهم في ضعف مساهمة شركات التامين في القطاع المالي.

أهمية الدراسة :

- دور تحرير القطاع المالي في تعزيز النمو الاقتصادي .
- مساهمة التحرير المالي في قطاع التامين و تطوره.
- – تحرير القطاع المالي و مدى تحقيقه للاستقرار و تجنب الأزمات المالية.

أهداف الدراسة :

* تقييم مدى تكييف القطاع المالي الجزائري مع متطلبات التحرير المالي.

* تقييم واقع قطاع التامين بالجزائر.

* معرفة مدى مسايرة المنتجات التامنية الجزائرية ضمن التحرير المالي.

* تحديد أهم العوامل المتحكمة في أداء قطاع التامين بالجزائر.

حدود الدراسة:

–المجال المكاني: من الناحية المكانية ركزت هذه الدراسة على الجزائر وبالتحديد قطاع التأمين و مساهمته في الإقتصاد الوطني وتطوير القطاع المالي، أما الجانب التطبيقي ضمّ شق تحليلي لمساهمة مؤشرات التحرير المالي في تطوير القطاع المالي وقطاع التأمين.

المجال الزمني: تم دراسة تطور نشاط التأمين في الجزائر، من خلال دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين وتحليل نشاطها المالي، ونموها الإقتصادي، خلال الفترة 2011-2019. بالإضافة الى تحليل مسار الإصلاحات الإقتصادية لمؤسسات التأمين.

منهج الدراسة:

بغية الاحاطة بمختلف جوانب الموضوع وتحليله و للاجابة علي الاشكالية المطروحة و اختبار صحة الفرضيات الموضوعة بشكل ينسجم مع محاور الدراسة حاولت استخدام المناهج التي تشملها البحوث الاقتصادية عادة نلجئ الي المنهج الوصفي لعرض اهم المفاهيم النظرية المتعلقة بالموضوع وتم التركيز على المنهج التحليلي لقراءة المؤشرات التحرير المالي على قطاع التأمين الجزائري خلال الفترة المدروسة ومدى مساهمتها في القطاع الوطني والقطاع المالي.

الفصل الأول

التحرير المالي وواقع قطاع التأمين الجزائري

تمهيد :

في مطلع التسعينات ظهرت ملامح سياسة التحرير المالي كنتيجة حتمية لفشل سياسة الكبح المالي التي اعتمدتها معظم الدول النامية ، و ما نتج عنها من تقييد لسعر الفائدة ، الشيء الذي اثر سلبا على اقتصاد هذه الدول التي قامت بفتح أسواقها و تحريرها من القيود و السعي لاجتذاب المستجدات من الأدوات الملية ،و المؤسسات المالية لزيادة قدرتها التنافسية في مجال الخدمات المالية و تسهيل تدفق رؤوس الأموال و هذا ما يعرف بالتحرير المالي.

كما تشمل سياسة التحرير المالي مجموعة من الإجراءات و الأساليب لتخفيف القيود على القطاع و عليه فان التحرير المالي يشمل كل مايتعلق بتحرير القطاع المصرفي و قطاع التامين و تحرير حركة رؤوس الأموال و تحرير أسواق صرف العمولات و تحرير سوق رأس المال (البورصة).

نعرض في هذا الفصل الأسس النطرية للتحرير المالي و قطاع التأمين الجزائري من خلال تقديم بعض المفاهيم العامة حول التحرير المالي ومؤسسات التأمين وتم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: ماهية التحرير المالي والذي يتضمن اربع مطالب، بحيث المطلب الأول يتمثل في مفهوم التحرير المالي وكذا المطلب الثاني يحتوي على عناصر التحرير المالي كما أن المطلب الثالث تطرقنا فيه الى متطلبات التحرير المالي و اجراءاته، وكذا المطلب الرابع والذي يكمن في دور منظمات الدولية في التحرير المالي.

المبحث الثاني: مفاهيم حول قطاع التأمين يتكون هذا المبحث من أربع مطالب والتي تتمثل في، المطلب الأول بعنوان نشإأة مفهوم التأمين، المطلب الثاني يتمثل في مبادىء التّقنية والقانونية للتأمين، المطلب الثالث أنواع التأمين، وكذا المطلب الرابع الاهمية الااقتصادية والإجتماعية للتأمين.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة بحيث المطلب الأول يتضمن دراسات باللّغة العربية والمطلب الثاني دراسات باللّغة الأجنبية والمطلب الثالث مكانة الدراسة الحالية من الدراسات السابقة.

المبحث الأول: ماهية التحرير المالي.

المطلب الأول: مفهوم التحرير المالي

أثرت سياسات الكبح المالي في الدفع بالعديد من الدول في اواخر السبعينات بالشروع بإصلاحات جذرية على مستوى أنظمتها المالية و الاقتصادية و لهذا اتخذت العديد من هذه الدول إجراءات تهدف إلى إصلاح القطاع المالي و تحريره من كل اشكال الكبح المالي.

لقد ظهرت عملية التحرير المالي منذ بداية عقد الستينات ،فهي ظاهرة حديثة نسبيا باشرت بها الدول المتقدمة ثم تلتها الدول المتخلفة من خلال الإصلاحات و التحول الاقتصادي الذي يشمل مجموعة من الإجراءات التي تعمل على تطوير الأسواق المالية و تطبيق نظام غير مباشر للرقابة النقدية و إنشاء نظام إشرافي قوي و خصخصة بنوك القطاع العام و تشجيع القطاع الخاص على إنشاء المصاريف و السماح للبنوك الأجنبية من الدخول إلى السوق المصرفية و حرية سعر الفائدة و تحرير أسعار الصرف و حرية دخول و خروج رؤوس الأموال و عليه يمكن ان نعرف التحرير المالي من عدة جوانب، و هذا حسب اختلاف أراء و وجهات نظر المفكرين الاقتصاديين ، فيعرف التحرير المالي [1]على انه مرور من حالة التقييد إلى حالة التحرير و هذا يتطلب إزالة عدد معين من القيود أهمها مايلي:

- التحديد الإداري لأسعار الفائدة على القروض و الودائع.
- الرقابة الإدارية على تخصيص الائتماء لقطاعات معينة (كالقطاع الزراعي و القطاع الحكومي و قطاع الصناعات الصغيرة) مع تقديم القروض لبعض القطاعات بأسعار فائدة تفضيلية.
- فرض ضريبة مرتفعة على القطاع المصرفي من خلال المبالغة في تحديد متطلبات مرتفعة للاحتياطي الإجباري.
- إلزام المؤسسات الملية و الحكومية تقديم قروض للمؤسسات العمومية و بفائدة منخفضة.
- فرض قيود صارمة على تحركات رؤوس الأموال الأجنبية سواء كانت نفقات داخلية او خارجية.

كما يعرف التحرير المالي بأنه يقضي بالتخلي عن الأدوات المباشرة للسياسات النقدية بما فيها تثبيت أسعار الفائدة و توجيه القروض إلى قطاعات محددة التي ينجم عنها التخصيص غير الكفؤ للموارد المالية الى التأثير السلبي على النمو ،الاستثمار و الادخار[2].

---

[1] بريش عبد القادر، **التحرير المصرفي و متطلبات الخدمات المصرفية و زيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية** أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع نقود و مالية جامعة الجزائر السنة الجامعية 2006/2005 ص 13.

[2] –بن علال بلقاسم، **أثر التطبيق سياسة التحرير المالي على النمو الإقتصادي الجزائري**، دكتوراه في علوم الإقتصاد، جامعة أبو بكر القايد، تلمسان، سنة الجامعية،2005-2006،ص5.

و هو محاولة لتخفيف القيود الحكومية على المؤسسات المالية و عملها وأدواتها و بهذا يتحدد مفهوم التحرير المالي بالمعنى الشامل بمجموعة الأساليب و الإجراءات التي تتخذها الدولة لإلغاء أو تخفيف درجة القيود المفروضة على عمل النظام المالي بهدف تعزيز مستوى كفاءته و إصلاحه كليا فيما يتحدد مفهوم التحرير بالمعنى الضيق بتحرير عملية السوق المالية من القيود المفروضة عليها و لكي تعمق عملية تداول الأوراق المالية ضمن المستويين المحلي و الدولي.

تعريف التحرير المالي: عرفه RMC KIMMET E.SHAM على انه الحل الأمثل للخروج من حالة الكبح المالي و وسيلة بسيطة وفعالة لتسريع وتيرة النمو الاقتصادي في الدول النامية[1].وقد دعم هذا الاتجاه كل من الصندوق النقد الدولي و البنك العالمي[2].

المقصود بالتحرير المالي هو إلغاء القيود و الترتيبات و الضوابط المفروضة على حركات رؤوس الأموال قصيرة و طويلة الأجل عبر الحدود الوطنية و إعطاء السوق مطلق الفاعلية في عملية ضمان توزيع و تخصيص الموارد المالية و تحديد أسعار العمليات المالية طبقا لقوى العرض و الطلب .

كما عرفه AMABLE CHATELAIN ET DE BANT هو تلك السياسة التي تقود الى رفع الادخار و استخدام امثل للموارد المالية المتاحة للاستثمار[3].

يقوم التحرير المالي على رفع القيود و العراقيل التي تحول دون حرية النشاط القطاع المالي على المستوى المحلي و الدوليوالغاء القيود علي الائتمان المحلي وتحرير معدلات الفائدة والغاء الضوابط علي العمل المصرفي وتدخل الدولة في القطاع المالي[4]، و لقد بدأت عملية التحرير المالي في الدول المتقدمة و اكتملت بتوسيع أنشطة القطاع المالي و تدويلها و توسعت لتشمل العديد من الدول التي عرفت بالاقتصاديات المتحولة أو الانتقالية من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق و التي كانت تعرف بسياسات الكبح المالي إذا لم يمكن للتحرير الاقتصادي أن يكمل الاهتمام بإصلاح القطاع المالي و تحريره من كافة أوجه الكبح المالي لأداء دوره في النشاط الاقتصادي[5]

المطلب الثاني: عناصر التحرير المالي:

يشتمل التحرير المالي غلى ثلاثة عناصر أو جوانب و هذه العناصر تكون مؤشر يسمح بقياس درجة التحرير المالي في الاقتصاد فهي تتمثل في :

-حريري عبد الغاني، **اثر التحليل المالي على اقتصاديات الدول العربية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم [1] الإقتصادية وعلوم التسيير جامعة حسيبة بن بو علي، شلف،2006-2007،ص 11.

[2]-Venet (1994) **libéralisation financière et développement économique** : une revue critique de la littérature ,op cit pp 87.

[3]- حريري عبد الغاني، **اثر التحليل المالي على اقتصاديات الدول العربة**،مرجع سبق ذكره ص15

[4]-بن بوزيان محمد .عبد الطيف مصطفي أساسيات النظام المالي واقتصاديات النظام المالي واقتصاديات الأسواق المالية.مكتبة حسن العصرية.بيروت 2015 ص 162.

[5]–شكوري سيد محمد، التحرير المالي و أثره على النمو الاقتصادي،دراسة حالة الجزائر،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان،السنة الجامعية2005-2006،ص65.

- تحرير النظام المالي الداخلي (المحلي) :
- تحرير السوق المالي

تحرير حساب رأس المال

1- تحرير النظام المالي الداخلي (المحلي)[1]:

أ) تحرير أسعار الفائدة الدائنة و المدينة: يتحقق بإلغاء السقوف المطبقة عليها، عدم تدخل السلطات النقدية في تحديد معدل الفائدة، بحيث يصبح تحديدها خاضع لآليات السوق فقط.

ب) إلغاء حواجز الدخول بالنسبة للبنوك و المؤسسات المالية الأجنبية لممارسة نشاط الوساطة المالية الى جانب البنوك و المؤسسات المالية المحلية ، الأمر الذي يعزز المنافسة داخل النظام المالي و ينعكس ايجابيا على نوعية الخدمات المالية المقدمة من طرفه.

ج) خفض معدل الاحتياطي الإجباري: فهو يعفى تخفيض معدل الاحتياطي القانوني (الإجباري) المفروض على البنوك التجارية من طرف البنك المركزي، أي جعله عند مستوى معقول يسمح للبنوك بالتوسع في نشاط الإقراض.

2- تحرير الأسواق المالية[2]:

تحرير الأسواق المالية يعني إلغاء القيود المفروضة على المستثمرين الأجانب و التي تحول دون تمكينهم من تملك الأصول المالية المختلفة (آسهم و مشتقات مالية) المصدرة من طرف المؤسسات الاقتصادية المحلية كما عني إلغاء الحواجز المتعلقة بخروج رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في الداخل و الربح الناتج عنها

3- تحرير حساب رأس المال: يشتمل تحرير حساب رأس المال على العناصر التالية:

ا)- حرية تدفق رؤوس الأموال : بحيث يمكن من انتقال رؤوس الأموال من و إلى الاقتصاد ، الأمر الذي يتيح الفرصة للمقيمين و الأجانب من اجل تحريك رؤوس أموالهم[3].

ب)- تحرير المعاملات في الديون، الأسهم، الاستثمارات المباشرة الثروات الشخصية،و حسن و سلامة استخدام الاموال المتاحة مع تحقيق عائد مناسب مقابل ذلك[4].

ج)- إلغاء القيود التي تخص التعامل بالنقد الأجنبي: بحيث يمكن إجراء المعاملات المحلية بالنقد و عدم تدخل السلطات النقدية في تحديد معدل صرف العملة المحلية.

---

[1]–شكوري سيد محمد، التحرير المالي و أثره على النمو الاقتصادي،دراسة حالة الجزائر،مرجع سبق ذكره،ص65.

[2]-حريري عبد الغاني: اثر التحرير المالي على اقتصاديات الدول العربية مرجع سبق ذكره ص36

[3]-بن علال بلقاسم اثر تطبيق سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر مرجع سبق ذكره ص7.

[4]–صلاح الدين حسن السيسي، **دراسات الإئتمان المصرفي، الضمانات المصرفية الاعتمادات المستندية نظرية وتطبيقية –قضايا مصرفية معاصرة**، دار الفكر العربي، القاهرة–مصر، ص11.

د)-تحقيق مرونة سعر الصرف قبل فتح حساب راس المال من الممكن ايضا ان يكون له تداعيات اقتصادية فالدول التي تتحول الي سعر الصرف العائم لابد و ان تدعم ذلك بالغاء التدريجي لعدم التناسق الموجود في حركة رؤوس الأموال[1].

المطلب الثالث: متطلبات التحرير المالي و إجراءاته.

يعد التحرير المالي احد أهم جوانب الإصلاح الاقتصادي خطوة و أهمية سواء في نطاقه أو في تسلسل إجراءاته، إذا فان التحرير المالي الناجح هو الذي يحقق معدلات فائدة موجبة ،الأمر الذي يرفع معدلات الادخار و من تم الاستثمار و كذا تزايد تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل بشكل يساهم في سد فجوة الموارد المحلية ، و لكن هذا النجاح يتطلب مجموعة من الإجراءات يجب على التحرير المالي المرور بها لتحقيق ذلك ، لذي سنحاول من خلال هذا المبحث أن نتعرف على أهم متطلبات التحرير المالي و إجراءاته.

ا)- متطلباته :

لقد أصبح من المعروف أن التحرير المالي يتطلب إعداد حذر و لهذا فانه لكي يتحقق نجاح التحرير المالي او الإصلاح المالي يجب توفر مجموعة من المتطلبات يتعين توفرها قبل الشروع في إجراءات إزالة القيود و الانفتاح المالي و أهمها[2]:

استقرار الاقتصاد الكلي و الذي يعتبر شرطا مهما لقيام نظام مالي و مصرفي قوي ، حيث إن بيئة سليمة للاقتصاد الكلي تمثل مصدر قوة للقطاع المالي و تساهم في تطويره و تزيد من كفاءته في تعبئة الادخار و تقديم التمويل ، بالإضافة إلى إن وجود إطار قانوني ملائم من شانه إن يدعم و يوفر إدارة داخلية قوية للمؤسسات المالية و انضباطا خارجيا قوي السوق و تنظيما و إشرافا جيدا.

-التدرج في تطبيق التحرير و الذي يتمثل في تتابع المراحل الأساسية لكل من التحرير المالي الداخلي في الانتقال من قطاع مالي يخضع للقواعد التنظيمية الى قطاع مالي أكثر توجها للسوق[3].

ب)- إجراءاته: تشمل سياية التحرير المالي على مجموعة من الإجراءات يتطلب المرور بها و ذلك من خلال تطبيق إجراءات التحرير المالي على المستوى المحلي و إجراءات التحرير على المستوى الخارجي.

إجراءات التحرير المالي على المستوى المحلي: و هو يتضمن في تحريره ثلاثة متغيرات أساسية و هي أسعار الفائدة ن الاعتمادات و الاحتياطات الإلزامية و المنافسة المصرفية.

---

[1]-Gilda Fernandez et Shogo Ishii, des taux fixes au taux flottants ,une aventure a tenter ,finance et développement ,vol 41N°4 décembre 2004 p22.

[2]-حريري عبد الغاني: **اثر التحرير المالي على اقتصاديات الدول** العربية مرجع سبق ذكره، ص58.

[3]-**شكوري** شكوري سيدي محمد،**التحرير المالي و أثره على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية جامعة ابوبكر القايد تلمسان السنة الجامعية 2006/2005 ص70 .

تحرير أسعار الفائدة: يتضمن تحرير أسعار الفائدة بإزالة الرقابة و التثبيت و تحديد سقوف عليا لأسعار الفائدة الدائنة و المدينة و ذلك بإعطاء حرية أوسع لتحديد أسعار الفائدة و تركها تتحدد في السوق المالية بالبقاء بين عارضي الأموال و الطلب عليها و الاتجاه نحو تجديدها للاستثمار عن طريق الملائمة بين الاستهلاك و الإنفاق الاستثماري و بالتالي زيادة النمو الاقتصادي و لا يمكن ان يحدث هذا ما لم تثبت الأسعار عند حد معين.

– تحرير الاعتمادات و الاحتياطات الإلزامية: يتضمن الحد من الرقابة على التوجيه ، الائتمان نحو القطاعات المحددة و الحد من الاعتمادات للقطاعات الأخرى و التحقق او حذف الاحتياطات الإلزامية على البنوك و الاعتماد على الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية خاصة عمليات السوق المفتوحة لتأثير على العرض النقدي أي استخدام الأدوات الكمية (غير المباشرة) للسياسة النقدية بدلا من الأدوات النوعية المباشرة التي تكون عادة معيقة لإستراتجية التحرر إذ يعد استخدام الأدوات النقية غير المباشرة جزءا مهما من مجموعة أوسع من الإصلاحات لم تشمل تحرير الاقتصاد الكلي بوجه عام[1].

تحرير المنافسة المصرفية : يتضمن بإلغاء و حذف القيود و العراقيل التي تعيق إنشاء البنوك المحلية و البنوك الأجنبية و كذلك إلغاء كافة القيود المرتبطة بتوجيه تخصص البنوك و المؤسسات المالية بإلغاء السقوف الائتمانية المفروضة على البنوك التجارية و إعطاء هذه الأخيرة حرية في تحديد هيكل أسعار لفائدة المفروضة على الودائع او على القروض.

إجراءات التحرير على المستوى الخارجي: تتضمن سياسات التحرير المالي على مستوى الدولي العديد من الإجراءات التي يمكن عرضها كالتالي:

إلغاء ضوابط الصرف: و ذلك باعتماد سعر الصرف متغير يتحدد وفق تغيرات قوى السوق إذ أن سعر صرف العملة المحلية يعكس المستويات الحقيقية لأسعار مختلفة الموجودات المحلية.

فتح حساب رأس المال: و يعني ذلك حرية انتقال الأموال من و إلى الاقتصاد بالتحديد من والى الأسواق المالية و هذه الحرية تزيد من إمكانية امتلاك المحليين للأصول الحقيقية و المالية و النقدية الأجنبية و تسمح لغير المقمين بامتلاك الأصول المحلية و تداولها للسماح لشركات المساهمة الأجنبية الدخول في السوق المالية المحلية و هذا يتضمن حذف العقبات التي توفق البنوك و المؤسسات المالية الأخرى من الاقتراض من الخارج و إزالة السيطرة على سعر الصرف المطبق على الصفقات المرتبطة بالحساب الجاري و حساب رأس المال و تقليص الفرف بين سعر الصرف الأسمى و الحقيقي و تحرير تدفقات رأس المال .

فتح أسواق الأوراق المالية: تخفيف القيود المفروضة على أسواق الأوراق المالية و التي من شانها ان تعمل على زيادة كفاءة الأسواق المالية و ذلك من خلال إلغاء الحواجز أو تقليلها أمام انضمام المستثمرين و شركات المساهمة في السوق او الانسحاب منها الآمر الذي يعزز تشجيع شركات المساهمة و إعطاءها حرية في تحديد كيفية إصدار الأوراق المالية و العمل على تحسين البنية الأساسية لتطوير الأسواق المالية مثل إنشاء شبكة للتعامل مع السماسرة و الوسطاء في السوق المالية و السماح للشركات الأجنبية الدخول في السوق المالية و فسح المجال لها بإصدار الأوراق المالية المختلفة و ذلك لتعزيز حالة المنافسة في القطاع

[1]– اكرام عبد الرّحيم، **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي**، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى،2002،ص58.

المالي إضافة الى ذلك فسح المجال أمام شركات أجنبية للوساطة المالية و أمام مضاربين و متعاملين أجانب للانضمام إلى السوق المالية.

المطلب الرابع: دور المنظمات الدولية في التحرير المالي

يلعب الصندوق النقد الدولي و البنك العالمي و المنظمة العالمية للتجارة دورا هاما في بروز و تعديل ظاهرة التحرير المالي فمن خلال برامج الإصلاح الاقتصادي و التعديل الهيكلي التي يفرضها الصندوق النقد الدولي و البنك العالمي [1] فقامت هاته المؤسسات المالية بتقديم المساعدة للعديد من الدول و تشخيص مشكلاتها الاقتصادية و اقتراح برامج التصحيح الهيكلي لاقتصادياتها كما قامت بإعادة هيكلة النظام المالي و التأكد ان هذه الإستراتيجية تتماشى مع السياسات الاقتصادية الكلية الرامية إلى المزيد من الانفتاح و التحرير الاقتصادي المالي.

كما أصبحت المؤسسات المالية الدولية تساهم في تقديم مساعدات فنية من اجل تدعيم عملية التحرير المالي و المصرفي و من أهم هذه المساعدات.

إجراء تحسينات حول التشريعات الأساسية للمصارف المركزية و بقية الجهاز المصرفي.

إجراء تحسينات و إصلاحات في الإدارة النقدية و المالية و إدارة النقد الأجنبي ، سوق النقد.

تحسين أوضاع الديون الحكومية، الإحصاءات النقدية.

تصميم نظام المدفوعات و إقامة ترتيبات التامين على الودائع و إعداد أنظمة الحيطة المالية و تعزيز القدرات الرقابية على الجهاز المصرفي ، لا سيما دخول المصاريف إلى الأسواق و خروجها منها.

1 -**دور صندوق النقد الدولي FMI** : تأسس هذا الصندوق عام 1944 و بدا مزاولة نشاطه عام 1948 و يعتبر الصندوق الحريص و القائم على إدارة النظام النقدي الدولي ، تتمثل أهدافه في تشجيع التعاون النقدي الدولي و تسيير التجارة الدولية و العمل على إلغاء القيود و العملات الأجنبية و تحقيق استقرار أسعار الصرف ، و تصحيح الاختلال في موازين مدفوعات الدول الأعضاء.

و تقوم منهجية الصندوق FMI على جملة من الإجراءات التي غالبا ما توجد في شكل حزمة متكاملة تسعى إلى تعميم خصائصها على هياكل المالية للدول و تتألف من:

تخفيض الإنفاق الحكومي من اجل التخفيف من العجز في الميزانية و كذا تخفيض الدعم و رفع الضرائب.

إيجاد سوق حرة للنقد الأجنبي دون أي رقابة بين الدول المعنية، و ذلك بتخفيض قيمة العملة القومية.

وضع سقوف محددة للمبالغ المقترضة من البنوك المركزية و المحلية لتخفيض الاقتراض الحكومي.

تخفيض التعريفات و رفع الحواجز الجمركية و ذلك بهدف تحرير التجارة الخارجية.

---

[1]–بريش عبد القادر، **التحرير المصرفي ومتطلبات الخدمات المصرفية وزيادة التنافسية للبنوك الجزائرية**، مرجع سبق ذكره،ص11.

سياسات إدارة الطلب و التي تتركز على تحقيق الأجور الحقيقية خاصة في القطاع العام.
تحرير الأسعار بما فيها أسعار الفائدة و ذلك بأحداث تغيرات في أسعار الفائدة.

2 - **دور البنك العالمي**: تأسس البنك الدولي في عام 1944 و هو يقوم على مساعدة الدول الأعضاء بالأخص الدول المتقدمة وبدا في مزاولة أعماله سنة 1946 .

كان من ابرز أهداف البنك هو تنمية و تعمير أقاليم الدول الأعضاء من خلال انتقال رؤوس الأموال و تشجيع الاستثمارات فيها و تحقيق موازين المدفوعات للدول الأعضاء ، وتقديم المساعدات الفنية في إعداد و تنفيذ برامج القروض ، و قد استحوذت الدول الصناعية الكبرى على نصيب الأسد من حصص الصندوق و البنك مما سهل عليها مهمة السيطرة الكاملة على هاتين المنظمتين ، و في المقابل ظهرت حصة الدول النامية متواضعة جدا ، حيث أصرت الدول المتقدمة و باستمرار على رفض إعادة النظر حول توزيع حصص الأعضاء و هي كل البنك و الصندوق الدوليين.

و بهذا أصبحت الدول النامية ترضخ لشروط المنظمتين للحصول على المستوى مساعدات منها و ذلك بتطبيق إصلاحات و تعديلات هيكلية و من أهم هذه الشروط :

العودة إلى الاقتصاد الحر و بالتالي التحرير المالي و الخوصصة ....الخ.
إتباع سياسة التقشف و رفع الدفع عن السلع الاستهلاكية الأساسية.
رفع الحماية عن المنتج المحلي.
التركيز على التصدير للخارج.
رفع القيود على التجارة الخارجية و اعتماد الأسعار الحرة للصرف الأجنبي.

- فتح المجال الاستثمارات الخارجية و الشركات الأجنبية دون قيد او شرط[1].

[1]- حريري عبد الغاني، **اثر التحرير المالي على اقتصاديات الدول العربية** مرجع سبق ذكره ص11-13.

المبحث الثاني: :مفاهيم عامة حول قطاع التامين

المطلب الأول: نشأة و مفهوم التامين

يتعرض الإنسان منذ القدم للعديد من الأخطار التي ينتج عن تحققها خسائر قد تصيبه في ذاته او ممتلكاته او تصيب غيره و قد حاول الإنسان ان يجد طرقا ووسائل للمواجهة تلك المخاطر و بهذا ظهر التامين بمفهومه الحديث كوسيلة متطورة لحماية الفرد من الخسائر المتوقعة عند حدوث المخاطر المختلفة لذلك سوف نحاول و في هذا المطلب نتطرق نشأة التامين و مفهومه.

أولا نشأة التامين: نتيجة للسياسة التجارية المنتهجة قديما و التي كانت مبنية على الفكر التعاوني من اجل التامين تجد انه مر بعدة مراحل و أول فكرة هي قرض السفينة و يعتبر من أقدم صور التامين البحري الذي عرفه البابليون منذ حوالي أربعة آلاف سنة قبل الميلاد ، و عرفته الحضارات الأخرى و يعرف على انه[1]: قرض يقدمه أصحاب الأموال إلى أصحاب السفن بقيمة السفينة و حمولتها فإذا غرقت السفينة ضاع بغرقها القرض ، و إذا وصلت سالمة إلى ميناء الوصول قام أصحابها بسداد القرض و الفوائد عليها باهظة.

و في بداية القرن 16 صدرت مجموعة من النصوص القانونية المتعلقة بالتامين من طرف المشرع الفرنسي [2]في كتاب يتضمن قواعد القانون البحري و هو كتاب خاص بالتامين.

و تبعت فرنسا بقية دول أوروبا الأخرى كايطاليا و هولندا ، اسبانيا و انجلترا حيث تعتبر وثيقة التامين البحري الايطالية الصادرة بتاريخ 1347/10/23 أقدم وثيقة تامين بحري يحمل المواصفات عقد التامين المنظم بالإضافة إلى أوامر برشلونة (1436-1484) م و هي عبارة عن مجموعة تشريعات و ضعها الاسبان و البرتغاليون لتنظيم شؤون التامين البحري[3].

و استمر عقد القرض البحري حتى العصور الوسطى، وقد ساعد على ازدهار التجارة و التبادل الدولي و التطور عقد التامين البحري بصدور القانون البحري الانجليزي سنة 1601 حيث يعتبر من اهم المحطات التاريخية في التامين البحري و قد امتد أثره حتى أيامنا هذه بعد إدخال بعض التعديلات عليه.

و بعد التامين البحري ظهر التامين البري بعد حريق لندن في القرن السابع عشر عام 1666 م حيث التهم هذا الحريق حوالي 13000 منزل و نحو 100 كنيسة أي ما يقارب 85 %من المدينة و عقب هذا الحريق قامت شركات التامين البحري بضم الى عملياتها العادية التامين ضد أخطار الحريق لينتشر في باقي شركات التامين في فرنسا و ألمانيا و الولايات المتحدة .

---

[1]-صديقي عبد الهادي، محمود الزماميري، **إدارة التامين الشركة العربية المتحدة لتسويق و التوريدات** ط1 القاهرة 2014 ص 37 .

[2]-عبد الرزاق بن خروف، **التأمينات الخاصة في التشريع الجزائري**، مطبعة حيرد الجزائر الجزء الأول 1998 ص ص21-23 .

[3]-صديقي عبد الهادي، محمود الزماميري، نفس المرجع السابق ص 37.

نجد كذلك وثيقة التامين على الحياة باسم المواطن الانجليزي WILLIAM GYBBAUS و التي صدرت في 1583 و تعتبر أقدم وثيقة للتامين على الحياة.و مع دخول عصر الاتصال و التكنولوجيات الحديثة ظهرت عدة صور للتامين و منها (التامين ضد تلف المزروعات ، التامين ضد الطائرات و التامين ضد أخطار الكمبيوتر ....الخ)

ثانيا: تعريف التامين : ورد في العديد من المراجع تعريفات للتامين و فيما يلي نذكر منها :

التعريف الأول : يعرف التامين من الناحية القانونية كما جاء في المادة 619 من القانون المدني الجزائري على انه " عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو المستفيد الذي اشترط لصالحه مبلغا من المال أو إيراد أو أي عوض مالي أخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد و ذلك مقابل قسط أو أي دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له"[1] .

التعريف الثاني: يعرف التامين على انه اتفاق يلتزم بمقتضاه الطرف الأول المؤمن أن يؤدي إلى الطرف الثاني المؤمن له ا والى المستفيد الذي اشترط التامين لصالحه مبلغا من المال أو إيرادا مرتبا أو أي عوض مالي آخر مبلغ التامين في حال وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد و ذلك نظير قسم أو هي دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن[2].

التعريف الثالث : كما عرف المشروع المصري التامين في المادة 747 من القانون المدني بأنه عقد يلتزم بمقتضاه المؤمن أن يؤدي للمؤمن له او للمستفيد الذي اشترط التامين لصالحه مبلغا من المال او إيرادات أو أي عوض مالي أخرفي حالة وقوع الحادث او تحقق الخطر المؤمن منه و المبين في العقد نظير قسط أو أي دفعة مالية يؤديها المؤمن له إلى المؤمن[3].

تعريف الاقتصاديين للتامين :

تعريف فريدمان و ساهاج : انه الفرد الذي يشتري تامين ضد الحريق على منزل يمتلكه بفضل تحمل خسارة مالية صغيرة مؤكدة – قسط التامين– بدلا من ان يبقى متحملا خيط من احتمال ضعيف خسارة مالية كبيرة قيمة المنزل أكمله و احتمال كبير بان لا يخسر شيئا و ذلك بفضل حالة التأكد على حالة عدم التأكد.

تعريف SHAKLE : أن من الأسس التي يعتمد عليها التامين في القياس هو ان ظاهرة الأعداد الكبيرة تحول إلى عدم العلم إلى العلم ، كما تحول الشك و الخوف إلى التأكد.

تعريف رجال التامين: عرف الأستاذ سلامة عبد الله سلامة التامين انه " نظام يصمم ليقلل من ظاهرة عدم التأكد المجودة لدى المؤمن لهم و ذلك عن طريق نقل عبئ الأخطار إلى المؤمن (شركة التامين) و الذي يعتمد بتعويض المؤمن له عن كل أو جزء من الخسارة المالية التي يتكبدها.

عرف الأستاذ جاد عبد الرحمن ان " التامين وسيلة للتعويض الفرد عن الخسارة المالية التي تحل به نتيجة لوقوع خطر معين و ذلك بواسطة توزيع هذه الخسارة على مجموعة كبيرة من الأفراد ليكون جميعهم معرضين لهذا الخطر و ذلك بمقتضى اتفاق سابق.

---

[1]- عبد الرزاق بن خروف، مرجع سبق ذكره ص 17.

[2]- صديقي عبد الهادي ، محمود الزماميري نفس المرجع ص 38.

[3]- أستاذ الدكتور عبد الحميد عبد الفتاح المغربي (**إدارة المنشات المتخصصة البنوك ، منشات التامين و البورصات**) مكتبة عصرية الناشر ص 242.

– أما بالنسبة للأستاذ الفرنسي JOHER MARD " فالتامين يعتبر عملية بموجبها يحصل احد الطرفين و هو المؤمن له في نظير مقابل يدفعه و هو القسط على تعهد بمبلغ يدفع له او لغيره ان تحقق خطر معين و ذلك عن طريق تجميع مجموعة من المخاطر و إجراء المقاصة وفقا لقوانين الإحصاء[1].

المطلب الثاني: المبادئ الفنية و القانونية للتامين

يعتبر التامين من أفضل الوسائل لإدارة معظم الأخطار و ليس كل الأخطار حيث انه إذا كان الخطر ينتج عن تحقق مسبباته في صورة حادث خسارة مادية صغيرة من ناحية و غير متكررة من ناحية أخرى فانه يمكن استخدام سياسة الاحتفاظ بالخطر مع تكوين احتياطي لمواجهة تلك الأخطار ان تحقق و هكذا نجد انه ليس كل خطر يكون محلا للتامين ، بل توجد مجموعة من الشروط او المبادئ الفنية او القانونية يمكن عرضها على النحو التالي :

اولا: المبادئ الفنية للتامين:

1 – الاحتمالية : و يقضى هذا المبدأ بان يكون هذا الخطر احتمالي الوقوع المعنى أن يكون مستحيل الوقوف و إلا يكون مؤبد الوقوع فان كان الخطر مؤكد الوقوع فان تكاليف التامين تصبح اكبر من حجم الخسائر الناتجة عن تحققه و إذا كان الخطر مستحيل الوقوع فانه لا توجد حاجة للتامين منه مع ملاحظة ان الاحتمالية هنا قد تنصب على وقت وقوع الخطر و ليس علي الخطر نفسه فمثلا خطر الوفاة يعتبر خطر مؤكد للحدوث لأي شخص منا و لكنه خطر غير مؤكد من حيث تاريخ الحدوث .

2 – القابلية للقياس: يجب أن يكون الخطر قابلا للقياس بحيث يكون من الممكن مقدما تقدير حجم الخسائر المالية المتوقعة مستقبلا بطريقة إحصائية تعتمد على الخبرة الماضية لتحقيق نفس الخطر.

3 – توافر قانون الأعداد الكبيرة: يجب توفر عدد كبير من الوحدات المعرضة لنفس الخطر و ذلك لتحقيق قانون الأعداد الكبيرة و الذي من خلاله يمكن تقريب النتائج الفعلية من النتائج المتوقعة دقيقا و من ثم يكون القسط المحسوب موضوعي و على أساس علمي سليم[2].

---

[1]- قويدري زورقي لزرق ، **التامين و أثاره على الاقتصاد في الجزائر** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص قانون التأمينات و المسؤولية جامعة مستغانم ص 8.

[2]- أستاذ الدكتور عبد الحميد عبد الفتاح المغربي (**إدارة المنشات المتخصصة البنوك، منشات التامين و البورصات**) مكتبة عصرية الناشر ص 232. MODERN BOOKSHOP

ثانيا: المبادئ القانونية للتامين:

نتيجة اختلاف طبيعة الخدمة التأمينية عن باقي الخدمات الأخرى و تميز بخصائص معينة ، اشترط المشرع مجموعة من المبادئ القانونية يتعين مراعاتها في التعاقد على التامين حتى يظل عقد التامين في الإطار القانوني و الاجتماعي للعقود المدنية التي تنظم العلاقة بين أطراف التعاقد.

1 – المبادئ القانونية التي تخضع لها جميع عقود التامين : و تتلخص في :

مبدأ منتهي حسن النية : يتضمن هذا المبدأ أن لا يقوم التعاقد بالإدلاء بيانات غير صحيحة أو التي من شانها التضليل كما يجب أن لا يخفى عن الأخر أي بيانات تكون جوهرية بالنسبة للتعاقد فإذا اخل احد الطرفين هذا المبدأ فان العقد يصبح باطلا أو قابلا للبطلان على حسب سبب[1] الإخلال .

و ترجع أهمية هذا المبدأ إلى انه بناءا على إجابة المؤمن له على بيانات طلب التامين تقرر شركة التامين (المؤمن) قبول التامين آو رفضه و تحدد قيمة القسط و باقي الشروط الأخرى.

* **مبدآ المصلحة التأمينية** : يعتبر توافر المصلحة التأمينية شرفا أساسيا لإصدار عقد التامين من الناحية القانونية ، فلا يجوز للشخص ان يتعاقد على التامين ما لم يكن له في الشخص أو الشيء موضوع التامين مصلحة تأمينية تبرر تعاقده على التامين و قد صدرت القوانين المنظمة للتعاقد على التامين تحرم إصدار اي عقد للتامين ما لم يكن مصلحة تأمينية لطالب التامين في الشخص آو الشيء المطلوب التامين عليه لذلك يعتبر أي تامين خال من تلك المصلحة التأمينية و تنتج المصلحة التأمينية عن وجود علاقة مادية او معنوية بين طالب التامين او الشخص أو الشيء موضوع التامين فيجب أن يتضرر طالبي التامين ماديا من وقوع الخسارة للشخص أو موضوع التأمين.

مبدأ السبب القريب: و يقصد هذا المبدأ أن يكون الحادث المؤمن منه هو السبب الأصلي القريب و المباشر لحدوث الخسارة بمعنى أن يكون هو السبب الفعال الذي بدأت به سلسلة الحوادث التي أدت في النهاية إلى وقوع الخسارة دون تدخل اي مؤثر خارجي بخلاف السبب الأصلي و ذلك حتى يلتزم المؤمن بدفع مبلغ التامين أو قيمة التعويض.

مبدأ التعويض: و ينطبق هذا المبدأ على التأمينات العامة فقط و لذلك تسمى العقود بعقود التعويض و يقضي هذا المبدأ بأنه عند حدوث خسارة تغطيها وثائق التامين فانه لا يجوز ان يزيد التعويض المستحق عن قيمة الخسارة بأي حال من الأحوال حتى لا يكون التامين مصدر ربح للمؤمن له و بالتالي قد يتعمد تحقيق الخطر المؤمن منه و الإثراء على حساب شركات التامين و لذلك يهدف هذا المبدأ إلى وضع المؤمن له في نفس الحالة التي كان عليها قبل تحقق الخطر دون زيادة أو فائدة.

[1]- بناي مصطفى ، **واقع و أفاق شركات التامين الجزائرية في ظل الإصلاحات الاقتصادية و المتغيرات الدولية**،اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص ،تحليل اقتصادي 2014/2013 جامعة الجزائر 3 ص ص66-67.

مبدأ المشاركة: يقصد بهذا المبدأ عند التامين ضد خطر معين عند أكثر من شركة للتامين فان مبلغ التعويض المستحق يدفع مشاركة بين المؤمنين كل بنسبة مبلغ التامين المتفق عليه إلى مجموع مبالغ التامين كل ذلك بشرط ألا تزيد جملة البالغ عن قيمة الضرر لحق بالشيء محل التامين .

* **مبدأ الحلول في الحقوق:** يقصد بمبدأ الحلول أن تحل الشركة التامين محل المؤمن له في كافة حقوقه لدى الغير الذي تسبب في الخسائر التي لحقت بالشي محل التامين بشرط أن لا تأخذ لنفسها مبلغا يزيد عن قيمة التعويض الذي دفعته للمؤمن له[1].

المطلب الثالث: أنواع التأمين. و الأهمية الإقتصادية و الإجتماعية للتأمين

الفرع الاول: أنواع التأمين

نجد عدة تقسيمات للتأمين حسب أساس معين أو وجهة نظر معينة منها:

1/ التقسيم من الناحية النظرية:

يهدف هذا التقسيم هنا الى بعث التأمين من الناحيتين القانونية والفنية، وهناك أكثر من معيار يتّخذ لإجراء مثل هذا التقسيم من أهمها:

أ/ عنصر التعاقد: ويكون التأمين هو اختياري أو اجباري.

- ✓ التأمين الاختياري: ويشمل التأمينات التي يتعاقد عليها الفرد أو المؤسسة بمحض إرادتهم ولحاجتهم لهذه التغطية التأمينية، مثل تأمين الحوادث و الحريق و تأمين السيارات الغير اجباري.
- ✓ التأمين الإجباري: ويشمل التأمينات التي تلتزم الدّولة بتوفيرها للأفراد أو المؤسسات والتي تلتزم بالتعاقد عليها وذلك بهدف اجتماعي مثل: تأمين المسؤولية المدنية في تأمين السيارات ويكون عنصر الإجباري من الدولة أساس التعاقد.

ب/ عنصر الفرض من التأمين أو طبقا لطرق المختلفة لإجراء التأمين.

يمكن تقسيم التأمين الى ثلاثة أنواع رئيسية وهي: التأمين التجاري أو الخاص، التأمين التعاوني، التأمين الاجتماعي حيث نعرج على كل واحد منهم فيما يلي:

- ✓ التأمين التجاري: الغرض من التأمين هو تحقيق الربح، حيث يتم حساب قسط التأمين الذي يغطي الخطر المؤمن منه بالإضافة إلى نسبة أخرى لتغطية الأعباء الإدارية.
- ✓ التأمين التعاوني او التبادلي: الغرض منه تعاوني بحيث يقوم بتوفير التغطية التأمينية بأقل تكلفة ممكنة.

[1]- أستاذ الدكتور عبد الحميد عبد الفتاح المغربي (**إدارة المنشات المتخصصة البنوك، منشات التامين و البورصات)** مرجع سبق ذكره، ص ص257-258.

- ✓ التأمين الإجتماعي: ويقوم التأمين هنا على أساس اجتماعي، فهو لا يهدف إلى تحقيق ربح يحمي الطبقات الضعيفة في المجتمع من أخطار يتعرضون لها ولا قدرة لهم في حماية أنفسهم. وغالبا تقوم بتنفيذه هيئات حكومية.

ج/عنصر طريقة لتحديد الخسارة وبالتالي التّعويض:

- ✓ تأمينات الخسائر: وتشمل كافة التأميناتالتي تسهل فيها تحديد الخسارة المادية والفعلية الناتجة عن تحقيق الخطر المؤمن منه وينطبق هذا على تأمينات الممتلكات بأنواعها المختلفة فالتعويض هنا يتناسب مع الخسارة الفعلية وبحد أقصى مبلغ التأمين المحدد في وثيقة التأمين.
- ✓ التأمينات النقدية: وتشمل كافة التأمينات التي يصعب تقدير الخسارة المادية الناتجة عنها عند تحقق مسببات الأخطار المؤمن منها،وذلك لوجود جانب معنوي نتيجة تحقق الخطر ويتم الاتفاق على مبلغ التعويض المستحق عند تحقق الخطر ويتمثل ذلك في مبلغ التأمين.

د/ عنصر موضوع التأمين: وينقسم التأمين الى ثلاثة أقسام رئيسية وهي:

تأمينات الأشخاص: ويكون فيها الشخص نفسه هو موضوع التأمين ومن أهمها تأمين المرض، والبطالة، الشيخوخة، الوفاة، تأمينات الحوادث الشخصية.

تأمينات الممتلكات: ويكون موضوع التأمين ممتلكات الأشخاص مثل التأمين على الحريق و تأمين السرقة والسطو... الخ.

– تأمينات المسؤولية المدنية: وموضوع التأمين هنا هي ثروة الشخص الكل وليس شخصه أو ممتلكاته مثلا تأمين المسؤولية المدنية لأصحاب السفن والطائرات، المهن الحرة، أصحاب المخازن والعمارات.[1]

2/ التّقسيم من الناحية العملية: تقسم التأمينات عموما لأجل العمل في شركات التأمين على النحو التّالي:

أ/ تأمينات الحياة: يتعهد المؤمن مقابل أقساط محددة بأن يدفع للمستفيد أو للمؤمن له مبلغا من المال عند وفاة المؤمن له، أو عند بقائه حيّا بعد مدة معينة حسب ما إتفق عليه طرفا عقد التأمين

ب/ التأمينات العامة: وتنقسم الى:

- ✓ تأمينات السيارات: يغطي هذا التأمين المسؤولية المدنية لأصحاب السيارات اتجاه الغير (الحاق الضرر للغير مثل: إصابات جسمانية، اتلاف ممتلكات) بالإضافة الى ضمانات أخرى منها: تعويض الحوادث(اصطدام، انقلاب، حريق، سرقة....).

[1]-ابراهيم علي إبراهيم عبد ربه، **مبادئ التأمين** الدار الجامعية،2006 ص ص 55-59

- ✓ التأمين ضد خطر الطريق: يتضمن هذا التأمين تعويض المؤمن له عن الأضرار التي تلحق من جراء لتحقق خطر الحريق بالإضافة الى ضمانات تكميلية تغطيها وثيقة التأمين الحريق منها الفيضانات والزلزال. سقوط طائرات، أعمال شغب....الخ.
- ✓ التأمين ضد خطر السرقة: يضمن هذا التأمين تعويض المؤمن له عن الخسائر الناجمة جراء عملية اقتحام مباني التي تحتوي على ممتلكاته المؤمنة.
- ✓ تأمين الطيران: يتمثل في تعويض مالكي الطائرات عند الخسائر المالية التي تلتحق بهم تضرر طائراتهم او ملاّكها بسبب خطر مؤمن ضده، اما نقل البضائع بواسطة الطائرات تدخل ضمن تأمينات النقل (برا، بحرا، جوا).
- ✓ تأمين البحري: ويتم فيه تأمين أجسام السفن و التأمين على البضائع.
- ✓ تأمين المسؤولية المدنية: يتم فيه تعويض المؤمن له عن المبالغ التي يلزمها القانون بدفعها للغير اجراء تسببه في إلحاق ضرر بالغير[1].

وهذه الأنواع من التأمينات العامة لاتشكل حصرا لها حيث توجد أنواع عديدة من التأمينات نذكر منها تأمينات الزجاج، الماشية....الخ.

الفرع الثاني: الأهمية الإقتصادية و الإجتماعية للتأمين.

يلعب التأمين دورا أساسيا في النواحي الإقتصادية و الإجتماعية للمجتمع فمع ماشاهدته المجتمعات من تطورات حضارية و صناعية متسارعة اتسعت قاعدة الأخطار وانتشرت و أصبح من الضروري إتباع أسلوب يضمن الحد من الخطر والتقليل نتائجه، وهذا ما نجده في نظام التأمين.

1/ الأهمية الإقتصادية للتأمين من خلال

أ/ الدور الإستثماري للتأمين: إن الشركات و المشاريع الإقتصادية في ظل غياب التأمين، إلى تكوين احتياطات لمواجهة الخسائر المحتملة التي قد تلحق بها، ولكن في ظل وجود نظام التأمين فإن مثل هذه الاحتياطات، توجه إلى الإستثمار في مشروعات انتاجية تعمل على التنمية الإقتصادية هذا من جهة ومن جهة اخرى تقوم شركات التأمين بتجميع الأقساط واستثمارها في مجالات متعددة، وبهذا تصبح شركات التأمين كوسيط يقوم بجمع الأموال (الأقساط). التي يقدمها المؤمن لهم لتعيد استثمارها. وفي نهاية يحصل المستفيد على التعويض الذي يتمثل في الأقساط المجمعة مضافا اليها جزء من عائد الاستثمار.

ب/ تشجيع قيام المشروعات الإقتصادية المختلفة:

[1]- صديقي عبد الهادي، محمود الزماميري، مرجع سبق ذكره، ص ص52،55.

إن التأمين يعمل على تشجيع المستثمرين ورجال الأعمال على القيام بمشاريع الإقتصادية التي تعود بالنفع على المجتمع، والتي عادة ماتكون درجة المخاطر بها مرتفعة وذلك من خلال الحماية التي يقدمها نظام التأمين ضد الخسائر التي تترتب على تحقيق الكثير من الأخطار التي يواجهها الأفراد والمشروعات كما أن عملية التعويض عند تحقق الخطر تساهم في إعادة تشكيل رأس المال المنتج بما يضمن استمرار المشروعات الإقتصادية.

ج/ تكوين رؤوس الأموال: يظهر هذا الدور للتأمين على مستوى السوق المالي، فهو يعمل على تجميع الأموال عن طريق الاحتياطات الفنية،ووجود هذه الأخيرة يفسر دورة الإنتاج العكسية في التأمين. أي تحصيل القسط يكون قبل أداء الخدمة، وبذلك تنشأ تعهدات اتجاه المؤمن لهم، فمن الطبيعي توظيف شركات التأمين لهذه الاحتياطات في صور متعددة (أسهم، سندات، عقارات...).

وبالتالي المساهمة في تمويل مختلف المشاريع المنتجة في حيز الدولة في تسيير الاحتياطات شركات التأمين بتوجيه جزء من أموالها إلى الإقراض العمومي.

- ✓ تدعيم عملية الإئتمان: مما لاشك فيه أن اتساع الإئتمان في دولة ما، فيه تدعيم للحياة الإقتصادية بها ويلعب التأمين في هذا المجال دورا بارزا و أساسيا، فمن المعروف أنه لا يمكن لصاحب المال إقراض ماله ما لم يطمئن إلى موضوع الضمان باق وغير مهدد بالفناء نتيجة تحقق خطر ما ويقوم التأمين بتوفير هذا الضمان في حالة تحقق الخطر بالنسبة لموضوع الضمان المشار اليه، ومن هنا كانت أهمية دور التأمين في تسهيل واتساع الإئتمان.
- ✓ الدور الإدخاري: يعتبر التأمين أحد أهم أدوات تجميع المدخرات حيث يعتبر التأمين على الحياة وسيلة ادخارية، خصوصا في الدول النامية نظرا لما يميز التأمين على الحياة من صغر أقساطه نسبيا تجعل بمقدور الكثير من الأفراد بهذه الدول التي تتميز بانخفاض مستوى الدخل- الادخار للمستقبل من خلال التأمين بإعتباره ادخارا اجباريا وأقل عرضة لخطر التوقف عن الادخار أو سحب ما تكون من مدخرات.

المساهمة في توسيع نطاق العمالة و التوظيف: يعمل التأمين بقطاعاته المختلفة على امتصاص جزء كبير من العمالة في مجتمع ذلك أن التوسع في التأمين يقتضي توفر حد أدنى من العمالة بأنواعها المختلفة فنية وادارية ومهنية في فروعه المختلفة من تأمين حياة أو تأمينات عامة كالحريق و التأمين على السيارات ....الخ، من إداريين ومهندسين وعمال في المراكز الرئيسية للشركات وفروعها ووكلاتها المختلفة بما يساهم في توسيع مجال التوظيف والعمالة[1].

[1]—حدباوي أسماء، **الحاجة للنهوض بقطاع التأمينات وضرورة تجاوز المعوقات**، ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، فرع المالية وبنوك وتأمينات،جامعةالمسيلة،ص ص23 -42

2 /الدور الاجتماعي للتأمين

أ/ محاربة الفقر: تبرر الأهمية الاجتماعية للتأمين من خلال الدّور الذي يلعبه في محاربة الفقر الذي يترتب عن البطالة والمرض والعجز وبلوغ سن الشيخوخة، والوفاة، ويكون ذلك عن طريق التأمين الاجتماعي أو الخسارة في الممتلكات بسبب الحريق أو السرقة أو الفرق عن طريق التأمين التجاري، مما جعل بعض الدول تعمل على تنظيمه وتشجيعه بإعفاء أقساطه من الضرائب أو تخفيف معدلات الضرائب عليها.

ب/ تنمية الشعور بالمسؤولية والعمل على تقليل الحوادث: إنّ ما يتميز به التأمين، أن المؤمن له لا يستحق التعويض في بعض فروع التأمين إذا ما كان هناك إرادة للمؤمن له في تحقيق الخطر المؤمن منه، كما أنه في بعض أنواع التأمين لا يستحق المؤمن له تعويضا إلا اذا زادت الخسارة عن حد معين، ووجود مثل هذه الشروط والتحفضات بالتأمين تنمي لدى الفرد الشعور بالمسؤولية لتجنب تحقق الخطر المؤمن منه بقدر الإمكان هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن شراء الفرد لعقد تأمين حياة يوفر لأسرته معاشا يضمن لها الحياة الكريمة بعد مماته. ويعتبر ذلك تنمية للشعور بالمسؤولية اتجاه أسرته وهكذا نجد أن التأمين بكافة أنواعه ينمي الشعور بالمسؤولية لدى الفرد اتجاه نفسه وأسرته، ومجتمعه والجانب الآخر أن الإحصائيات التي تقوم بها شركات حول الأخطار والعوامل المرتبطة بها وتحليلها لهذه الإحصائيات. يمكن التعرف على الأسباب المباشرة لوقوع هذا الخطر مما يحقق تقدما في إمكانية تفاديه ومنع وقوع ولا يعود ذلك بالفائدة عليها وعلى المؤمن لهم فقط بل يعود بالفائدة على المجتمع ككل.[1]

المطلب الرابع: اثر التحرير المالي على القطاع المالي.

سعت الجزائر منذ اكثر من عقدين الى تبني كغيرها من الدول النامية في تحرير نظامها المالي و المصرفي و من اجل تفعيل دور البنوك و التقليل من القيود المفروضة عليها اصدرت السلطات الجزائرية قانون النقد و القرض 10/90 الصادر في 14 افريل 1990 ضمن سياق الاصلاحات المالية و المصرفية و سياق التحرير المالي.

قانون النقد و القرض 10/90 : اشتمل قانون النقد و القرض على مبادئ جديدة متعلقة بسياسة التحرير المالي ، تحرير معدلات الفائدة و اعادة الاعتبار للسياسة النقدية و لدور النظام البنكي و فتح المجال المصرفي المحلي امام المنافسة الاجنبية و تحرير حساب راس المال و بهذا جاء قانون النقد و القرض بمجموعة من التدابير نذكر منها

- منح الاستقلالية للبنك الجزائري BANK OF ALGERIA و اعتباره سلطة نقدية حقيقية مستقلة عن السلطات المالية يتولى ادارة و توجيه السياسة النقدية في البلاد.
- تفعيل دور السوق النقدي في تمويل الاقتصاد الوطني و فتحه براس مال محلي و اجنبي لمزاولة الانشطة المصرفية الى جانب انشاء سوق للقيم المنقولة سميت ببورصة الجزائر.

[1] – حدباوي أسماء، **الحاجة للنهوض بقطاع التأمينات وضرورة تجاوز المعوقات**، مرجع سبق ذكره، ص43

- تعديل مهام البنوك العمومية لزيادة فعاليتها في النشاط المصرفي و الدور الذي تلعبه كوسيط مالي و السماح لها بالاستثمار في مجال الاسواق المالية و تقديم منتجات و خدمات مالية جديدة.

و بعد اعلان عن افلاس كل من بنك الخليفة EL KHALIFA BANK و البنك التجاري و الصناعي الجزائري BCIA ، سعت السلطات الجزائرية الى اعادة النظر في التشريع المصرفي من شانها عدم تكرار حالات التغكر المالي للبنوك الامر

المصرفي و اخضاعه الى الذي استدعى الى تعديل قانون النقد و القرض بالامر الرئاسي رقم 03-11 الصادر في 26 اوت 2003 و جاء هذا الامر بالخصوص لمراجعة القوانين و التشريعات التي تنظم العمل قواعد و قوانين و معاير المصرفية العالمية اي معيار الملاءة المصرفية و استمرار في تعميق مسار الاصلاحات المالية.[1]

[1] - بلقاسم بن علال ،**دور التطور المالي في نجاح سياسة التطور المالي المطبقة في الدول النامية** ، دراسة قياسية لحالة النظام المالي و المصرفي الجزائري (1990-2011) مجلة البحوث الاقتصادية و المالية العدد الثاني ديسمبر 2014 المركز الجامعي البيض الجزائر. ص32 .

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المطلب الأول: باللّغة العربية.

- ✓ دراسة بناي مصطفى (2014): واقع وأفاق شركات التأمين الجزائرية في ظل الإصلاحات الاقتصادية والمتغيرات الدولية(2005-2011). أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر.

تطرق الباحث في هذا العمل إلى دراسة الخطر وكيفية إدارته و اعتماد على التأمين، كما تطرق لشركات التأمين وذكر أهم خصائصها وأنواعها وطبيعة عملها ومجالات استثمارها، كما تطرق الى أهم الإصلاحات الاقتصادية المتعلقة بقطاع التأمين وقام بدراسة آليات تطوير شركات التأمين وذلك بالتطوير الكفاءات البشرية والاستراتجيات التّسويق. كما قام الباحث بإبراز دور التامين في مواجهة مختلف المخاطر و ذلك بمقارنته مع سياسة إدارة الخطر و كما بين أهم خصائص شركات التامين و دورها في خلق مشاريع استثمارية و تعبئة الادخار و في تنشيط رؤوس الأموال ، كما تطرق الباحث إلى الآثار السلبية و الايجابية للاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات على شركات التامين الجزائرية و من السياسات المناسبة لتطوير تنافسية شركات التامين لمواجهة مختلف التغيرات الدولية و معالجة انعكاساتها السلبية .

- ✓ دراسة حدباوي أسماء (2012): الحاجة للنهوض بقطاع التأمينات وضرورة تجاوز المعوقات، دراسة السوق الجزائرية. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة.

حاولت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى ابراز أهمية قطاع التأمين في الجزائر والبحث وراء الأسباب الحقيقية للضعف مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي PIB وحاولت الباحثة معرفة أهم العراقيل التي تقف أمام النهوض بالقطاع التأمين في الجزائر ومحاولة اقتراح بعض الحلول لتلك العراقيل. وقد حاولت من خلال دراستها بإبراز الدور الذييلعبه قطاع التامين في الجزائر في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في ظل الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر ابتداءا من سنة 1988 و توصلت الدراسة إلى ضعف دور قطاع التامين الجزائري في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية و ضعف مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي PIB أو ما يسمى بمعدل النفاذية لذا قامت الباحثة بالوقوف على العقبات و العراقيل التي تقف أمام النهوض بهذا القطاع.

- ✓ دراسة قويدري زورقي لزرق(2018): التأمين وآثاره على الاقتصاد في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون التأمينات والمسؤولية. جامعة مستغانم

قام الباحث في هذا العمل بإبراز أهمية دفع شركات التأمين إلى الأمام وتعزيز مكتسباتها بما يتلاءم مع المتغيرات والتطورات الاقتصادية المختلفة كما بين الدور الاجتماعي الذّي تلعبه و الذّي يتمثل في توفير الطمأنينة و الآمان لأفراد المجتمع، كما تطرق للدور المزدوج للتأمين والذي يتمثل في توفير الحاجيات من جهة وتجميع المدخرات واستثمارها من جهة أخرى. كما تطرق الباحث إلى دور مساهمة التامين في المؤشرات الاقتصادية و تطرق إلى السبل الكفيلة لتطوير التامين خدمة للاقتصاد الوطني و خلق ثقافة التامين في سوق التامين الجزائري و قام الباحث بدراسة مدى مساهمة

التامين في الناتج المحلي الخام ، و قام بتحليل التعويضات و التوظيفات لدى مؤسسات التامين و تطرق إلى أهم العراقيل التي تواجه نشاط التامين في الجزائر فقامت السلطات الجزائرية بشن مجموعة من القوانين حيث كانت نقطة بداية للنشاط الفعلي للتامين الجزائري و ذلك من خلال تحويل التامين من وسيلة لتحقيق الأهداف الشخصية إلى خدمة المصالح العامة.

المطلب الثاني: باللّغة الأجنبية

Charaffatiha(2016) : Evolution du marché des assurances en algérie.la compagnie algerienne des assurances université khemismiliana mémoire pour l'obtention du diplôme de master en science de gestion. Management.

تطرقت الباحثة في هذا العمل الى دراسة نمو سوق التأمين الجزائري في جميع فروعه فاستنتجت الباحثة أن سوق التأمين الجزائري لا يزال يهيمن عليه فرع التأمين على الممتلكات مثل السيارات حيث تمثل وحدها 56% من حصة السوق وقامت بدراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين CAAT التي حققت أرباحا قدرها 2 مليار دينار في سنة 2015 مقارنة بسنة 2014.

Sadi nafaa et sebamohamdakli(2017) : le secteur des assurances en algerie et sa contributions à l'économie nationale. En vue de l'obtentions du diplome de master en sciences économiques. Université de bejaia.

تطرقا الباحثان في هذا البحث بغرض الدور المهم التي تلعبه التأمين في الاقتصاد كما عرضوا العلاقة الموجودة بين التأمين والتنمية الاقتصادية في الجزائر، فبعد الدراسة التي قاما بها في القطاع في المرحلة (1980-2015) تبين لهما: من خلال النتائج المتحصل عليها أن قطاع التأمين يساهم بنسبة قليلة في التنمية الاقتصادية.

Rekikazeddine et Zidanisamir(2014) : Essai d'analyse des obstacles de développement des assurances de personnes en algerie. Cas assurance vie dans la wilaya de bejaia en vue de l'obtention du diplôme de master LMD en sciences économiques université.Bejaia.

تطرق الباحثان في هذا العمل الى عرض الدور الذي يلعبه فرع تأمين الحياة في التقدم وتنمية المجتمع بحيث هذا النوع من التأمين يساهم بنسبة قليلة (0.03%) من PIB كما تطرقا الى المشاكل والعراقيل التي يعرفها فرع تامين على الحياة في الجزائر، ومن خلال دراسته قاما بها الباحثان استنتجا أن هذا الفرع من التأمين مزال ليس مفهوم وليس معروف من قبل فئات المجتمع فبعد سنة 2018 قامت الدولة بإنشاء مؤسسات خاصة في هذا النوع من التأمين.

المطلب الثالث: مكانة الدراسة الحالية ضمن الدّراسات السابقة.

تهدف هذه الدراسة الى التطرق لوضع سوق التأمين الجزائري عالميا باستخدام الإحصائيات العالمية والتي تتناول موضوع التأمين في العالم. كما نتطرق الى دراسة الوضع المحلي لسوق التأمينومدي تاثير التحرير المالي علي القطاع المالي بصفة عامة وعلي قطاع التامين بصفة خاصة،كما قمنا بعرض دوره الفعلي للتامين في تمويل الاقتصاد الوطني، و مدي مساهمته في تطوير القطاع المالي مع الأخذ بعين الإعتبار التطورات العالمية التي يشهدها قطاع التأمين العالمي وظهور قطاع منافس له يقوم بتقديم نفس تشكيلة الخدمات التأمينية لكن بطريقة عصرية وهو تكنولوجيا التأمين حيث تقوم مؤسسات التأمين بتقديم خدمات مالية في القطاع بإستخدام التقنيات الحديثة والمتطورة، و أوصت هذه الدراسة بضرورة تطور المؤسسات التامين بالاعتماد على الأسس التالية :

ابتكار منتجات جديدة تتوافق مع الظروف الاقتصادية و الاجتماعية؛تحسين تنظيم القطاع و مراقبته و الإشراف عليه .

الاستخدام الفعال لقنوات التوزيع. والمساهمة في رفع الوعي التأميني لدى جميع الإطراف ذات الصلة بالقطاع و ذلك باستخدام وسائل الدعاية و الإعلام و الاتصال لتنوير الأفراد و المؤسسات بأهمية التامين ،

فيمكن القول من خلال الدراسة التي سنقوم بها أن الجزائر أو سوق التأمين الجزائري بعيد كل البعد عن التطورات التكنولوجية التي تحدث في القطاع، ومساهمتة ضعيفة في تمويل الاقتصاد الوطني.وتطوير القطاع المالي وهذا ما سنتطرق اليه في بحثنا من خلال المؤشرات التي سنقوم بدراستها والتي تتمثل في معدل الاختراق ، معدل الرسملة ، تعويضات توظيفات ، الشركات المدرجة في البورصة.

خلاصة الفصل الأول :

من خلال ما تطرقنا إليه من مفاهيم حول التحرير المالي و قطاع التامين، فيمكن القول ان التامين اداة مهمة في الاقتصاديات الحديثة فهي تقوم بتحمل الخطر، مقابل أقساط تتلقاها من المؤمن له.

وبذلك يسمح للشركات التامين بتدعيم قدراتها المالية فأصبحت المنافسة قوية ، لكن ضيق السوق المالي وضعفه لم يسمحا لشركات التامين ،يفقد ميزته الاقتصادية ويتحول الي مجرد التزام قانوني و أدي إلي ضعف حجمه ومساهمته الناتج الوطني الخام وبقاءه بعيدا عن كل المعايير الدولية.

الفصل الثاني

أثر التحرير المالي على قطاع التامين الجزائري

تمهيد

لقد أصبح التأمين في المجتمعات الحديثة ضرورة ملحة لا يمكن للأفراد أو المؤسسات تفاديها، وإن التأمين في شكله المعاصر لا يهدف فقط إلى حماية الأفراد والممتلكات و إرجاع أوضاعهم إلى نفس المركز المالي الذي كانت عليه قبل وقوع الحادث بل أصبح له أهداف اقتصادية و إجتماعية كبرى.

والجزائر كغيرها من الدّول سارعت منذ السنوات الأولى من الإستقلال، إلى محاولة تنظيم القطاع وانشاء عدّة شركات وطنية، بغية حماية الإقتصاد الوطني ومحاربة استغلال وهيمنة الشركات الأجنبية على قطاع التأمين الوطني وتفعيل دوره في حماية الأفراد والمؤسسات الإقتصادية من الأخطار التي تهددهم.

سوف نحاول من خلال هذا الفصل التطرق الى أثر التحرير المالي على قطاع التأمين وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار العام لقطاع التأمين الجزائري،بحيث ينقسم هذا المبحث الى أربع مطالب، المطلب الأول بعنوان تطور قطاع التأمين في الجزائر ، والمطلب الثاني يحتوي على الإصلاحات والتشريعات المنظمة لقطاع التأمين. المطلب الثالث واقع قطاع التأمين الجزائري.و كذا المطلب الرابع دراسة تطبيقية على قطاع التأمين الجزائر. مرحلة 2011-2019.

المبحث الثاني:الدراسة التطبيقية لقطاع التأمين الجزائري.

المبحث الثالث: دراسة تطبيقية للشركة الوطنية للتأمين saa ،2011-2019.

المبحث الأول: تطور قطاع التامين الجزائري.

المطلب الأول: تطور قطاع التامين في الجزائر .

إذا آخذنا عقود التامين في الجزائر بالمنضار التاريخي ، فانه يمكن التميز بين فترة الاحتلال و فترة الاستقلال ، لان كل فترة لها خصوصها و مميزاتها الظرفية و الاقتصادية و السياسية.

أولا فترة الاحتلال: تميزت هذه الفترة بالاحتكار الشركات الفرنسية لقطاع التامين في الجزائر و تأكد ذالك سنة 1861 بإنشاء تعاونية تامين الحريق في الجزائر و المستعمرات الفرنسية لتلبية طلب المعمرين المزارعين ،كما تم تأسيس الصندوق المركزي لإعادة التامين التبادلي في المجال الفلاحي سنة 1907 و يضم كل من تونس و المغرب و الجزائر ، من خلال هاتين المؤسستين نرى ان التامين المطبق في الجزائر كان محدود المجال.

إلا أن نظام التامين الجزائري في هذه المرحلة ارتبط بتطور نظام التامين الفرنسي ، حيث طبقت فرنسا عدة نصوص تتعلق بالتامين و أهمها تلك النابعة من قانون التامين الصادر في 13 جويلية 1930 ، المجال الأساسي لهذا القانون هو تنظيم عقد التامين البري و هذا ما أكدته مادته الأولى التي تنص على إن هذا القانون لا يتعلق إلا بالتامين البرية و تكمن أهمية القانون الفرنسي الذي طبق في الجزائر سنة 1933 في تنظيمه المحكم لعقود التامين.

ثانيا فترة الاستقلال: تميزت هذه الفترة بالعديد من المراحل إلى غاية الإصلاح المطبق سنة 1995.

في المرحلة الأولى و رغم استكمال مراحل الاستقلال السياسي في الجزائر سنة 1962، إلا انه لم يتحقق الاستقلال في مجال التامين وظل يؤدي من طرف مؤسسات أجنبية، وتبدأ هذه المرحلة من القانون الصادر بتاريخ 31 ديسمبر 1962 والقاضي باستمرار تطبيق القوانين الفرنسية السارية المفعول قبل الاستقلال[2].

1) **المرحلة الأولى الانتقالية (1962–1966)**: بعد استقلال الجزائر سنة 1962 واجهت الدولة الجزائرية حديثة النشأة العديد من التحديات و المشاكل مست مختلف القطاعات الاقتصادية بما فيها قطاع التامين تلك المشاكل فيما يلي:

– القوانين و التشريعات التي كانت تسير قطاع التامين هي قوانين فرنسية حيث لا يوجد تشريع جزائري في ميدان التامين.

– مراقبة عمليات التامين قامت بها شركات أجنبية، هذا ما أدى إلى خروج مبالغ كبيرة عن طريق شركات التامين إلى خارج حدود الوطن.

-مصعب بالي، مسعود صديقي،**مساهمة قطاع التامين في نمو الاقتصاد الوطني**، جامعة حمية لخضر بالواد المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية و المالية [2]عدد02/2016 ص26.

– بالإضافة إلى النقص الشديد في الإطارات واليد العاملة المؤهلة في قطاع التامين.

– إن عمليات التأمين بعد الاستقلال كانت تمارس من طرف شركات أجنبية و خاصة الفرنسية التي كانت تخضع لرقابة شكلية بسبب غياب الإطارات الوطنية و التشريعات الخاصة بالشركات الأجنبية مما سمح هذه الأخيرة بان تكتفي فقط بالفروع التي تحقق من وراءها عائدا مرتفعا و الذي لم يكن يوظف محليا بل يتم تحويله إلى الدولة الأم لتلك الشركات عن طريق عمليات إعادة التامين.

ولمواجهة هذه المشاكل عملت السلطات الجزائرية على سن نصوص تشريعية للتنظيم عمليات التامين في الجزائر سنة 1963 فور إدراكها للخطر الذي تشكله هذه الممارسات على الاقتصاد الوطني.

و قد ترتب على رحيل الشركات الأجنبية بقاء العديد من الالتزامات العالقة اتجاه المؤمن لهم و في هذا الشأن كلفت الشركة الجزائرية للتامين و إعادة التامين CAAR بتسيير الملفات العالقة و طلبات التعويض المقدمة من طرف المؤمن لهم.

2) **المرحلة الثانية:** مرحلة احتكار الدولة لقطاع التامين (1966-1973)

شهدت هذه المرحلة عملية تأميم القطاع التامين في الجزائر في 27 ماي 1966 من خلال إصدار أمرين:

-الأمر 66-127 الذي وضع حدا لاستغلال التامين في الجزائر من طرف الشركات الأجنبية و في هذا الإطار أشارت المادة الأولى منه على أن يرجع استغلال كل عمليات التامين للدولة.

-الأمر 66-123 الخاص بتأميم الشركة الجزائرية للتأمينات SAA فانه بين 17 شركة تامين تم تأميم SAA فقط، أما الباقي فقد تم تصفيتهم باستثناء التعاونيتين MAATEC و CRMA .

3) **مرحلة الثالثة:**مرحلة التخصص (1973- 1979):

ابتدءا من سنة 1973 و على غرار بقية القطاعات الاقتصادية اتبعت الجزائر سياسة إعادة تنظيم قطاع التامين و هذا بغرض جعله مواكبا للتحولات الاقتصادية و ملائما للبيئة الحاصلة ، والذي جسد بمجموعة قرارات بقي العمل بها إلى غاية سنة 1976.

حيث انه في 01 أكتوبر 1973 بموجب الأمر 54/73 تم إنشاء الشركة الجزائرية للتامين و إعادة التامين (CAAR) .

و في 21 ماي1975 تم قرار مبدأ التخصص للشركات التامين التجارية حيث أصبحت CAAR متخصصة في تامين الأخطار الصناعية (الحرائق ، الانفجارات و النقل البري و الجوي، المسؤولية المدنية ، الأعمال الهندسية) و أصبحت SAA

متخصصة في تامين الأخطار البسيطة التأمينات البرية (مثل السيارات و تامين الأشخاص...) ،كما منعت الشركات العمومية من اللجوء إلى وسطاء التامين الخواص و ألزمت بالعمل مع وكلات مباشرة تابعة لإحدى شركات التامين العمومية[1].

4) **المرحلة الرابعة:** ما قبل التحرير السوق (1980 -1995) : و تتميز هذه الرحلة بالإصلاحات الاقتصادية حيث قررت الدولة سنة 1990 إلغاء تخصص هذه الشركات من اجل خلق منافسة بينها بالاعتماد على أساليب التسيير الحديثة و التحكم في النشاط التامين من خلال تقديم تشكيلة منتجات تتوافق مع احتياجات الزبائن و بهذا جاءت حرية بعث منتجات جديدة خاصة فيما يتعلق بتامين الأشخاص [2].

5) المرحلة الخامسة: مرحلة تحرير سوق التامين الجزائري بعد 1995

ظهر ذلك في الإصلاح الذي جاء من خلال الأمر 07/95 المؤرخ في 25 جانفي 1995 و الذي الغي احتكار الدولة للتامين و سمح بظهور عدة شركات تامين خاصة ساهمة بالقضاء على احتكار الدولة و أصبحت هذه الشركات المتواجدة في اليدان عمومية كانت او خاصة تتنافس من اجل هدف واحد و هو إرضاء الزبائن و أصبح لشركات التامين العاملة في الجزائر شكلين هما شركات مساهمة (SPA) و شركات في شكل تعاضديات.

المطلب الثاني: الإصلاحات و التشريعات المنظمة للقطاع التامين

عرف قطاع التامين بالجزائر سلسلة من التغيرات و التطورات المتواصلة نتيجة للإصلاحات العديدة التي قامت بها الدولة و التي مست العديد من الجوانب و من جملة هذه الإصلاحات مايلي:

الفرع الأول: الإطار القانوني (التشريعي):

عرف قطاع التامين تنظيما جديدا بصدور الأمر 07/95 الصادر بتاريخ 1995/01/25 المتعلق بالتامين و الذي تم بموجبه إلغاء احتكار الدولة لقطاع التامين حيث تضمن هذا الأمر الإطار القانوني الجديد لتنظيم ممارسة نشاط التامين بالجزائر، و لعل أهم التغيرات التي جاء بها:

- فيما يخص تنظيم و مراقبة نشاط التامين: فقد تضمن المرسوم رقم 95-339 الصادر بتاريخ 1995/10/20 تأسيس المجلس الوطني للتامين (CNA)و الذي يهدف إلى [3]:
  - العمل على ترقية و تطوير سوق التامين و من ثم المساهمة في التطور الاقتصادي و الاجتماعي للمجتمع.

---

[1]-حدباوي أسماء، **الحاجة بالنهوض بقطاع التأمينات و ضرورة تجاوز المعوقات دراسة السوق الجزائرية**،ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ،فرع مالية وبنوك و تامينات جامعة المسيلة،السنة الجامعية 2012/2011،صص52 -55.

[2]-بشاري كريم،**واقع سوق التامين الجزائري**، مجلة علوم الاقتصاد و التسييرو التجارة، العدد 2013/27 ص202.

[3]- الجريدة الرسمية العدد 65 الصادرة بتاريخ 1995/10/31 ص9.

- تحسين ظروف عمل شركات التامين و إعادة التامين من اجل الوفاء بالالتزاماتها و من ثم الحفاظ على مصالح المؤمن لهم.
- السهر على التحقيق التوازن بين حقوق و التزامات طرفي العقد.
- وضع تعريف تامين طبقا لواقع السوق الجزائري و المأخوذة عن طريق الإحصائيات الوطنية.

– إنشاء مراكز للبحث بهدف تبادل المنافع التي تؤدي إلى تطوير نظام التامين في الجزائر ليواكب العولمة الاقتصادي

– تنمية النشاط باقتراح القواعد التقنية و المالية الرامية الى تحسين الظروف العامة للعمل شركات التامين و إعادة التامين و كما تقترح الشروط العامة للعقود التامين و التعريفات[1].

– أما في ما يخص شركات التامين و إعادة التامين سواء كانت شركات عامة أو خاصة ذات رؤوس أموال وطنية أو أجنبية فان لها الحق في ممارسة جميع عمليات التامين و إعادة التامين بشرط ان تحصل على (رخصة اعتماد) من وزير المالية.

– و في ما يخص توزيع التامين فانه أعيد الاعتبار لوسطاء التامين للظهور من جديد و سمح أهم بممارسة نشاطهم و ذلك من خلال السماح للشركات بفتح وكلات خاصة بها أو التعامل مع سماسرة التامين المؤهلين من طرف السلطات العامة[2]، المرسوم التنفيذي رقم 95-341 الصادر بتاريخ 1995/10/30 و قد صدر القانون 06-04 المعدل و المتمم للأمر رقم 07/95 الذي ينص على حرية شركات التامين و توزيع منتجاتها عن طريق البنوك و المؤسسات الملية و غيرها من شبكات التوزيع بالإضافة إلى إبراز دور

– أما فيما يخص يتعلق بإعادة التامين فقد حدد المرسوم التنفيذي رقم 95-409 بتاريخ 1995/12/09 [3]نسبة التنازل الإجباري في مجال إعادة التامين لفائدة الشركة المركزية لإعادة التامين (CCR) ثم عدل بالمرسوم التنفيذي رقم 98-312 الصادر [4]ب 1998/09/30 الذي حدد النسب الدنيا في التنازل عن الأخطار الذي يعاد تأمينها كما يلي :

10 %للأخطار الصناعية و أخطار النقل المرتبطة بهياكل السفن و المراكب الجوية.

– 05 %للأخطار نقل البضائع البحرية و الجوية و التي كانت تمثل نسبة 40 %.

[1]- عبد الرزاق بن خروف،**التأمينات الخاصة في التشريع الجزائري** ط2 مطبعة حيرد الجزائر،الجزء الاول،1998.ص66

[2]- الجريدة الرسمية العدد رقم 65 الصادرة بتاريخ 1995/10/31 ص11-19.

[3]- الجريدة الرسمية العدد رقم 76 الصادرة بتاريخ 1995/12/10 ص09-14

[4]- الجريدة الرسمية العدد رقم 70 الصادرة بتاريخ 1998/10/05 ص05.

– 05 %للأخطار الأخرى و التي كانت تمثل نسبة 25 % و منحت هذه التنازلات لصالح الشركة الجزائرية للتامين SAA و ذلك بموجب قرار 97 الصادر في 1998/12/19 و تدخل هذه الإجراءات ضمن الإجراءات المتعلقة بتحرير فرع إعادة التامين .

و تضمن القانون كذلك تخفيض قائمة التأمينات الإجبارية لفتح المجال أمام حرية التعاقد باعتبارها من أسس اقتصاد السوق، لذلك فان القائمة تضمنت التأمينات الأساسية فقط مثل تأمينات المسؤولية الدنية بهدف ضمان دفع التعويض لصالح ضحايا الحوادث و التامين ضد الحرائق المتعلق بالقطاع العام عند نقل البضائع عن طريق الجو أو البحر (المراسم التنفيذية رقم 411/95 ، رقم 412/95 و رقم 413/95 الصادرة بتاريخ 1995/12/09).[1]

و في سنة 1996 تم إصدار الأمر رقم 96–06 [2]الصادر بتاريخ 1996/01/10 المتعلق بتامين القرض الموجه للتصدير.

و في سنة 1997 تم تنصيب المجلس الوطني للتأمينات المقرر بالأمر رقم 07/95 و ذلك بتاريخ 1997/03/24 لمزاولة مهامه.

و في سنة 2002 تم إصدار المرسوم التنفيذي رقم 02–293 [3]الصادر بتاريخ 2002/09/10 المعدل و المتمم للمرسوم التنفيذي رقم 95–338 [4]الصادر بتاريخ 1995/10/30 المتعلق بإعادة قائمة عمليات التامين و حصرها و قد سمح بوضع مجموعة من المعلومات الضرورية بهدف تسهيل عمليات التامين.

و في سنة 2003 تم إصدار الأمر 12/03 [5]بتاريخ 2003/08/26 المتعلق بإلزامية التامين على الكوارث الطبيعية و تعويض الضحايا

طبقا للمادة الأولى منه و التي تنص على فرض اكتتاب عقد التامين ضد الكوارث الطبيعية على جميع مالكي العقارات المبنية في الجزائر و قد تم تطبيق هذا الأمر ابتداءا من 2004/09/01 و ذلك طبقا للمراسيم التنفيذية (رقم 14–268 / 14–269 / 14–271 و 14–272) الصادرة بتاريخ 2004/08/29 الخاصة بالتامين ضد الكوارث الطبيعية.

و في سنة 2006 تم تعديل لأمر رقم 95–07 بتاريخ 1995/01/25 بموجب القانون رقم 06–04 الصادر بتاريخ 2006/02/20 المعدل و المتمم واهم ماجاء فيه :

– تحفيز النشاط عن طريق تنويع المنتجات التأمينية و الاستجابة لمتطلبات المتعاملين و ضمان حماية اكبر لحقوق المؤمنين و شفافية اكبر في التسيير.

---

[1]- الجريدة الرسمية العدد رقم 76 الصادرة بتاريخ 1995/12/10 ص ص09–14

[2]- الجريدة الرسمية العدد رقم 03 الصادرة بتاريخ 1996/01/14 ص4.

[3]- الجريدة الرسمية العدد رقم 61 الصادرة بتاريخ 2002/09/11 ص ص10–12

[4]- الجريدة الرسمية العدد رقم 65 الصادرة بتاريخ 1995/10/31 ص ص07–09

[5]- الجريدة الرسمية العدد رقم 56 الصادرة بتاريخ 2003/08/07 ص29

- إعادة تنظيم الجهاز الرقابي على التامين من خلال إنشاء لجنة مستقلة للإشراف على قطاع التامين و التي تهدف إلى :

* حماية مصالح المؤمن لهم و المستفيدين من عقد التامين بالسهر على شرعية عمليات التامين و على مسايرة شركات التامين أيضا.

* كما تضمن القانون تكوين مفتشي تامين محلفين لممارسة الرقابة على شركات التامين و إعادة التامين فروع الشركات الأجنبية وسطاء التامين المعتمدين، و ذلك دون الإخلال بعمليات الرقابة الأخرى.

* تسريع عملية تحرير السوق أمام شركات التامين الأجنبية من خلال فتح السوق الى الفروع شركات التامين و إعادة التامين الأجنبية.

* دعم الحكم الراشد لشركات التامين من خلال عقود الأداء للمسيرين و وضع آليات قانونية من شانها ضمان التسيير الفعال لمجالس إدارة شركات التامين.

* تنويع قنوات التوزيع لضمان بيع المنتجات التأمينية من خلال قنوات أخرى (كالبنوك و المؤسسات المالية).

* تقوية نشاط التامين على الأشخاص و ذلك من خلال التفريق بين نشاطات الشركات (الحياة الممتلكات)

و في سنة 2007 تم إصدار الأمر رقم 07-153 بتاريخ 22 ماي 2007 و الذي يحدد الشروط و الظروف الأزمة للتوزيع منتجات التامين من قبل البنوك و المؤسسات المالية.

و الأمر رقم 07-60 الصادر في 06 أوت 2007 و الذي يحدد منتجات التامين التي يمكن توزيعها و تسمح هذه الترتيبات الجديدة بتكثيف شبكة توزيع التامين و تحسين معدل تغطية سوق التامين و كذا الوصول إلى عملاء البنك.

و في سنة 2008 تم تحديد النسبة القصوى لمساهمة أي بنك عمومي أو خاص ينشط في الجزائر في رأس مال شركات التامين و إعادة التامين ب 15 % .

الفرع الثاني: الإطار الاقتصادي:

إن ضرورة تحسين نوعية خدمات التامين بشكل خاص و نمو قطاع التامين بشكل عام ، استدعت تدخل الدولة لإجراء إصلاحات رئيسية منها:

1 – فتح المجال أمام القطاع الخاص :في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر ، تم إلغاء احتكار الدولة لممارسة عمليات التامين بشركاتها و تم إلغاء هذا الاحتكار بموجب الأمر رقم 95-07 الصادر بتاريخ 1995/01/25 المتعلق

بالتأمينات و المعدل بالقانون رقم 06-04 الصادر بتاريخ 2006/02/20 حيث انه قضى في مادته 278 بإلغاء جملة القوانين ذات الصلة بالاحتكار .

2 – الاستثمارات الأجنبية: في إطار الإصلاحات الاقتصادية بذلت جهود كبيرة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر و التي نجد من أهمها : تخفيف حقوق الجمارك ، منح إعفاءات ضريبية ..الخ إضافة الى إجراءات قانونية تضمن حماية مصالح المستثمرين و كل هذا بهدف زيادة رقم أعمال شركة التامين من خلال إقبالهم على تامين وجداتهم الاقتصادية من شتى الاخطار.

3 – خوصصة القطاع العام: ان من شأن خوصصة المؤسسات العمومية أن يعزز من مكانة مفهوم الخطر و خاصة في ظل وجود المنافسة إذ يخشى المسير من ارتكاب أدنى خطاء أثناء اتخاذه للقرار لأنه يكلف الكثير و بالتالي يسهل عملية التامين سواء كانت ذلك على ممتلكات المؤسسة او نشاطها[1]، كما تم تحويل شركات التامين العامة الى شركات ذات أسهم كمرحلة أولى بهدف خوصصتها و بموجب الأمر رقم 07/95 الصادر بتاريخ 1995/01/25 المتعلق بالتأمينات ، فتح المجال لأول مرة للشركات الخاصة الوطنية و الأجنبية لممارسة كافة عمليات التامين بالجزائر.

4 – المخططات الإستراتيجية (2004-2008) : إن الهدف الأساسي لهذه المخططات هو رفع القدرة التنافسية للشركات العامة بما فيها شركات التامين من اجل مواجهة التحديات الجديدة التي تفرضها اتفاقية الشراكة الموقعة مع الاتحاد الاروبي و انضمام الجزائر القريب الى المنظمة العالمية للتجارة و ما يرافقه من فتح سوق الخدمات الجزائرية للشركات العالمية و تتمثل هذه المخططات فيمايلي [2]:

– اعتماد أنظمة معلومات تعتمد أساسا على الإعلام الآلي و تتكيف مع معطيات المحيط الجزائري و تكون قادرة على توفير المعلومات الضرورية لعملية اتخاذ القرار.

– تحديد و حساب تكاليف الإدارة اعتمادا على أساليب علمية كأساليب طرق المحاسبة التحليلية في تحديد التكاليف و مقارنة التكاليف التقديرية و التكاليف الفعلية و تحليل الانحرافات و الفوارق.....الخ

– إنشاء فرع لشركات التامين تحت اسم ألفا « ALFA » لمحاربة الغش.

– تسيير الموارد البشرية بطريقة عقلانية و رشيدة و ذلك فما يخص التوظيف .....الخ .

[1]-.بناي مصطفي ،**واقع و افاق شركات التامين الجزائرية في ظل الاصلاحات الاقتصادية و المتغيرات الدولية**،اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص ،تحليل اقتصادي 2014/2013 جامعة الجزائر 3 ص141

[2]-BRAHIM KASSALI,**communication portant sur la restauration du secteur**, **des assurances en Algérie** , conseil national des assurance (CNA) 2008 p 04.

5 – إعادة هيكلة فرع تامين السيارات :تمت إعادة هيكلة فرع تامين السيارات و ذلك في إطار برنامج ميدا« MIDA » الذي أعده و موله الاتحاد الاروبي في الجزائر و الذي تضمن جزءا متعلقا بالتامين يقضي بإعادة تنظيم فرع تامين السيارات من خلال القيام بإجراءات عديدة لعل أهمها مايلي : [3]

– ترقيم فروع التامين.

– خلق جهاز للمفتشين القانونيين IRS يتولى تقييم الأضرار.

– تسجيل ملف خاص بالسائقين من طرف الاتحاد الوطني للتامين و إعادة التامين و اعتماد نظام BONUS – MALUS .

و تجدر الإشارة إلى ان هذه الإصلاحات تشمل كل فروع التامين.

الفرع الثالث: الإطار المالي

إن من أهم الإصلاحات التي مست شركات التامين من الجانب المالي تلك التي تخص الاستثمار فقد صدرت عدة قوانين تحدد الاستثمار في شركات التامين حيث تشكل المبالغ المجمعة لمختلف شركات التامين في كثير من الدول نسبة هامة من الادخار الوطني و لهذا السبب وضعت قوانين تحدد نسبا معينة يجب احترامها في مجال توظيف الاحتياطات التأمينية و قد شاهدت سياسة الاستثمار في شركات التامين منذ السبعينات تغيرات في اجل المحافظة على بقاء شركات التامين و جاء ذلك في سياق التغيرات الاقتصادية التي يشهدها العالم و التي من شانها أن تزيد من حدة المنافسة في كثير من القطاعات داخل البلد نفسه او بين الدول و خاصة في مجال التامين و إعادة التامين ،كذلك حققت لعديد من شركات التامين أرباحا من خلال توظيف احتياطاتها الأمر الذي مكنها من تغطية خسائرها الفنية ، أما عن الجزائر فحددت نسب توظيف الاحتياطات كالتالي[1]:

* قبل سنة 1993 : حددت نسب توظيف احتياطات شركات التامين كالتالي:

– 50 % على الأقل توظف في شكل سندات الخزينة.

– 10 % في العقارات .

– و الباقي يوزع على عناصر الأصول الأخرى.

* و في سنة 1995 : حدث تعديل في شروط تمثيل الاحتياطات بموجب قرار وزاري وقد نص هذا التعديل على مايلي :

[3]-BRAHIM KASSALI، OP،CIT P05.

[1]-بناي مصطفي ،**واقع و افاق شركات التامين الجزائرية في ظل الاصلاحات الاقتصادية و المتغيرات الدولية**،مرجع سبق ذكره ،ص143

- تخصيص 65 % على الأقل للقيم الحكومية (سندات حكومية).

- 20 % ودائع للأجل.

- 15 % للسوق البورصة.

-15 %للمساهمة في رؤوس أموال الشركات.

المطلب الثالث: واقع قطاع التامين الجزائري

يخضع قطاع التامين في الجزائر للأمر 07/95 المؤرخ في 1995/01/25 المتعلق بالتأمينات الذي مهد للانفتاح السوق على القطاع الخاص و الشركة الأجنبية كما تم تدعيم المنظومة القانونية للتامين بالقانون 04/2006.

و على الرغم من أن سوق التامين يعج انفتاحا من سوق المصارف إلا انه يعاني من نفس العيوب التي عانى منها القطاع المصرفي منها هيمنة شركات التامين العمومية على السوق التي تكاد تقترب من نسبة 80 % مما أدى إلى غياب المنافسة بين مختلف الفاعلين في هذا النشاط.

و نجد أن السوق الجزائرية للتامين يتكون من عدة متدخلين و هذا ماجاء في القانون رقم 06-04 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المعدل و المتمم للآمر 95-07 الذي يلتزم مؤسسات التامين بالتفرقة بين نشاط التامين على الأضرار و نشاط التامين على الأشخاص.

الفرع الاول : المتدخلون في سوق التامين الجزائرية.

جدول رقم 01: يمثل المتدخلون في سوق التامين الجزائرية.

المتدخلون في سوق التأمين الجزائرية	
شركات التأمين على الأضرار	- الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين "CAAR" شركة عمومية أنشأت في 08 جوان 1963 - الشركة الوطنية للتأمين "SAA" شركة عمومية أنشأت في 12 ديسمبر 1963 -الشركة الجزائرية للتأمين الشامل"CAAT"، شركة عمومية أنشأت في 30 أفريل1985. - الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين "CIAR"، شركة خاصة أنشأت في 15 فيفري 1997.

	-سلامة للتأمينات الجزائرية "SALAMA ASSURANCES"، شركة خاصة أنشأت في 13 أفريل 1999. -اليانس للتأمينات "ALLIANCE ASSURANCES"، شركة خاصة أنشأت في 30 جويلية 2005. -الجزائرية للتأمينات "2A"، شركة خاصة أنشأت في 06 ماي 1997. - شركة تأمين المحروقات "CACH"، شركة عمومية (فرع من سوناطراك) أنشأت في 4 أكتوبر 1999. -أكسا للتأمينات الأضرار- الجزائر "AXA" ، شركة خاصة أنشأت في 03 اكتوبر 2011. - تروست الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين "TRUST ALGERIA"، شركة خاصة أنشأت في 18 نوفمبر1997. - العامة للتأمينات المتوسطية "GAM"، شركة خاصة أنشأت في 10 سبتمبر 2002.
شـــركات التـــأمين علـــى الأشخاص	-كارديف الجزائر"CARDIF EL-DJAZAIR"، شركة خاصة أنشأت في 11 أكتوبر 2006. -كرامة للتأمينات "CARAMA"، شركة عمومية أنشأت في 9 مارس 2011 وهي فرع للشركة الجزائرية للتأمين وعادة التأمين "CAAR". - تأمين لايف الجزائر "TALA"، شركة عمومية أنشأت في 17 أفريل 2011 وهي فرع للشركة الجزائرية للتأمين الشامل "CAAT". -أمانة للتأمين "ASSURANCE PREVOYANCE ET SANTE- "SAPS، وهي شركة مختلطة بين الشركة الوطنية للتأمين" SAA" و البنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR"و بنك التنمية المحلية "BDL" و التعاضدية لتأمين التجار والصناعيين في فرنسا La Mutuelle Assurances des Commerçants et Industriels de France أنشأت في 10 مارس 2011. -مصير للحياة "MACIR VIE"، شركة خاصة أنشأت في 11 أوت 2011 وهي فرع من للشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين "CIAR". 1- أكسا للتأمين على الحياة "AXA VIE" ، شركة خاصة أنشأت في 2 نوفمبر 2011 وهي فرع للشركة الفرنسية "AXA". -لو متياليست "LE MUTUALISTE"، شركة عمومية أنشأت في 05 جانفي 2012

	وهي فرع للصندوق الوطني للتعاون الفلاحية "CNMA". -الجزائرية للحياة "L'AGERIENNE VIE"، شركة خاصة أنشأت في 22 فيفري 2015.
شركات تأمين القروض	– الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات"CAGEX"، شركة عمومية أنشأت في 10 جانفي 1996. -شركة ضمان القروض العقارية "SGCI"، شركة عمومية أنشأت في 5 نوفمبر 1997. –
التعاضديات	-الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي "CNMA"، تعاضدية أنشأت في 2 ديسمبر 1972. – التعاضدية الجزائرية لعمال التربية والثقافة "MAATEC"، تعاضدية أنشأت في 10 ديسمبر 1964.
شركات إعادة التأمين	-الشركة المركزية لإعادة التأمين "CCR"، وهي شركة عمومية أنشأت في 1 أكتوبر 1973.
الهيئات الإدارية	– لجنة مراقبة التأمينات"CSA": تراقب نشاط التأمين وإعادة التأمين في الجزائر، من مهامها حماية حقوق المؤمن لهم والمستفيدين من عقود التأمين وذلك بالسهر على قانونية العمليات وعلى الصحة المالية لمؤسسات التأمين وكذلك تطوير سوق التأمينات في الجزائر بهدف إدماجه في النشاط الاقتصادي والاجتماعي.[1] – مديرية التأمينات "DASS": هي هيئة تابعة للمديرية العامة للخزينة بوزارة المالية، وهي تقوم بمتابعة وتقييم شركات التأمين العمومية.[2] – مكتب مختص في التسعير"BST": مكتب انشأ في 11 أوت 2011، وهو مكلف بإعداد مشروع تسعير منتجات التأمين ودراسة وتحيين الأسعار المطبقة.[3] – صندوق ضمان السيارات"FGA": انشأ في 4 افريل 2004، مهمته تحمل جزء أو كل التعويضات المستحقة من طرف ضحايا حوادث المرور أو ذوي الحقوق التي تسبب فيها سائقي سيارات برية، في حالة ما تعذر معرفة المتسبب في الحادث أو عدم اكتتابه للتأمين في وقت الحادث و يتبين أنه غير قادر على تعويض الضحية جزئيا أو كليا.[4] – صندوق ضمان المؤمن لهم "FGAS": أنشأ في 07 أفريل 2009، أسندت له مهمة تحمل ديون شركات التأمين الناتجة عن عقود التأمين في حالة إفلاس هذه الأخيرة.[5]

الهيئات المهنية	– المجلس الوطني للتأمينات "CNA":[6] تابع لوزارة المالية ويسعى إلى تطوير نشاط التأمين كما يهتم بمشاكل سوق التأمين بصفة عامة بما فيها مؤسسات التأمين والمؤمن لهم ومحيط قطاع التأمين، انشأ في 25 جانفي 1995 بالأمرية 95-07 المعدلة والمتممة بقانون 06-04 المتعلق بالتأمينات. – الاتحاد الجزائري للتأمين و إعادة التأمين "UAR": انشأ في 22 فيفري 1994 والذي تم اعتماده في 24 أفريل 1994 وهذا وفقا لقانون رقم 31-90 المؤرخ في 04 ديسمبر 1994 وله صفة الجمعية المهنية ويهتم بمشاكل المؤمنين تشمل عضويته مؤسسات التأمين وإعادة التأمين.[7]

المصدر: من اعدد الطالبة وفق المراجع التالية

[1]L'article 209 de l'ordonnance 95-07 modifiée et complétée

[2] Décret exécutif n° 07-364 du 28 novembre 2007 portant organisation de l'administration centrale du ministère des Finances

[3] Décret exécutif n° 09-257 du 11 aout 2009 fixant la composition, l'organisation et le fonctionnement de l'organe spécialisé en matière de tarification des assurances. En application 231 de l'ordonnance n° 95-07 le 25 janvier 1995, modifiée et complétée.

[4] Décret exécutif n° 04-103 du 05 avril 2004 portant création et fixant les statuts du fonds de garantie automobile.

[5]Décret exécutif n° 09-111 du 07 avril 2009 fixant les modalités d'organisation et de fonctionnement ainsi que les conditions financières du fonds de garantie des assurés.

[6]http://www.cna.dz/Acteurs/CNA, 29/04/2021

[7]عمر موساوي ، **محددات الإيراد في قطاع التأمين الجزائري دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين**"SAA ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص دراسات اقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية،

الفرع الثاني : التعريف بالمؤسسة (الشركة الوطنية للتامين SAA)

نشأت الشركة الوطنية للتأمين عام **1963** بشراكة مزدوجة بين مصر و الجزائر لكون هذه الأخيرة لا تملك إطارات مؤهلة و مختصة في مجال التأمين لكن هذا لم يدم طويلا نظرا لوجود مشاكل تقنية و نزعات داخلية دفعت بالجزائر إلى السعي لتكوين

إطارات جزائرية مختصة في مجال التأمين ليتم تأمين الشركة الوطنية الجزائرية للتأمين بتاريخ **1966/05/27** و بالتي حققت الجزائر ماكانت تسعى إليه و أصبحت الشركة الوطنية للتأمين مسيرة وفق إطارات جزائرية كفيلة بتجسيد دور التأمين بصفة رسمية مما شجعها و جعلها تستعد المنافسة الخارجية و إنقسمت هذه الشركة إلى أقسام هي:

- **CAAR**: الصندوق الجزائري للتأمين و إعادة التأمين
- **CRMA**: الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي.
- **CAAT**: الشركة الجزائرية لتأمين النقل .
- **SAA** الشركة الجزائرية لتأمين .

و بعد التأميم بدأت التأمينات تكتسي أهميتها من خلال فتح شبكة وكالات في كل التراب الوطني و من خلال التحسينات و التعديلات التي أدخلت عليها لتتماش مع متطلبات التنمية الشاملة و بعد عملية إحتكار الدولة للتأمين وفق الأمر **66/127** الصادر في **1966/05/27** بعد هذا التاريخ عرفت بلادنا منعرجا جديدا نحو التطور لذلك فإن تأسيس الشركة الوطنية للتأمين جاء ليدعم سياسة الحرية من التبعية و إعطاء نفس جديد للتسير الحالي بحيث أن ظهور المديريات الجهوية إذا أن الشركة الوطنية للتأمين أول من أدخلت تحت نظام التسيير الإشتراكي للمؤسسات في القطاع المالي و ذلك عام **1975** و هاهي اليوم تختار كأول مؤسسة لتطبيق الإصلاح الجديد المتعلق باءستقلالية المؤسسات و ذلك إبتداء من **1988/01/01** .

1/أنواع العقود التي تعرضها الشركة الوطنية للتأمين

إن للتأمين يشمل عدة فروع و يغطي أخطار عديدة قد تصادف الفرد في حياته اليومية وهي تحافظ على أمواله و ممتلكاته و حياته و نصف أنواع العقود إلى:

* تأمين حوادث السكنية المتعددة

* تأمين الأخطار السكنية المتعددة

* تأمين الأخطار الصناعية و الهندسية

* تأمين الأخطار المسؤولية المدنية

* تأمين الأخطار الصناعية و التجارية

2/تـأميـن النـقـل

و ينقسم هذا النوع إلى :

* تأمين الحوادث الفردية

* التنازل على أملاك الدولة

* تأمين القروض عن طريق البنوك

* القروض عن طريق الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط

*التأمين المزدوج

*التأمين مدى الحياة

*التأمين على مستوى المجموعات

*التامين أثناء السفر: الذي نحن بصدد دراسته

3- مفهوم التأمين في السفر الأشخاص

إن مفهوم التأمين في السفر للأشخاص هو تغطية الحوادث الجسمانية التي يمكن أن تلحق بالفرد أثناء سفره و يعتبر هذا التأمين من الأنواع القديمة في فرع تأمين الأشخاص و بما أن الإنسان يتنقل من مكان إلى آخر و سفر من بلاد إلى أخر فإن هذا النوع من التأمين يعتبر ضرورة ملحة للفرد لأنه يغطي من لأخطار و الحوادث التي قد تلحق به أثناء سفره في أي بلد

كان خارج التراب الوطني و يتم هذا العقد بين شركة التأمين و هو الطرف الذي يأخذ عاتقه مجموعة من الأخطار و الحق من الطرف الأخر و الذي يلتزم بدفع قسط التأمين من المبلغ المتفق عليه الذي يستفيد منه المؤمن عليه عند حدوث أي حادث بتسبب له في حالة عجز أو في حالة الوفاء فإن المبلغ المذكور يمنح لذي الحقوق أو الشخص الذي يتفق عليه أثناء إبرام العقد.

4- الهيكل التنظيمي للمديرية:

إن هذا المخطط عبارة عن رسم بياني يوضح جميع هياكل المؤسسة مما يسمح لنا بالتعرف على مختلف مصالح و فروع الوحدة و منه أيضا وسيلة إعلام داخلية أساسا توضح صلاحيات كل عضو مناصب مسؤوليات و علاقات بين أفراد الوحدة و يسمح أيضا بمراقبة مسؤوليات الجميع و نجد أيضا أن المخطط التنظيمي للمؤسسة أي المخطط التنظيمي للمؤسسة يتطور بتطور المؤسسة أي أنه وسيلة دينامكية

تعريف مختلف هياكل المديرية:

1/الهيكل العام للشركة :

تتوزع الشركة الجزائرية للتأمين SAA على 24 وحدة تنتمي كلها للمديرية العامة الكائنة بالجزائر العاصمة و تنقسم إلى مديريات فرعية كل حسب تخصصها :

- مديرية الإدارة و المالية
- مديرية التجارة
- مديرية تأمين الأملاك دائرة الإنتاج
- مديرية المنازعات
- مديرية تأمين الأشخاص

ملاحظة : و نظيف أيضا أن كل مديرية تنقسم بدورها إلى مصالح أخرى المديريات الجهوية

الشكل رقم (01) : الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للشركة الوطنية للتأمين

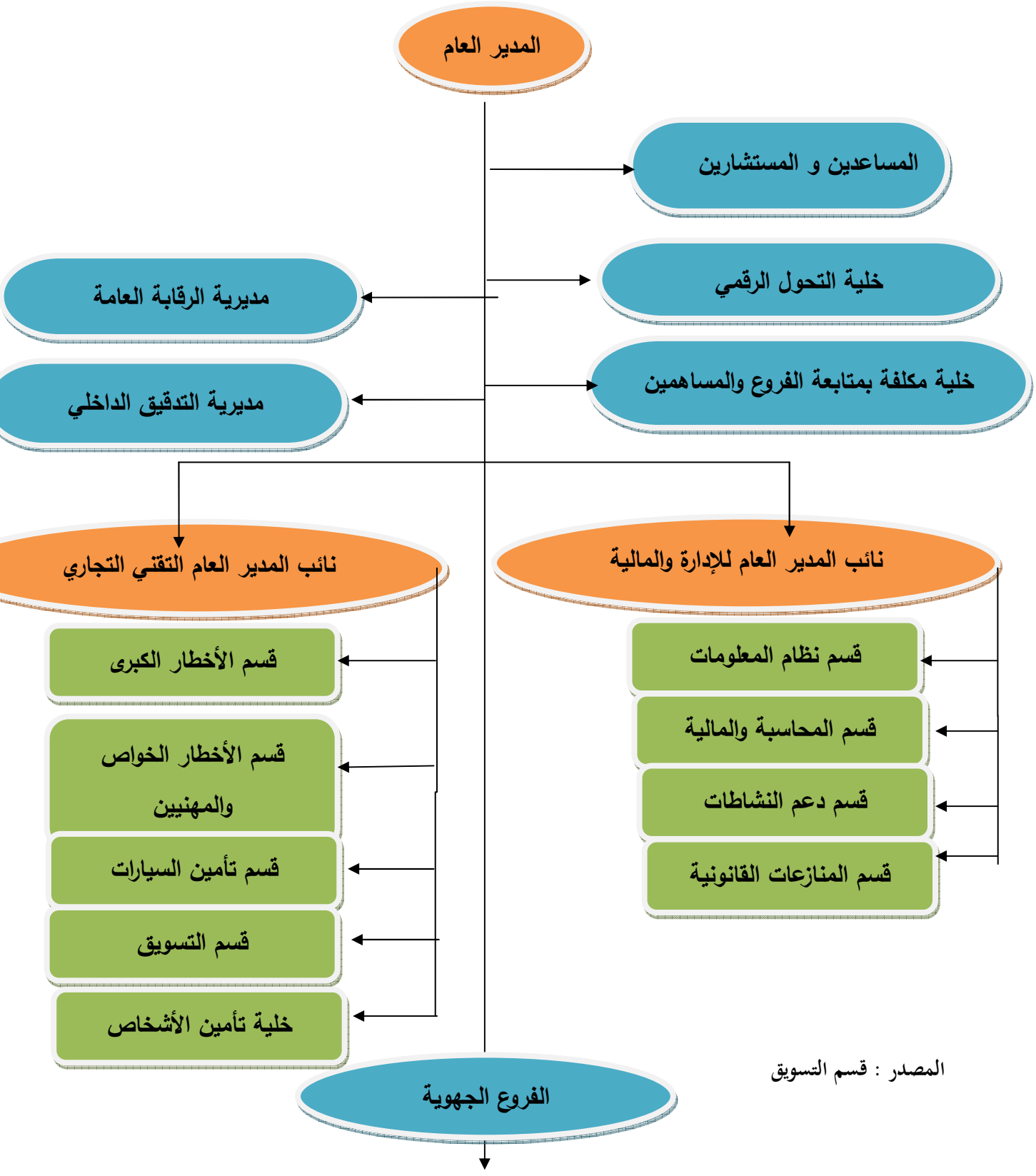

المصدر : قسم التسويق

المبحث الثاني:واقع و اداء قطاع التامين الجزائري:

تؤدي شركات التامين الجزائريةبكل انواعها دورا فعالا في تامين وضمان الاملاك ضدكل المخاطر التي تهدد وجودها ،ولذا نجد شركات التامين بكل فروعها،تساهم من خلال ما تعرضه من خدمات في رفع رقم الاعمال ،و التوظيف الخاصة بالاستثمارات و الفوائض المالية.

المطلب الاول: دراسة تطبيقية على قطاع التامين الجزائري مرحلة 2011-2019

الفرع الأول : تطور رقم أعمال قطاع التامين.حسب نوع الشركات

جدول02): توزيع إنتاج قطاع التامين حسب الشركة العمومية و الخاصة و التعاضدية و الشركات المختلفة في الجزائر خلال 2011-2019

مليار دج

السنوات / فروع التأمين	2011		2012		2013		2014		2015		2016		2017		2018		2019	
	مبلغ	الحصة	مبلغ	الحصة	مبلغ	الحصة	مبلغ	الحصة	مبلغ	الحصة	مبلغ	الحصة	مبلغ	الحصة	مبلغ	الحصة	مبلغ	الحصة
الشركات العمومية	58.07	67%	64.11	64%	72.05	63%	77.96	62%	79.07	62%	78.719	62%	79.549	60%	86.12	61%	91.99	59.77%
الشركات الخاصة	21.67	25%	25	25%	28.17	25%	30.32	24%	30.09	23%	31.4	23%	33.01	24%	34.03	23%	29.94	24.3%
الشركات التعاضدية	6.93	8%	8.82	9%	10.60	10%	12.29	9.8%	13.47	10.6%	5.816	4%	7.61	5%	7.82	5.8%	8.5	5.9%
الشركات المختلطة			1.70	1%	3.18	3%	4.93	4%	5.27	4%	13.652	10.4%	13.516	10.4%	14.03	10.2%	13.57	10.23%
المجموع	86.68	100%	99.63	100%	114	100%	125.51	100%	127.9	100%	129.56	100%	133.68	100%	142.6	100%	144	100%

الشـــكل رقـــم (02):تطـــور انتـــاج قطـــاع التـــامين حســـب نـــوع الشـــركات للفتـــرة (2019/2011)

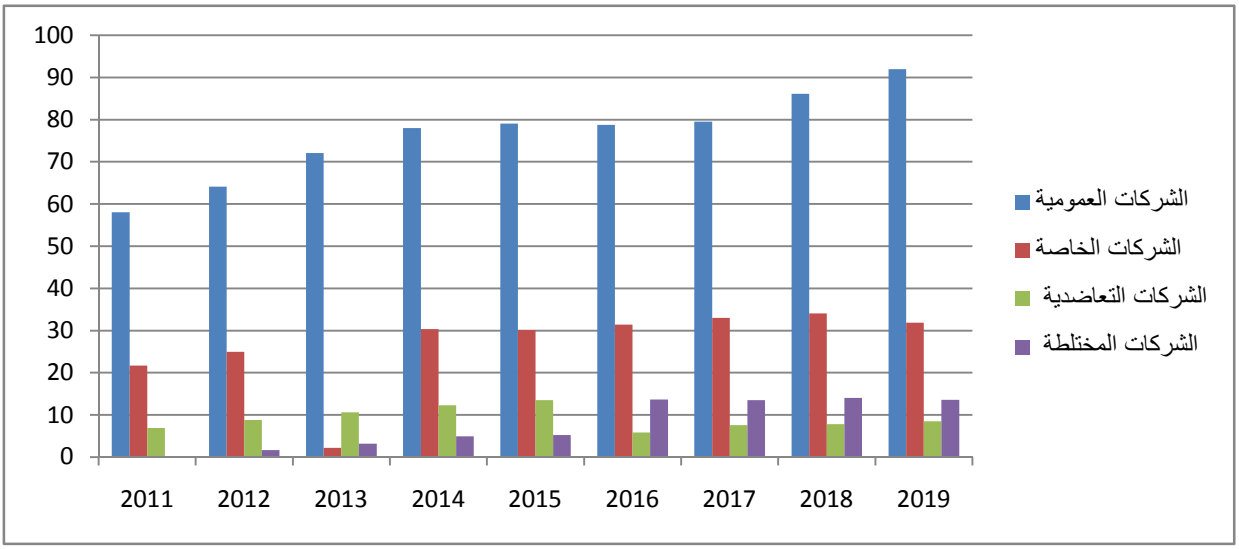

المصدر : الجدول من إعداد الطالبة

بناءا على تقارير وزارة المالية من خلال الجدول نلاحظ تحسن رقم المؤسسات منذ 2011 و ذلك بمعدلات متزايدة و بقي الرقم في التصاعد سنوي لكن بوتيرة اقل حيث حقق خلال سنوات 2011 و 2012 و 2013 المبالغ التالية 86.67 و 99.63 و 113.90 مليار دينار على التوالي .

و في سنة 2012 قامت مؤسسات التامين بتنفيذ قرار الفصل بين تامين الممتلكات و تامين الحياة الذي نص عليه القانون رقم 06-04 حيث تم في 2011 فتح ست مؤسسات جديدة متخصصة في التامين على الحياة و التامين الصحي.

مما ساهم في تحقيق زيادة كبيرة في الأعمال المؤسسات ليقارب 100 مليار دج و تجاوز هذا الرقم خلال السنتين 2013 و 2014 محققا رقم أعمال وصل إلى 139 و 125.9 مليار دج بنسب نمو 14 % و 10 % على التوالي.

في سنوات 2015، 2016، 2017 حقق سوق التامين الجزائري أرقاما جيدة بلغت 127.9، 129.5 و 133.6 مليار دج بزيادة قدرها 2 % و 2.34 % و هذه المعدلات تعد هي الأدنى التي تحققها المؤسسات خلال السنوات العشر الأخيرة و هذا راجع لتأثر الاقتصاد الوطني الذي تأثر بشكل كبير بانخفاض أسعار لنفط في الأسواق الدولية و نتج عنه انخفاض حجم الإيراد و الإنفاق العمومي بشكل عام.

و حقق سوق التامين سنة 201 رقم أعمال بلغ 142.6 مليار دج إلى غاية 31 ديسمبر 2018 بنسبة نمو 2.2 % ، كما بلغ رقم أعمال شركات التامين في نهاية عام 2019 مبلغ 144 مليار دج بزيادة قيمتها 8.8 مليار دج.

نلاحظ كذالك من خلال الجدول إن شركات التامين العمومية تستحوذ على حصة تفوق 60 % من حجم إنتاج قطاع التامين إلا أن حصة الشركات العمومية في تراجع مستمر حيث تناقصت من 67 % سنة 2011 إلى 60 % من سنة 2017 و

59.77 % سنة 2019 في المقابل تزايدت حصة الشركات المختلطة من 1 % سنة 2012 إلى 10.23 % سنة 2019 في حين حصة الشركات الخاصة بقيت ثابتة خلال فترة الدراسة في حدود 25 % أما الشركات التعاضدية عرفت تراجع

الفرع الثاني : تطور رقم الأعمال حسب فروع التامين.

جـــدول رقـــم (03):تطـــور رقـــم الأعمـــال حســـب فـــروع التـــامين خـــلال الفتـــرة 2019/2011

مليار دج

السنوات / الفرع	2011		2012		2013		2014		2015		2016		2017		2018		2019	
	مبلغ	نسبة	مبلغ	نسبة	مبلغ	نسبة	مبلغ	نسبة	مبلغ	نسبة	مبلغ	نسبة	مبلغ	نسبة	مبلغ	نسبة	مبلغ	نسبة
تأمين السيارات	43958	51%	53112	53%	61073	54%	65360	52%	66841	52%	65200	55%	65047	54%	69033	54.7%	69243	52.5%
تأمين الممتلكات	29215	34%	32559	33%	37030	32%	42850	34%	42723	33%	43067	37%	47584	45%	46660	37%	51491	39.1%
تأمين النقل	5679	6%	5262	5%	5749	5%	6406	5%	5652	4%	6238	6%	5926	5%	5.847	4.6%	6.137	4.7%
تأمين فلاحي	0.047	1%	1.398	1%	17.58	2%	20.52	2%	2.591	2%	3.376	2%	2.625	1%	2.473	2%	2.683	2%
تأمين القرض	0.014	0%	0.003	0%	0.004	0%	0.033	0%	0.003	0%	0.05	0%	1.901	1.17%	2.153	1.7%	2292	1.7%
تأمين الأخطار	6.761	8%	7.290	7%	8.381	7%	8.834	7%	10.316		11.461		13.253		12.788		14.329	

المصدر : **من إعداد الطالبة بناءا على تقارير وزارة المالية و المجلس الوطني للتأمينات 2019/2011.**

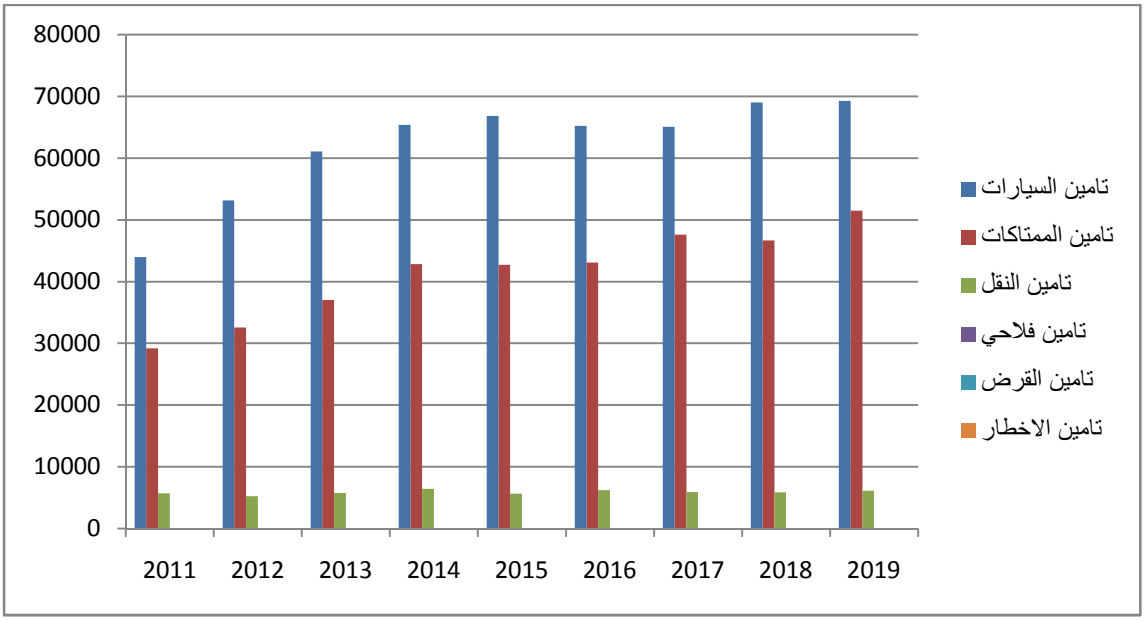

الشكل رقم (03):**تطور رقم الأعمال حسب فروع التامين خلال الفترة 2019/2011**

نلاحظ من خلال الجدول أن استجابة قطاع التامين الجزائري للإصلاحات التي تبنتها الحكومة الجزائرية جد ضعيفة و لم تعطي الثمار المناسبة اذ نلاحظ من خلال الجدول استمرار هيمنة فرعين كبير ين هما تامين السيارات و تامين الممتلكات على 80% من مجموع الأقساط و هذا راجع للطبيعة الإجبارية لهذين الفرعين من التأمينات بحيث يتحكم فرع تامين السيارات على أكثر حصة سوقية و التي عرفت ارتفاعا من سنة 2011 لتصل سنة 2013 إلى 54% ليبدأ بالتراجع النسبي سنة 2014 بسبب مرحلة التقشف التي عرفتها البلاد و ما تضمنته المرحلة من غلق باب الاستيراد للسيارات و وقوع أزمة السيارات بسبب عدم رضى الفرد الجزائري على السيارات المركبة محليا من ناحية السعر و مواصفات السلامة و هذا ما أدى إلى انخفاض في الحصة السوقية لهذا الفرع لتصل سنة 2017،2018 و 2019 إلى 54%،54.7% و 52.9%على التوالي و طول فترة الدراسة ظل سوق التامين ممول من قبل الأقساط الناجمة عن فرع السيارات و هذه الزيادة ترجع إلى تطور حظيرة السيارات و تطور مجال عقد التامين السيارات و الضمان المغطي لكل الأخطار GARANTIE TOUS RISQUES أما فرع التامين على النقل فلقد بلغ 6.40 مليار دج سنة 2014 لكنه انخفض سنة 2015 و هذا راجع إلى انخفاض ضمان النقل البحري و الجوي لكنه عرف زيادة في 2016 مقارنة بنسبة 2017 و 2018 و عرف ارتفاعا سنة 2019 بنسبة 4.7% .

أما بالنسبة للتأمينات الفلاحية لا تزال حصتها السوقية جد ضعيفة بحيث بلغت حصتها في 2019 الى 2% ، الى جانب ذلك نلاحظ تأمينات الأشخاص لم تعرف تطور كبير مقارنة بالإصلاحات الهامة التي عرفها هذا الفرع و المتمثل في شركات تامين الأضرار و خلق شركات جديدة لتزاول تامين الأشخاص و ترتكز على تطويرها غير أن الحصة السوقية لهذا الفرع قدرت سنة 2011 ب 8% ليستمر ارتفاع الحصة السوقية لهذا الفرع يبطئ ،و هذا ما يعبر و بشكل واضح بان استمرار الإصلاحات دون

معالجة ضعف ثقافة التامين عند الفرد الجزائري أن تغطى أي تغيير للقطاع التامين الجزائري الذي أهم ما يحتاجه هو إقبال الأفراد عليه دون إجبار و هو ما يحتاج تكاثف كامل لجهود الاعوان الاقتصاديين و بالخصوص شركات التامين و وسطاء التامين .

أما فيما يخص تامين القرض شهد تطور بنسبة ضعيفة بلغت 1.7% (22.92) م دج سنة 2019.

الفرع الثالث:مساهمة قطاع التامين في الناتج المحلي الإجمالي (معدل الاختراق):

يربط نشاط التامين ارتباطا وثيقا بالنشاط الاقتصادي من خلال معدل الاختراق و يستخدم هذا المؤشر من طرف الباحثين لتحليل مدى مساهمة القطاع التامين في النمو الاقتصادي.

معدل الاختراق: رقم أعمال قطاع التامين الإجمالي / الناتج المحلي

جدول رقم(04): يمثل تطور مساهمة قطاع التامين في الناتج المحلي الإجمالي:

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل الاختراق	0.71	0.75	0.81	0.68	0.73	0.76	0.72	0.68	0.72

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على تقارير وزارة المالية .

نستنتج من الجدول أن نسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي ، عرف تذبذبا ما بين 0.68%كأقل معدل تم تسجيله سنة 2014 و 2018 و 0.81 %كأحسن رقم يتم تسجيله رغم تطور رقم الأعمال خلال هذه الفترة إلا أن مساهمة القطاع في الناتج بقيت ضعيفة جدا حيث لا يصل 1 % و هو بعيد كل البعد عن متوسط المعدل العالمي المقدر ب 7 % .

الشكل رقم (04): تطور مساهمة قطاع التامين في الناتج المحلي الإجمالي 2019/2011

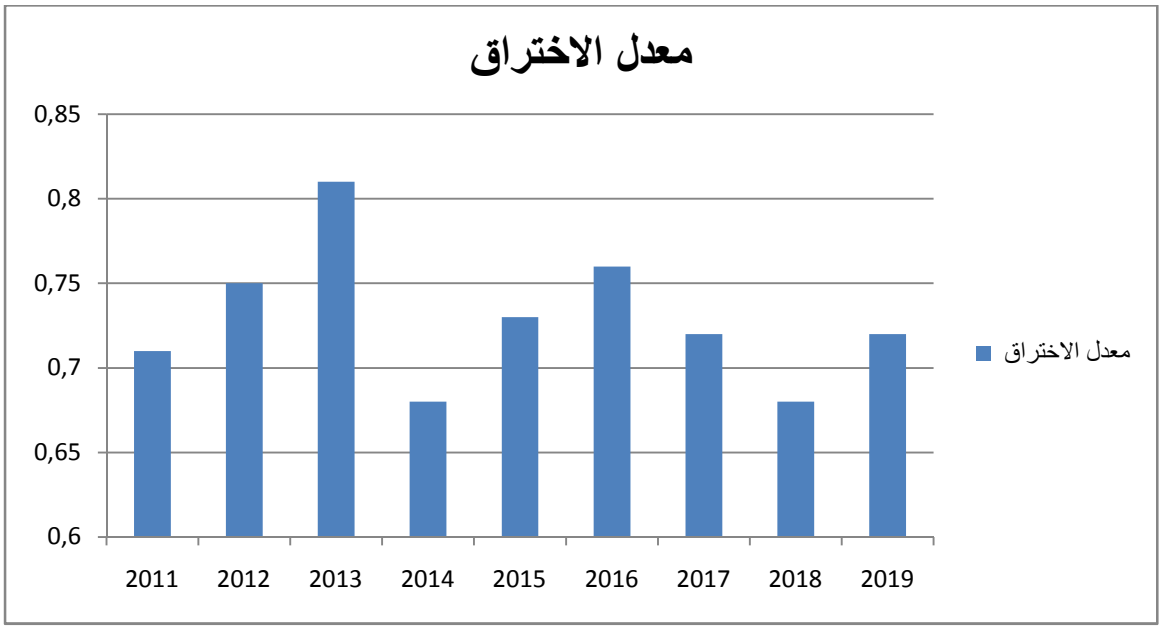

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول السابق.

الفرع الرابع:معدل كثافة التامين:

يعتبر مؤشر كثافة التامين مقياس لأثر و دور نشاط التامين في الاقتصاد حيث يسمح بأخذ فكرة عن الحصة المخصصة من الدخل لاستهلاك التامين بمعنى متوسط ما ينفقه كل فرد للحصول على خدمات التامين و يتم حسابه بقسمة مجموع أقساط التامين على عدد السكان.

معدل الكثافة = مجموع أقساط التامين / تعداد السكان.

الجدول رقم(05): يوضح تطور معدل كثافة التامين لفترة 2019/2011

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل الكثافة دج	2373	2671	2976	3209	3270	3275	3282	3261	3332
معدل الكثافة $	33	34.3	36.7	33.8	32.5	29.9	29	27.96	27.91

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على تقارير وزارة المالية و المجلس الوطني للتأمينات 2019/2011

الشكل رقم(05): تطور معدل كثافة التامين للفترة 2019/2011

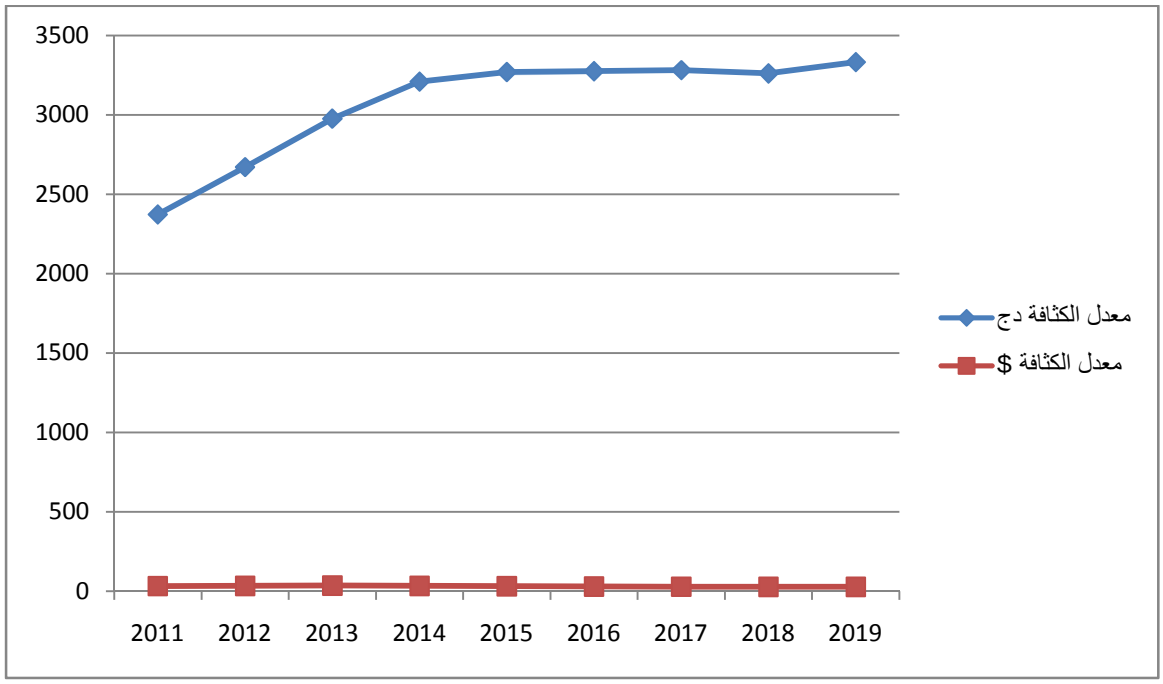

حسب الجدول نلاحظ إن معدل كثافة التامين أو حجم إنفاق الفرد على خدمات التامين في ارتفاع حيث كان المعدل سنة 2011 يقدر بمبلغ 2373 دج و ارتفع سنة 2019 إلى 3332 دج و يرتبط معدل كثافة التامين بعلاقة طردية مع الدخل الفردي فكلما زاد نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي زاد معدل إنفاقه على خدمات التامين و بالتالي زيادة نمو قطاع التامين.

رغم هذه الأرقام المسجلة في الجزائر فان معدل الكثافة يبقى ضعيفا جدا حيث ام يتجاوز 37 دولار رقم تم تسجيله سنة 2013 و يعد أفضل رقم ليعود للانخفاض خلال السنوات الأخيرة و سجل سنة 2019 قيمة 28 دولار و هذا بسبب تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار خلال هذه السنوات حيث فقد الدينار قيمته خلال هذه الفترة .

يبقى هذا المعدل بعيد عن المستوى العالمي لكثافة التامين .

الفرع الخامس :تعويضات قطاع التامين للفترة 2019/2011

سنقوم بدرس حجم التعويضات التي تقوم بدفعها شركات التامين خلال فترة 2019/2011.

الجدول رقم (06): تطور حجم تعويضات مؤسسات التامين خلال الفترة 2019/2011

الوحدة : مليار دج

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
التعويضات	43.176	50.707	54.059	61.832	71.088	69.562	70.640	73.254	88.057

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على تقارير المجلس الوطني للتأمينات

نلاحظ من خلال الجدول ان حجم لتعويضات شهد ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة 2010-2019 حيث بلغ أعلى مستوى سنة 2019 بمبلغ قدره 8.057 مليار دج ، فشركات التامين تلعب دورا مهما في تغطية الخسائر التي بتعرضها الأفراد و المؤسسات و تشجيعهم في مواصلة أعمالهم و نشاطهم في أحسن الظروف و هذا يعزز الثقة و الأمان بين شركات التامين و المؤمنين.

الشكل رقم (06):**تطور حجم تعويضات مؤسسات التامين خلال الفترة 2019/2011**

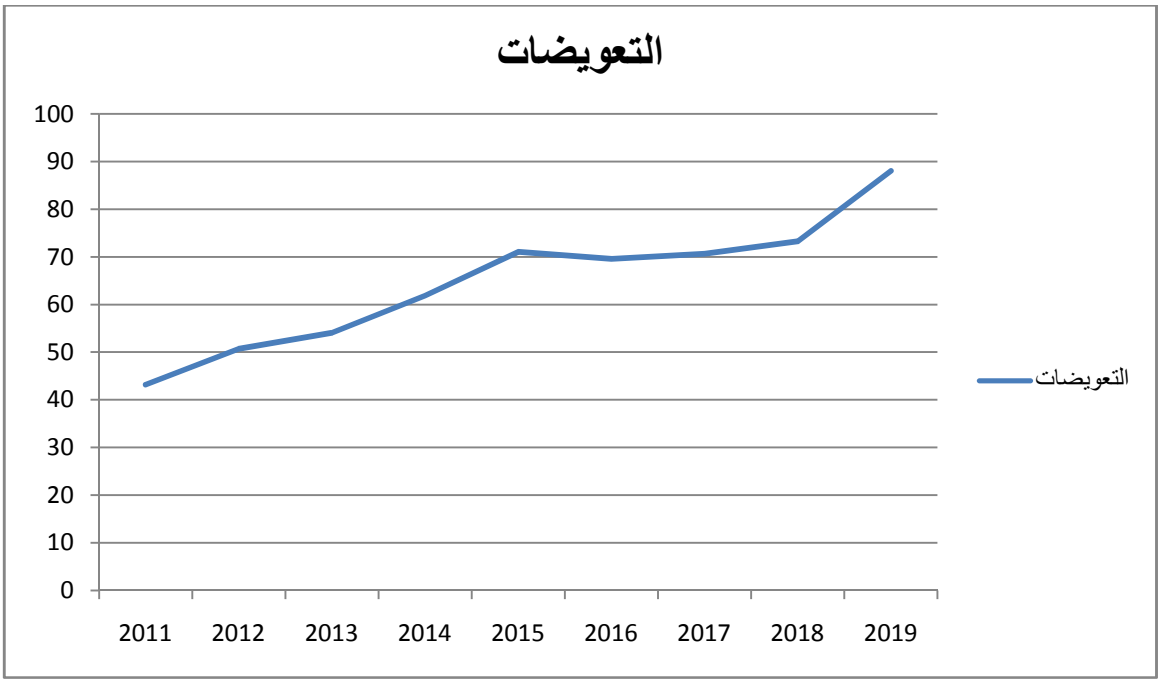

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول السابق.

الفرع السادس: معدل رسملة السوق و مؤشر عدد الشركات المدرجة في بورصة الجزائر

يمكن معاينة نمو و تطور السوق المالي في الجزائر من خلال تحليل مؤشرات معدل الرسملة و مؤشر عدد الشركات المدرجة في بورصة الجزائر.

-اولا: مؤشر معدل رسملة السوق : و هو عبارة القيمة السوقية للأسهم المقيدة في البورصة مقسومة على النتائج المحلي الإجمالي.

معدل رسملة لسوق = قيمة الأسهم المدرجة في البورصة / ناتج الداخل الخام.

الجدول رقم(07) : مؤشر معدل رسملة السوق لبورصة الجزائر خلال الفترة 2019/2011الوحدة : مليار دج

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
قيم الاسهم المقيدة	14.96	13.028	13.82	14.79	15.43	45.78	40.59	43.93	44.77
PIB	14519.8	15843	16643.8	17205	16702	17407	18907	20452	20428
معدل رسملة	0.10	0.08	0.08	0.08	0.09	0.25	0.21	0.21	0.22

الشكل رقم(07): **مؤشر معدل رسملة السوق لبورصة الجزائر خلال الفترة 2019/2011**

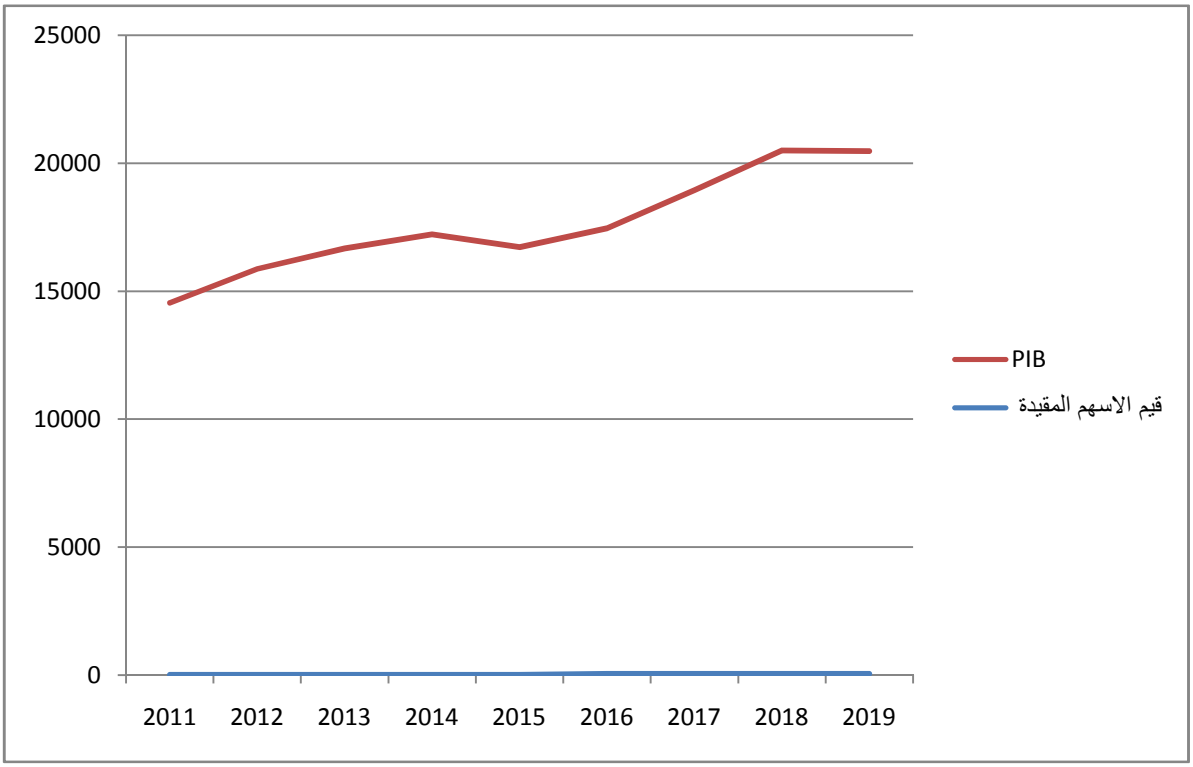

المصدر: من إعداد الباحثة **COSOB : Commission d'organisation et de surveillance des operations de bourse rapports annuels 2011-2019**

من خلال الجدول نلاحظأن رسملة بورصة الجزائر عرفت ارتفاعا خلال الفترة 2019/2011 حيث شهدت هذه الفترة تذبذبا بين سنة 2011،2012 و 2013 بحيث بلغت قيمة الأسهم المدرجة 14.9 مليار دج و انخفضت قيمته 2012-2013الى 13.82 مليار دج و في سنة 2014 سجل ارتفاعا مقيمته 14.79 مليار دج و عرفت سنة 2015 ارتفاع قيمة الرسملة إلى 15.43 و ذلك نتيجة لارتفاع القيمة السوقية لأسهم الاوراس و صيدال كما شهدت 2016 ارتفاعا ملحوظا بلغ 45.78 و يرجع هذا الارتفاع إلى دخول شركة بيوفارم البورصة ، كما سجلت 2017 انخفاض في القيمة البورصة بنسبة 11 % لكن عرفت ارتفاعا سنة 2018 حيث بلغت 43.93 و 2019 عند التوالي 44.77 رغم تسجيل الرسملة البورصة ارتفاعا من سنة 2019/2011 إلا أنها تبقى ضعيفة مقارنة بالناتج الداخلي الخام اذ لم يتجاوز نسبتها 0.5 % من الناتج الداخلي الخام و لم تتجاوز نسبتها 0.5 % 2019 و هذا ما يدل على أن دور البورصة في تمويل الاقتصاد يبقى ضعيفا.

-تانيا :مؤشر الشركات المدرجة في بورصة الجزائر:

جدول رقم(08): الشركات المدرجة في بورصة الجزائر

اسهم الشركة	الرمز	القطاع	تاريخ الانضمام	القيمة السوقية	قيمة الاسهم
صيدال	SAI	الصيدلة	1999/09/20	1050000000.00	10000000
م.ت.ف الاوراس	AUR	الفندقة	2000/02/14	672000000.00	6000000
اليانس	ALL	التأمينات	2011/03/07	768721626.00	5804511
ان سي ا رويبة	ROUI	الصناعة الغذائية	2013/06/03	424597600.00	8491950
بيوفارم	BIO	الصيدلة	مارس 2016	612039955.00	25521875

المصدر : موقع بورصة الجزائر : http : www.sgbu.dz

سمح ارتفاع عدد الشركات المدرجة في البورصة بتوسيع هذه الأخيرة و زيادة الاستثمار في الأوراق المالية و الجدول الموالي يبين

جدول رقم (09): تطور عدد الشركات المدرجة في سوق الأسهم لبورصة الجزائر لفترة 2019/2011

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
عدد الشركات المدرجة	3	3	4	4	4	5	5	6	6

الشكل رقم(08):**تطور عدد الشركات المدرجة في سوق الأسهم لبورصة الجزائر لفترة 2019/2011**

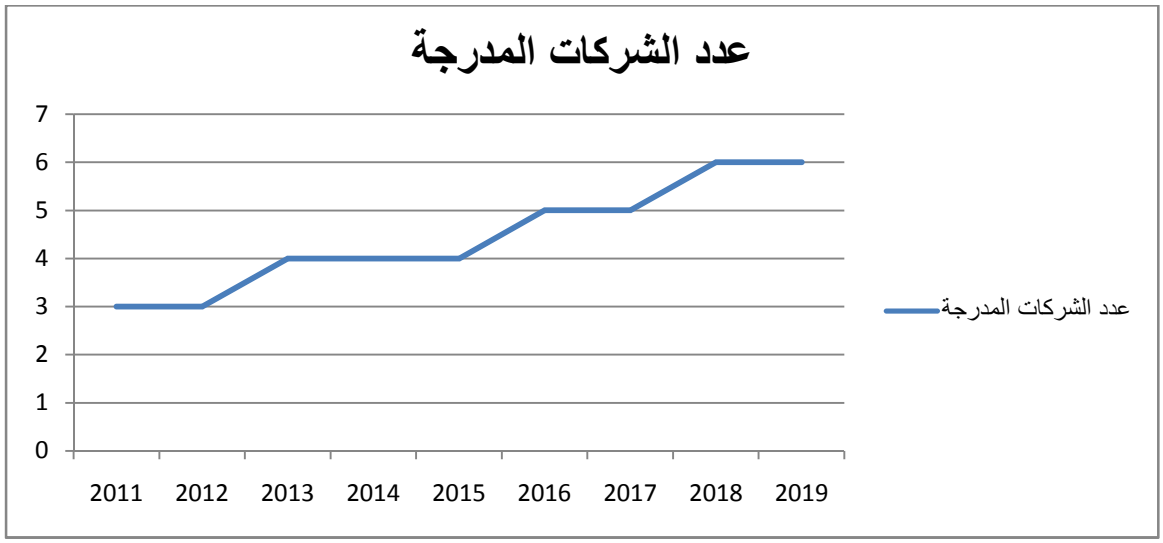

من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات بورصة الجزائر : http www.sgbu.dz

ينتمي عدد محدود من الشركات إلى البورصة الجزائرية متمثلة في خمس (05) شركات فقط فنجد مجمع صيدال كأول شركة في سنة 1999 بقيمة أسهم 10000000 سهم بينما أخر شركة تم إدراجها هي المخبر الصيدلاني الخاص بيوفارم سنة 2016 بقيمة قدرت 25521875 سهم و هو الأعلى من حيث القيمة بين الشركات و كذا القيمة السوقية التي قدرت بحوالي 6182039955 دج و تنشط هذه الشركات في مجال الصيدلة و التأمينات و الفندقية و الصناعات الغذائية.

تطور انتاج التامين حسب الفروع:من خلال هذا الجدول نحاول توضيح تطور انتاج فروع التامين المرحلة 2011-2019.

المطلب االثاني: دراسة حالة الشركة الوطنية للتامين SAA لفترة 2011-2019.

الفرع الأول : تطور رقم الأعمال الشركة الوطنية للتامين فترة 2011-2019 .

الجـــدول رقـــم (10)تطـــور رقـــم الأعمـــال الشـــركة الوطنيـــة للتـــامين فتـــرة 2011-2019

الوحدة : مليار دج.

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الشراء									
المبلغ	21147	23163	25759	26586	27413	26875	26527	27679	29117
النسبة	%24	%25	%23	%21	%21	21%	%21.72	%21.85	%21.99

الشكل رقم(09):تطور رقم الأعمال الشركة الوطنية للتامين فترة 2011-2019

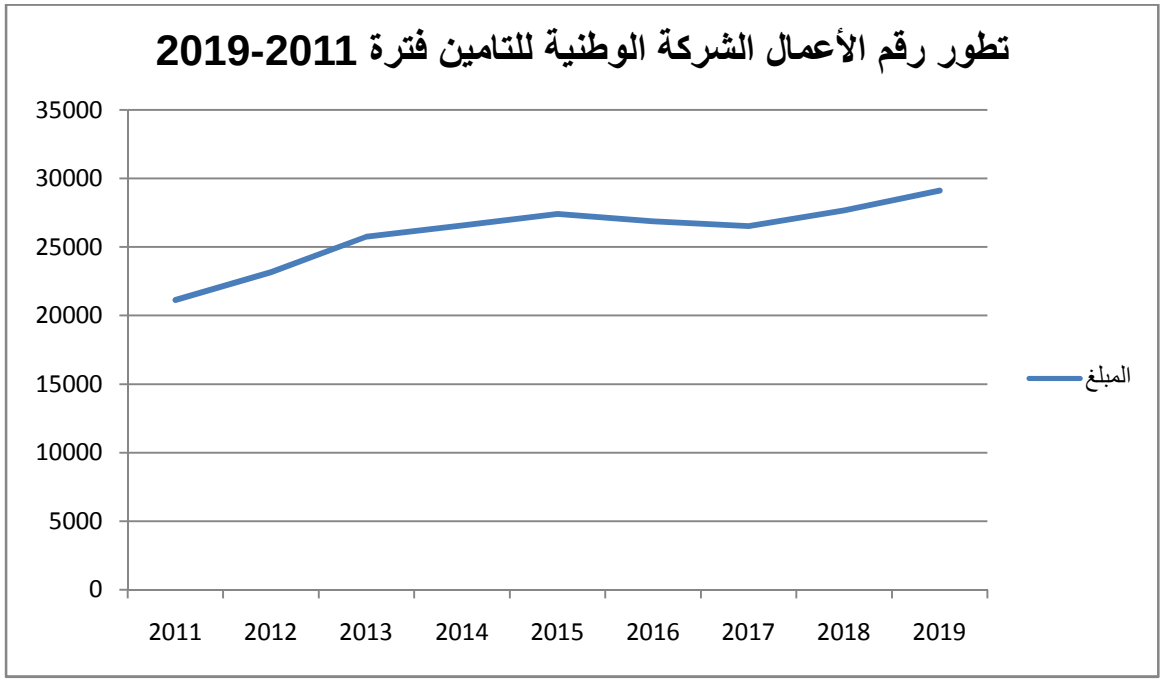

المصدر : من اعداد الطالبة.اعتمادا علي معطيات الشركة الوطنية للتامين.

نلاحظ من خلال الجدول تطور رقم أعمال الشركة الوطنية للتامين منذ سنة 2011 و ذلك بمعدلات متزايدة و بقي الرقم في تصاعد سنوي حيث حقق سنة 2011، 2012، 2013، 2014 و 2015 المبلغ التالية على التوالي 21147، 23163، 25759، 26586 و 27413 ثم سجل تراجعا سنة 2017 بحيث بلغ رقم الأعمال سنة 2016 و 2017 26875 و 26527 على التوالي و هذا راجع لأسباب عدة مثل الأزمة النفطية التي عرفها العالم بحيث تراجعت تصدير المحروقات و هذا اثر سلبا على الاقتصاد الوطني و معدلات الاستثمار و الادخار لدى الأفراد و ضعف القدرة الشرائية للزبائن بسبب التضخم الذي عرفه الاقتصاد الوطني.

في سنة 2018 بلغ رقم الأعمال الشركة 27.7 مليار دج بارتفاع قدر ب 4.4 % مقارنة لسنة 2017 و هذا النمو المسجل راجع إلى الفروع خارج السيارات التي تطورت بنسبة 11% و هذا نتيجة الجهود التي بذلت من اجل تنويع حافظة الشركة.

اما بالنسبة لسنة 2019 فلقد بلغ رقم الأعمال 29.12 مليار دج بمعدل نمو بلغ 5.2 % مقارنة لسنة 2018 و هذا النمو المسجل راجع إلى تلك الجهود المبذولة من طرف الشركة و باشرت نشاطا على مختلف المستويات الإستراتيجية منها تنويع حافظتها و تعزيز نظامها ألمعلوماتي مع اللجوء الى تكنولوجيات الإعلام و الاتصال و الاستعانة بمصادر خارجية في تسيير نشاطات للدعم و تثمين الرأسمال البشري.

الفرع الثاني : تطور أقساط التامين (فروع التامين) للفترة ما بين 2012–2019

جدول رقم (11):**تطور أقساط التامين (فروع التامين) للفترة ما بين 2012–2019** الوحدة : مليون دج

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
تامين السيارات	18456	20532	20680	20634	20005	19631	20038	20018
تامين الخطار المتعددة	3952	4323	4921	5657	5747	5993	6453	7618
تامين الفلاحي	256	421	548	745	749	792	614	750
تامين النقل	292	317	318	362	373	405	489	485
المجموع	22956	25561	26467	27398	26874	26527	27679	28871

الشكل رقم(10):**تطور أقساط التامين (فروع التامين) للفترة ما بين 2012-2019**

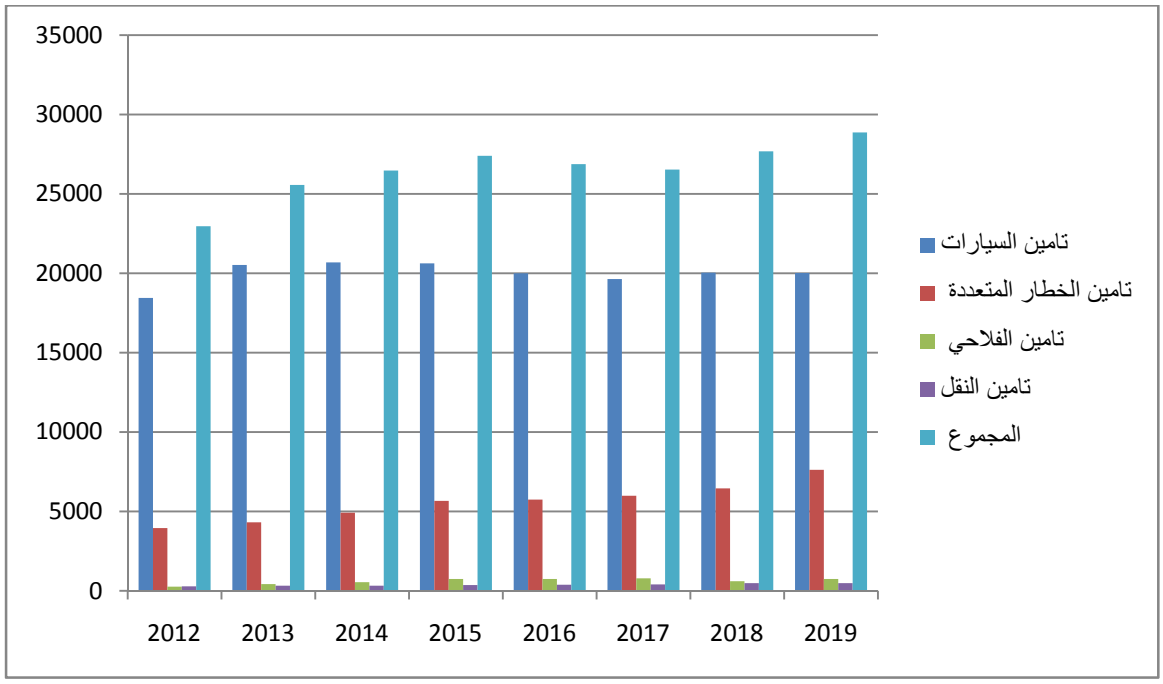

المصدر: التقرير السنوي للشركة الوطنية للتامين 2012، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017، 2018 و 2019

من خلال الجدول نلاحظ أن أقساط التامين في تزايد مستمر بحيث بلغت قيمة الأقساط التامين 22956 ، 25961 و 26467 على التوالي و هذا النمو نتيجة الزيادة في حجم الاكتتاب في مختلف فروع التامين و زيادة الوعي التأميني لدى الأفراد لكن سنة 2016 سجلت انخفاض في أقساط التامين بنسبة 1.91 % و هذا راجع إلى الأزمة المالية التي عرفتها الجزائر في 2016 بحيث أثرى على المؤسسات الاقتصادية و المالية التي قامت بتخفيض الغلاف المالي للتامين، كما عرف فرع تامين السيارات ركودا كبيرا بحيث قامت الدولة بتوقيف عملية استراد السيارات ، و هذه الأزمة تمتد الى سنة 2017 بحيث بلغ قيمة أقساط التامين.

و نظرا لما عرفته الشركة الوطنية للتامين من ركود في رقم أعمالها بذلت جهود كبيرة من اجل تنويع حافظة الشركة بحيث بلغ قيمة الأقساط 27679، 28871 سنة 2018 و 2019 على التوالي ، بحيث ان الفروع ساهمت في هذه النتيجة و قامت الشركة بإدراج منتجات جديدة في السوق تمثلالمساعدة الدولية التي تسمح بالتكفل بمركبة الزبون في الخارج الوطن و أطلقت الشركة ضمان أحسن و الذي يقدم يد العون للزبائن عند قيامهم بحادث و هذا بنقل السيارة الى ورشة مصنع السيارات مع ضمان قطع غيار أصلية و ممكن القول ان هذه الجهود المبذولة تدخل ضمن إطار إستراتجية الشركة التي تهدف الى إعادة التركيز على نشاطها الأساسي و هو التامين.

و من خلال المبالغ المدونة في الجدول نلاحظ ان تامين السيارات تحتل الصدارة في الإنتاج مقارنة بفروع التامين الأخرى ثم يليها التامين على الأخطار المتعددة كالتامين على الحرائق و الكوارث الطبيعية التي تحتل مكانة هامة ضمن المحفظة فنجد ان نسبتها في تزايد مستمر ، أما التامين ألفلاحي و النقل و التي تحتل مكانة متأخرة مقارنة بفروع التامين الأخرى.

الفرع الثالث: تطور التعويضات المسددة للفترة ما بين 2012 – 2019:

تلتزم الشركة الوطنية للتامين بتعويض المؤمن لهم عندما يتعرض للحوادث و هذا حسب الأضرار و حسب ما انفق عليه في عقد التامين ، و فيما يلي سنوضح حجم التعويضات المسددة من طرف الشركة الوطنية للتامين SAA للفترة 2012 – 2019

جدول رقم(12) : تطور التعويضات المسددة للفترة 2012 – 2019

الوحدة : مليون دج

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
التعويضات	13501	14328	15620	16384	16169	15117	14600	15222

الشكل رقم(11):**تطور التعويضات المسددة للفترة 2012 – 2019**

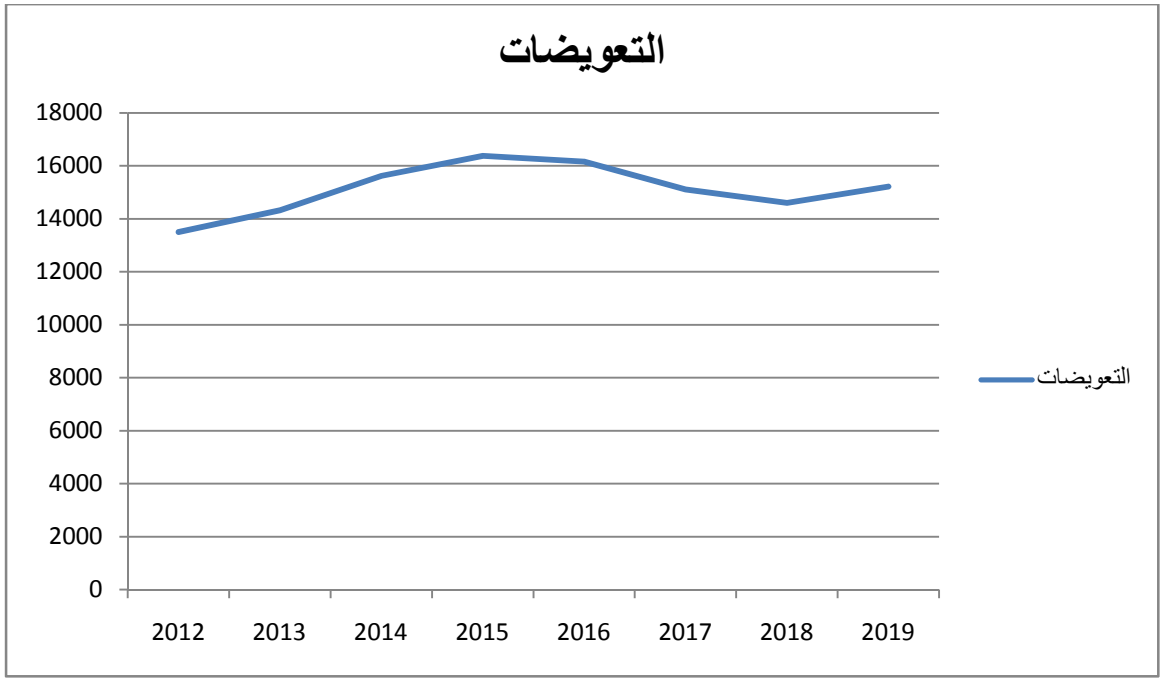

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على التقارير السنوية 2012 – 2019 للشركة الوطنية للتامين.

نلاحظ من خلال الجدول ان حجم التعويضات المسددة في تزايد مستمر حيث نلاحظ ان المبالغ المسددة سنة 2015،2014،2013،2012 تقدر ب 15620،14321،13501 و 16384 و بلغت نسبة الزيادة ب 4.89 % سنة 2015 و هذا راجع الى ارتفاع حجم التصريحات بالحوادث .

و فيما يخص سنة 2016،2017 و 2018 تراجع في تعويض الحوادث بحيث دفعت الشركة الوطنية للتامين 16 مليار دج من التعويضات مقابل 15.5 مليار دج سنة 2017 لتبلغ قيمة التعويضات سنة 2019 ب 15.222 مليار دج.

و رغم ان مؤشر حوادث السيارات قد انخفض بشكل ملموس إلا أن ذلك لم يؤدي إلى انخفاض مبلغ التعويضات بسبب ارتفاع أسعار قطع الغيار في السوق و يمكن أن نقول أيضا أن تامين السيارات تحتل الصدارة في تسديد التعويضات مقارنة بباقي الفروع التامين .

الفرع الرابع: تجدول 13:طور التوظيفات المالية للشركة الوطنية للتامين 2012 – 2019.

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
قيم الدولة	14875	16662	19432	21536	28649	26208	29095	28139
سندات طويل الاجل OAT	11475	12189	13279	16245	15265	15238	20132	19256
اذونات الخزينة متوسطة الأجل BTA	1387	3798	5996	4600	5759	6467	7388	7280
اذونات الخزينة قصيرة الآجل BTC	2013	675	157	691	848	4503	1575	1603
القرض ألسندي ENCE	0	0	0	0	6777	0	0	0
ودائع لأجل DAT	22981	26014	25163	23898	16671	15617	10300	12500
سندات الشركات OBLIGATION ENTREPRISE	2506	2504	802	903	482	61	82	83
المجموع	40362	45180 % 11.94	45180 % 0.48	46337 2.07 %	45802 – 1.15 %	41886 – 3.75 %	39671 – 5.29 %	40722 2.65 %

الشكل رقم (12): تطور التوظيفات المالية للشركة الوطنية للتامين 2012 – 2019

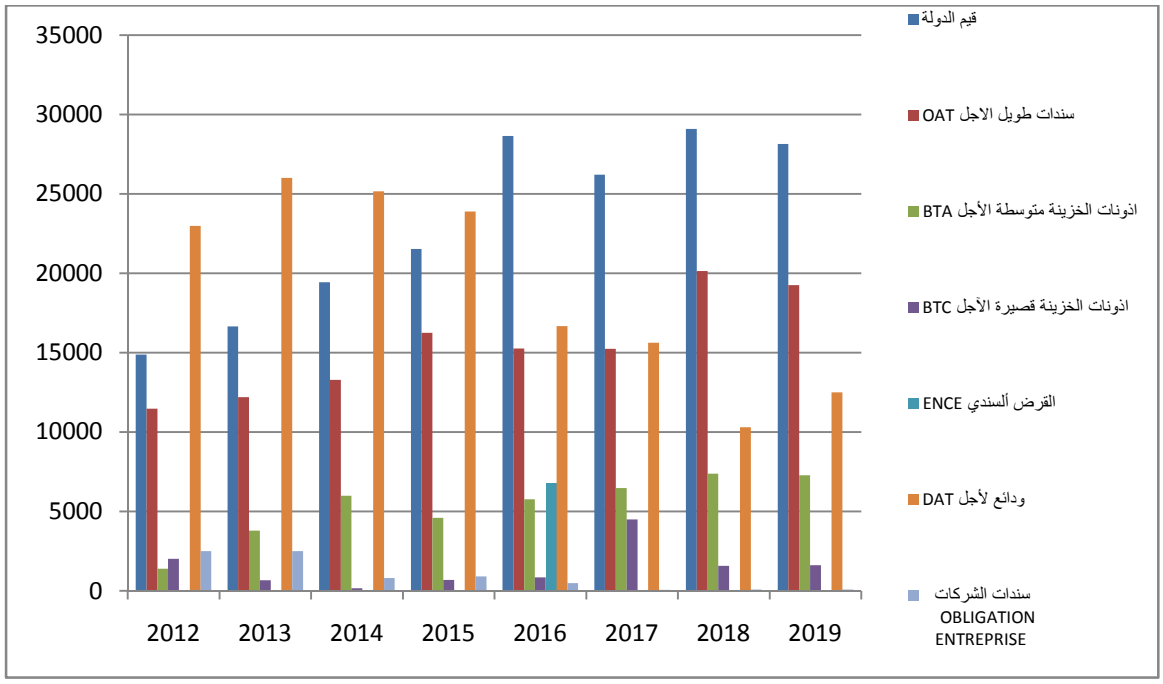

المصدر: التقرير السنوي للشركة الوطنية للتامين 2012، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017، 2018 و 2019

من خلال الجدول نلاحظ ان مستوى التوظيفات المالية التي تقوم بها الشركة الوطنية للتامين في تزايد مستمر ، حيث ارتفعت سنة 2013،2014 و 2015 بنسبة 11.94 % ، 0.48 % و 20.07% على التوالي و هذا راجع الى وجود فرص كبيرة و متاحة في السوق فتراجعت سنة 2016 بنسبة 1.15 % بسبب الازمة المالية التي عرفتها الشركة الوطنية للتامين و هذا الركود تواصل حتى سنة 2017 بنسبة 3.75 % اما بالنسبة لسنة 2018 و 2019 فهناك تطور و هذا بنسبة 2.65 % .

كما نلاحظ أيضا إن الودائع للأجل تحتل الصدارة في التوظيفات المالية التي تقوم بها الشركة و تعتبر من التوظيفات المضمونة بحيث تدخر في البنوك التي تقوم بإعادة استثمارها و تنشيط الاقتصاد الوطني ثم نجد قيم الدولة و التي تتمثل في سندات الخزينة فهذه التوظيفات عديمة المخاطر و ذو عائد ثابت أما بالنسبة للمساهمات الشركة الوطنية للتامين تقوم الشركة الوطنية للتامين كل سنة بعملية التوظيفات المالية حسب أنواعها ، و هذا من اجل توفير السيولة و تدعيم العائدات المتحصل عليها .

فيمكن ان نقول انها تحتل المرتبة الأخيرة و هذا راجع الى وجود عنصر المخاطرة و هذا كله دفع الشركة الوطنية للتامين في التقليل من عملية التوظيفات المالية.

و يمكن أن نقول أن مجمل إيرادات الشركة الوطنية للتامين تتكون من قيم الدولة و الودائع للأجل و هذا راجع إلى نسبة المخاطرة فيها معدومة و إيراداتها مضمونة.

المطلب الثالث: الصعوبات التي تتعرض قطاع التامين الجزائري

في هذا المطلب سنحاول ان نعرض أهم الأسباب التي أثرت سلبا على نمو قطاع التامين و تتمثل في النقاط التالية:

(1)- ضعف ديناميكية نمو الاقتصاد الوطني خارج المحروقات أدت إلى تفشي العديد من المشاكل على غرار ارتفاع المعدلات الفعلية للبطالة (تزعزع منظومة الأجور و الرواتب) و التضخم و الفقر (انخفاض مستوى الدخل الفردي).

(2)- نقص في تكوين الإطارات و تأهيل الخبرات الفنية و عدم الاستفادة من الإطارات الجزائرية التي تتخرج سنويا. 1

(3)- غياب ثقافة التأمينية (الوعي التأميني للحدود) و هو ما يؤثر سلبا على حجم النشاط.

(4)- ضعف مجالات الاستثمار و الغياب الجزئي للبورصة و أسواق المال اثر سلبا على السياسات الاستثمارية للشركات التامين و على فوائد استثماراتها.

(5)- تركيز شركات التامين على الإنتاج التأميني و عدم تطبيق التسويق التأميني الفعال و هذا اثر على صعوبة بيع عدد كبير من خدمات التامين.

(6)- عدم قدرة شركات التامين الوطنية على منافسة شركات التامين الأجنبية التي تمتلك إمكانيات ضخمة من ناحية:

- توافر نظم معلومات متطورة و مرتبطة بشبكة المعلومات الدولية.

- توفر نظم مالية و إدارية على مستوى عال.

- الصلة القوية مع المؤسسات الاقتصادية الأخرى.

(7)- الدعم و الحماية الحكومية و غياب الصرامة في تطبيق القوانين بحيث تفشت ثقافة الاتكال و الاعتماد على الدولة لدى المواطن الجزائري رغم صدور الأوامر و المراسيم التي تجبر العائلات على التامين ضد الأضرار الناتجة عن الكوارث الطبيعية بعد فيضانات 2001 زلزال بومرداس 2003 بمقتضى الأمر رقم 12/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 و المتعلق بإلزامية التامين على الكوارث الطبيعية و تعويض الضحايا. 2

(8)- العامل الديني : بحيث يرتكز هذا العامل على عدم تقبل فكرة التامين و اعتبارها غير جائزة في الشريعة الإسلامية.

(9)- العامل الجبائي : بحيث تخضع عقود التامين الى الرسم على القيمة المضافة (TVA) بنسبة 17% و يتحملها حامل وثيقة التامين المؤمن له ، في حين يخضع المؤمن الى الضريبة على الأرباح IBS بنسبة 25 % و يتحمل المؤمن له أيضا رسومات أخرى شبه جبائية حسب الفروع فالنسبة لفرع السيارات ، يساهم بنسبة 3 % في الصندوق الخاص للتعويضات (FSI) إضافة إلى ذلك يتحمل المؤمن له في كل عقد تامين حقوق الطوابع.

(10)- طول مدة تسوية المتضررين : بحيث دفع تعويضات و تسوية ملفات من أهم التزامات المؤمن اتجاه المؤمن له و بالتالي التعطيل في دفع هذه التعويضات و إطالة إجراءات التسوية تنزع ثقتهم في نشاط التامين خاصة تامين السيارات بحيث الزبائن يشكون من بطئ و طول مدة التسوية عندما تكون الضحية و المتسبب في الضرر من شركتين مختلفتين.

(11)- نقص الابتكار في المنتوجات التأمينية و التي تلائم مع رغبات المؤمن و عدم ترويج المنتوجات بالشكل المناسب.

المطلب الرابع: اثر التحرير المالي على القطاع التامين الجزائري.

منذ بداية التسعينات و بعد ان اتبعت الجزائر منهج التحرير المالي كسياسة لاصلاح و تفعيل نظامها المالي و المصرفي و الذي تجلى في صدور قانون النقد و القرض رقم 90-10 المعدل بالامر الرئاسي رقم 03- 11 ، و جاء هذا الامر بالخصوص لمراجعة القوانين و التشريعات التي تنظم القطاع المالي .

لقد عرفت الجزائر تطورات هامة في المؤشرات النمو الاقتصادي و التطور المالي بعد تطبيق سياسة التحرير المالي[1] الذي احدثت تطورات جذرية في القطاع المالي الذي يشمل البنوك و البورصات و التامينات.

و على غرار تطبيق برنامج التعديل الهيكلي تاكد لدى السلطات العمومية رغبة اكيدة في بعث قطاع التامين من جديد ضمن اقتصاد السوق و قد تجسد ذلك في الامر 07 - 95 المؤرخ في 25 جانفي 1995 ، حيث ادى الى اصلاح هيكلي شمل الغاء الاحتكار الحكومي و الاعلان عن انفتاح السوق على المتعامل الاجنبي ، و في غضون ذلك جاء الامر رقم 04/06 الصادر بتاريخ 20 فيفري 2006 ، حيث اصفر عن قرار الفصل بين تامينات الاشخاص و تامينات الاضرار و ذلك بغية ترقية اداء العارضين من زاوية الكفاءة و الفعالية ، و عرض المنتج التاميني الوطني للشروط التنافسية الدولية ، كما نجد عقد شركة مع الاتحاد الاروبي و بالتالي تحقيق الاندماج المنشود في الاتجاه المشارع للتحرير المالي[2] و لقد عرفت صناعة التامين الوطنية تحولات عميقة بوتيرة متسارعة ، على هذا الاساس يتمثل تاثير التحرير المالي على القطاع التامين في :

1 - **التوجه نحو الانفتاح على المنافسة الاجنبية** : بحيث تجد الشركات المحلية اليوم نفسها في وضعية حرجة مما يجعل مسايرتها و مواكبتها تهذه التطورات ، امر صعب و تحدي كبير على خلفية تبعات اتفاقية الشراكة الاروبية و الاتفاقية العامة للتحرير تجارة الخدمات.

-بروتوكول الشراكة الاورو - جزائرية : وقعت الجزائر على بروتوكول الشراكة مع الاتحاد الاروبي في فيفري 2002 ، الذي دخل حيز التطبيق في سبتمبر 2005 كخطوة اولى نحو عولمة الاقتصاد الجزائري و هو المتغير الاقتصادي و المؤشر الاساسي في البيئة

[1]- الدكتور بلقاسم بن علال، **دور التطور المالي في نجاح سياسة التحرير المالي المطبقة في الدول النامية** ، المركز الجامعي البيض ، الجزائر ، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية العدد الثاني ديسمبر 2014 ص 291.

[2]- طارق قندوز ، **واقع سوق التامين الجزائري و سبل تحسين تنافسيته الدولية**، المجلة البحوث الاقتصادية و المالية JEFR 2014 ص 130.

للشركات التامينية الذي يجب دراسته بعناية عند وضع اي استراتيجية مستقبلا ، لالن المنافسة ستكون قوية بين الشركات[1] و يقصد باتفاق الشراكة < اتفاق مكتوب بين الاتحاد الاوروبي و الدول المتوسطة بقصد تحقيق اهداف الشراكة الاقتصادية و المالية المنصوص عليها في اعلان برشلونة >.[2]

نماذج تامينية لمشاريع مشتركة جزائرية اوروبية:

على المستوى التنظيمي ، خضعت بنية السوق الى تغيرات كبيرة نسبيا ، حيث زاد عدد العارضين في السوق من 16 شركة عام 2010 الى 23 شركة تامين عام 2012 ، من بينها سبع شركات تامين على الاشخاص علما ان هناك الطلبات محلية و عربية و دولية هي قيد الدراسة حاليا ،لدى المديرية العامة للخزينة بوزارة المالية .

شهد القطاع الوطني للتامينات تسارعا في نشاطاته و تغيرات في تقديم منتوجاته مع ميلاد فروع متخصصة في التامين على الاشخاص الذي يعد قطاعا يتمتع بقدرات ضخمة ، و قد تم انشاء خمس فروع متخصصة في التامين على الاشخاص عام 2011 و من هذه الفروع نجد شركة التامين و الاحتياط و الصحة SAPS و هي شراكة تقوم مع المجموعة التعاضدية لتامين تجار و صناعي فرنسا و اطارات و اجراء قطاعي التجارة و الصناعة < ماسيف> و بنك التنمية المحلية و بنك التنمية الريفية ، و تمارس هذه الشركة جميع نشاطات التامين و اعادة التامين و تهتم بجميع عمليات خدمات الاستثمارات في مجال تامينات الافراد. كما نجد اكسا للتامين على الاضرار و الحياة AXA VIE DOMM التي تتمتع براسمال يقدر ب 3 مليار دينار بنسبة 49 % من طرف المجمع الفرنسي و 63 % من طرف الصندوق الوطني للاستثمار CNI و 15 % من طرف البنك الجزائر الخارجي BEA، و قد شرعت في تسويق محفظة منتوجات متنوعة على غرار التامين الاسفار و الصحة و التامين على حوادث الحياة.

2- **الاستثمار في الثروة الفكرية** فلقد تم تأسيس المدرسة العليا للتامين ،وفقا لاتفاق جزائري فرنسي يوم 22 سبتمبر 2010.

-قام المجلس الوطني للتامينات بمساعدة برنامج التعاون ADEM ،بعد سلسلة ندوات و ورشات عمل ،حول مسائل تامين القروض و تسيير الخطر.[3]

---

[1]-د قندوز طارق ، د قاسمي السعيد ، **تحديات و تداعيات العولمة المالية على سوق التامين الجزائري < حالة اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي>**،جامعة المسيلة 2016 العدد 05-2016 ص 114.

[2]-مصطفى خشيم، **اتفاقيات الشراكة الاورو – مغاربية و تاثيرها على التجارة الخارجية لبلدان اتحاد المغرب العربي**، مجلة الجامعة المغاربية ، لعدد 7 طرابلس ، ليبيا 2009 ص 48.

[3]– د قندوز طارق، د قاسمي السعيد، مرجع سبق ذكره، ص 117-118.

3- فتح المجال امام القطاع الخاص : و ذلك في اطار الغاء جملة من القوانين التي ذات الصلة بالاحتكار مثل منح اعفاءات ضريبية و تخفيف حقوق الجمارك.

- و يظهركذلك التحرير المالي في المخططات الاستراتيجية التي قامت بها الدولة و ذلك للرفع القدرة التنافسية للشركات العامة مثل اتفاقية الموقعة مع الاتحاد الاوروبي و انضمام القريب للجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة GATS.[1]

4- **انضمام ALLIANCE للتامين ضمن الخمس شركات المدرجة في بورصة الجزائر** في 07 مارس2013 بقيمة سوقية ب 626.00 721 768 دج و قد سمح عدد الشركات المدرجة في البورصة بتوسيع هذه الاخيرة و زيادة الاستثمار في الاوراق المالية.[2]

5- **ظهور تكنولوجيا التامين** : يعتبر تكنولوجية التامين على انه مصطلح واسع الانتشار للغاية ، و هو استخدام الشركات الناشئة للتكنواوجية المالية و هو استخدام لاحدث التقنيات و التطبيقات المبتكرة في التكنولوجيا و استغلالها في قطاع التامين مما يحسن من صورة التامين التقليدي و تعتمد تكنولوجيا التامبن على الهاتف النقال و تطبيقاته الذكاء الاصطناعي ، الخوارزميات.العقود الذكية ، التامين الرقمي ، تقديم الخدمات عبر الانترنت حيث عرفها الاتحاد الاوروبي للاتصالات بوصفها بنية تحتية عالمية لمجتمع المعلومات تمكن من تقديم الخدمات عن طريق الربط المادي والفعلي بين الأشياء.[3]

6- **الموقع العالمي و الافريقي لسوق التامين الجزائري** : حسب دراسة عالمية للشركة التامين و اعادة التامين السويسرية SIGMA 2018 ، تحتل الجزائر المرتبة 69 عالميا ضمن 88 دوتة بحصة عالمية قدرها 0.03 % بينما دول عربية اخرى خاصة الخلجية تحتل مراتب مقبولة كالامارات العربية المرتبة 63 عالميا و تساهم ب 0.28 % من حصتها بالسوق العالمية ، اما السعودية فهي تحتل المرتبة 41 عالميا ايضا تشارك ب 0.20.% .

قاريا تحتل الجزائر المرتبة الخامسة بعد جنوب افريقيا التي تحتل المرتبة الاولى افريقيا و 19 عالميا ، المغرب الثانية افريقيا و 50 عالميا و تحتل الجزائر المرتبة 62 عالميا و الرابعة افريقيا من حيث حجم الاقساط التامين اي بحصة تقدر 0.05 % من اجمالي رقم الاعمال .

---

[1] - زروقي ابراهيم ، بدري عبد المجيد ، دور قطاع التامين في تنمية الاقتصاد الوطني ، مرجع سبق ذكره ص.

[2] - موقع بورصة الجزائر : http : **www.sgbu.dz**

[3] - وهيبة عبد الرحمان، امين بن سغيد ، نادية عبد الرحمان، **واقع سوق التامين الجزائري و دوره في تمويل الاقتصاد الوطني في ظل نجاح تكنولوجيا التامين**، المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الاقتصادية المجلد 2019/10 جامعة الجزائر 3 ص 9 -11.

و اخيرا يمكن القول ان سوق التامين الجزائري بعيد كل البعد غن هذه التطورات حتى ان اداركه للمستوى العالمي الذي وصل اليه قطاع التامين غير متوفر في وقتنا الحالي على عكس الدول الخلجية التي احتضنت التكنولوجيا المالية و بدات بوادر لظهور شركات ناشئة في تكولوجيا التامين.

خلاصة الفصل الثاني :

من خلال الدراسة تمكنا في هذا الفصل من التعرف علي تطور نشاط شركات التامين و مدي مساهمة قطاع التامين في تطوير السوق المالي و دفع وتيرة التنمية الاقتصادية.

بحيث نجد الدولة بذلت جهودا جد معتبرة لإحداث إصلاحات جوهرية في القطاع و رفع العراقيل وإزالة الحواجز يظهر ذلك في الأمر 95/07 و القانون 06/04 إلا أن القطاع يبقي لا يرقي للمستوي المطلوب و يعاني من عدة نقائص.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

بعد إتمام هذا البحث و الوقوف على الجوانب النظرية و التطبيقية للدراسة المتعلقة بأثر التحرير المالي على القطاع المالي ، دراسة حالة القطاع التامين الجزائري يمكن أن تكون الخلاصة إلى نتيجة مفادها ان سوق التامين الجزائري محدود رغم كل الجهود و الإصلاحات العديدة التي قامت بها الدولة بحيث نجد سوق التامين الجزائري يعاني من اختلال في التوازن بين جهاز العرض الإنتاجي ممثلا في قدرة شركات التامين على قبول التغطية و الطلب الاستهلاكي ممثلا في إقبال الأفراد و المؤسسات على حيازة وثائق الحماية اي عدم التناسب بين الطرفين ، لذلك فان السمة البارزة في نشاط التامين الجزائر ان الشركات هي التي تبحث دائما عن الزبائن و تحاول إقناعهم بجودة الأغطية التأمينية التي تقدمها لهم كما تتعرض الشركات الناشطة في مجال التامين إلى جملة من المشاكل البنيوية و التنظيمية تعثر نمو و تقدم السوق الجزائرية للتأمينات و هذا ما يتبين في العوائد الهشة و ضعف نسبة الأقساط المكتتبة .

ان قطاع التامين الجزائري يزخر بقدرات سوق متعطشة و يتمثل ذلك من خلال حجم الأعمال الغير المستغل أو الطاقات المهدرة و المعطلة لكن الإشكال المطروح كما يقول البروفيسور عزي الاخضر لا يكمن في الجانب الكمي و إنما في الجانب الكيفي أي ان لايكون في كم يجب أن نستثمر لكن كيف يجب أن نستثمر؟ حيث تبرز قوة الجهاز التأميني في قدرته على التنمية ،و حماية الاقتصاد من الهزات و الصدمات الخارجية.

نتائج اختبار الفرضيات

سنقوم بالإجابة على فرضيات الدراسة، بناءا على النتائج المستخلصة و عليه:

– الفرضية الأولى: يعتبر التامين احد أهم أعمدة النظام المالي و الركيزة الأساسية التنموية لأي بلد لأهميته في مجال إدارة و نقل المخاطر و دوره الهام في دفع التعويضات تعبئة المدخرات ، دعم الأسواق المالية و توفير السيولة الأزمة للتمويل الاستثمارات ، تم إثبات صحة هذه الفرضية من خلال الفصل الأول الذي يبرز دور التامين في الاقتصاد و المساهمة مؤسسات التامين في الجانب الاقتصادي و الاجتماعي حيث تعمل على إدارة المخاطر و تحقيق الاستقرار المالي تسهيل التجارة و المبادلات ، تعبئة المدخرات المحلية و التخصيص الأمثل لرأسمال المحلي و المساعدة في الحد من الخسائر و التحقيق منها.

– الفرضية الثانية: آدت الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر إلى رفع و تحسين نتائج مؤسسات التامين و رفعت من مساهمته في الاقتصاد الوطني تم نفي هذه الفرضية من خلال الفصل الثاني و التي أظهرت ضعف و محدودية مساهمة القطاع التامين في الاقتصاد الجزائري طيلة فترة الدراسة فرغم تطور إنتاج المؤسسات و تعويضاتها و ارتفاع حجم استثماراتها إلا أن مساهمتها الفعلية في الاقتصاد لم تتحسن و قد ثبت ذلك في معدل اختراق التامين و معدل الكثافة.

– الفرضية الثالثة: ضعف الثقافة التأمينية و غياب سوق مالية نشيطة و انعدام الابتكار في المنتوجات التأمينية و كيفية تسويقها و ضعف مساهمة شركات التامين في القطاع المالي و تم إثبات صحة هذه الفرضية في الفصل الثاني أين تم التطرق إلى أهم العوائق و مشاكل مؤسسات التامين في الجزائر حيث أكد العديد من الفاعلين في سوق التامين الجزائر على ضعف القطاع سببه تقاليد و عادات الأفراد اللذين لا يفكرون في التامين على أملاكهم ، محدودية نشاط البورصة الجزائرية و ضعف النشاط المالي للمؤسسات التامين بالإضافة إلى عدم جاذبية المنتوجات المطروحة من قبل هذه المؤسسات .

كما تم نفي صحة الفرضية أن شركات التامين في الجزائر تساهم في تفعيل السوق المالي.

نتائج الدراسة

توصلنا من خلال هذه الدراسة الى جملة نتائج نظرية و تطبيقية تتمثل في مايلي:

– شهد قطاع التامين في الجزائر تحولات عدة ناجمة بالدرجة الأولى عن تغيير النمط الاقتصادي من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق و من خلال تحليلنا لتطور رقم الأعمال مؤسسات التامين في الجزائر لاحظنا أن هناك تحسن مستمر ترجمه رقم الأعمال المحصل الذي بلغ قيمة 144 مليار دج سنة 2019 مقابل.86.68 مليار دج سنة 2011.

– يشهد نشاط التامين في الجزائر سيطرة مؤسسات التامين العامة على المؤسسات التامين الخاصة.

– و من خلال هذه الدراسة لاحظنا ضعف رقم الأعمال مؤسسات التامين و مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي (معدل الاختراق) الذي عرف تذبذبا خلال فترة الدراسة إذ انتقل من0.71 %سنة 2011 إلى0.72%سنة 2019 و هي معدلات ضعيفة جدا مقارنة بالمعدل الولي 07 %.

– يتميز أداء القطاع التأميني في الجزائر بالضعف فمعدل النفاذ و معدل الكثافة التأمينية المقاسة خلال 2019/2011 تؤشر إلى محدودية أداء القطاع.

– تعاني بورصة الجزائر من عدم الفعالية و محدودية النشاط و ذلك بسبب العديد من المعوقات.

– عدم مساهمة قطاع التامين في تنمية السوق الملي في الجزائر و ذلك فان مؤشر معدل رسملة السوق ضعيف ، أي أن حجم المعاملات تأثير ايجابي على حجم الأقساط التأمينية في حين إن الكثافة التأمينية لا تسبب في مؤشر معدل رسملة السوق.

توصيات الدراسة:

بناءا على النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم جملة من توصيات نراها ضرورية و أهمها:

– التركيز على توسيع عرض التامين مع منتجات بسيطة و متنوعة و أكثر تكيفا مع احتياجات العملاء و التحدي الكبير للابتكار هنا مرتبط بشركات التامين على الحياة التي تلعب دور مهما في تطوير و تعزيز هذا الفرع من السوق ذو الإمكانيات و الآفاق الكبيرة.

– تكثيف إجراءات الاتصال و التواصل بجميع الوسائل المتاحة من اجل توفير كافة المعلومات لحاملي الوثائق و توسيع نطاق تسويق منتجات التامين.

– تأهيل و تكوين الموظفين مهمة جدا في ظل ندرة كمية و نوعية في الموارد البشرية المطلوبة للتسيير الإداري مما يستلزم بذل المزيد من الجهود لتحسين أداء الشركات من خلال تطوير الرقابة الداخلية التي تعتبر أساسية لتحسين نوعية الخدمات المقدمة للزبائن.

– تطوير السوق المالية (بورصة الجزائر) من اجل تعزيز فرص الاستثمار المالي للشركات التامين.

– وضع خطة وطنية للنشر الثقافة التأمينية و بذل الجهود لرفع الوعي التأميني لدى جميع الإطراف ذات الصلة بالقطاع و ذلك باستخدام وسائل الدعاية و الإعلام و الاتصال لتنوير الأفراد و المؤسسات بأهمية التامين و مزاياه و تزويدهم بكافة المعلومات التي يحتاجونها و تساعدهم على تقبله و الاقتناع به.

– التركيز على توسيع عرض التامين مع منتجات بسيطة و متنوعة و أكثر تكيفا مع احتياجات العملاء من خلال الابتكار و التجديد و التحسين المستمر لوثائق التامين ، التحدي الكبير هنا مرتبط بشركات تامين الحياة التي تلعب دورا مهما في تطوير و تعزيز هذا الفرع من السوق ذو الإمكانيات و الآفاق الكبيرة.

– العمل على تعبئة الموارد المحلية و ترشيد استغلالها و اعتماد التامين كوسيلة من وسائل جمع الموارد المالية لما له من قدرة على محاربة التضخم و توفير السيولة المالية و هذا ما يتوافق مع الوضعية الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد الجزائري.

– ترقية منتج التامين التكافلي نظرا لما يتميز به من قبول من طرف الجزائري.

– منح حرية اكبر لنشاط القطاع الخاص المحلي و الأجنبي و التقليل من هيمنة شركات التامين العمومية على القطاع .

– إعادة النظر في القيود التنظيمية للتوظيفات المالية لشركات التامين و البورصة.

أفاق الدراسة

ان هذه الدراسة تفتح المجال للقيام بدراسات علمية متخصصة بشأن التامين و النمو الاقتصادي، كذلك نتناول العوامل التي تساهم في دعم الاقتصاد الوطني مما ينعكس على جميع القطاعات، و يمكن ان تتمثل في المواضيع التالية:

- دور التأمينات الاجتماعية في دعم التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر
- أثر تفعيل نشاط السوق المالي على حجم استثمارات شركة التامين في الجزائر.
- واقع و أفاق خدمات التامين التكافلي كآلية لتعزيز مساهمة التامين في الاقتصاد الجزائري.

و في الأخير نسال المولى العلي القدير أن أكون قد وفقت في اختيار و معالجة الموضوع.

قائمة المصادر و المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

❖ **الكتب**

1. أستاذ الدكتور عبد الحميد عبد الفتاح المغربي (إدارة المنشات المتخصصة البنوك ، منشات التامين و البورصات) مكتبة عصرية الناشر
2. اكرام عبد الرّحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي الطبعة العربي، مكتبة مدبولي، الأولى،2002.
3. بلقاسم بن علال دور التطور المالي في نجاح سياسة التطور المالي المطبقة في الدول النامية ، دراسة قياسية لحالة النظام المالي و المصرفي الجزائري (1990-2011) مجلة البحوث الاقتصادية و المالية العدد الثاني ديسمبر 2014 المركز الجامعي البيض الجزائر.
4. بن بوزيان محمد .عبد الطيف مصطفي أساسيات النظام المالي واقتصاديات النظام المالي واقتصاديات الأسواق المالية.مكتبة حسن العصرية.بيروت 2015
5. بيشاري كريم، واقع سوق التأمين في الجزائر، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 27، المجلد1-2013.
6. د قندوز طارق ، د قاسمي السعيد ، تحديات و تداعيات العولمة المالية على سوق التامين الجزائري < حالة اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي> جامعة المسيلة 2016 العدد 05-2016.
7. رشيد بوكساني، إصلاحات و واقع سوق التامين في الاقتصاد الجزائري ، مجلة الإصلاحات الاقتصادية و الاندماج في الاقتصاد العالمي العدد 1 المدرسة العليا للتجارة الجزائر 2006.
8. زروقي ابراهيم ، بدري عبد المجيد دور قطاع التامين في تنمية الاقتصاد الوطني ، ملتقى دولي حول الصناعة التأمينية ، الواقع العملي و أفاق التطوير جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف 09 -2012/12/04.
9. صديقي عبد الهادي، محمود الزماميري، إدارة التامين الشركة العربية المتحدة لتسويق و التوريدات ط1 القاهرة
10. صلاح الدين حسن السيسي، دراسات الإئتمان المصرفي، الضمانات المصرفية الاعتمادات المستندية نظرية وتطبيقية –قضايا مصرفية معاصرة، دار الفكر العربي، القاهرة–مصر.
11. طارق قندوز ، واقع سوق التامين الجزائري و سبل تحسين تنافسيته الدولية ، المجلة البخوث الاقتصادية و المالية 2014 JEFR
12. عبد الرزاق بن خروف، التأمينات الخاصة في التشريع الجزائري، مطبعة حيرد، الجزائر، الجزء الأول،1998.
13. مصطفى خشيم ، اتفاقيات الشراكة الاورو – مغاربية و تاثيرها على التجارة الخارجية لبلدان اتحاد المغرب العربي ، مجلة الجامعة المغاربية ، لعدد 7 طرابلس ، ليبيا 2009.
14. مصعب بالي ، مسعود صديقي مساهمة قطاع التامين في نمو الاقتصاد الوطني ، مجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية و المالية عدد2016/02 .

المقالات

وهيبة عبد الرحمان ، امين بن سغيد ، نادية عبد الرحمان ، واقع سوق التامين الجزائري و دوره في تمويل الاقتصاد الوطني في ظل نجاح تكنولوجيا التامين ، المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الاقتصادية المجلد 2019/10 جامعة الجزائر 3

❖ **أطروحات:**

1. بريش عبد القادر، التحرير المصرفي و متطلبات الخدمات المصرفية و زيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية أطرحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع نقود و مالية جامعة الجزائر السنة الجامعية 2006/2005.
2. بن علال بلقاسم، أثر التطبيق سياسة التحرير المالي على النمو الإقتصادي،الجزائر، دكتوراه في علوم الإقتصاد، جامعة أبو بكر القايد، تلمسان، سنة الجامعية،2005-2006.
3. بناي مصطفى ، واقع و أفاق شركات التامين الجزائرية في ظل الإصلاحات الاقتصادية و المتغيرات الدولية،اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص ،تحليل اقتصادي 2014/2013 جامعة الجزائر
4. حدباوي أسماء، الحاجة للنهوض بقطاع التأمينات وضرورة تجاوز المعوقات، ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، فرع المالية وبنوك وتأمينات،جامعةالمسيلة.
5. حريري عبد الغاني، اثر التحليل المالي على اقتصاديات الدول العربية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير جامعة حسيبة بن بو علي، شلف،2006-2007.
6. خلاف صليحة ، اثر الإصلاحات الاقتصادية في قطاع التامين الجزائري (1990- 2008) رسالة ماجستير غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف الجزائر 2010 .
7. شكوري سيد محمد، التحرير المالي و أثره على النمو الاقتصادي،دراسة حالة الجزائر،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان،السنة الجامعية2005-2006.
8. عمر موساوي، محددات الإيراد في قطاع التأمين الجزائري دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين"SAA"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص دراسات اقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية.
9. قويدري زورقي لزرق ، التامين و أثاره على الاقتصاد في الجزائر ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص قانون التأمينات و المسؤولية جامعة مستغانم.
10. وهيبة عبد الرحمان ، امين بن سغيد ، نادية عبد الرحمان ، واقع سوق التامين الجزائري و دوره في تمويل الاقتصاد الوطني في ظل نجاح تكنولوجيا التامين ، المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الاقتصادية المجلد 2019/10 جامعة الجزائر 3.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1. Charaf fatiha(2016) : Evolution du marché des assurances en algérie.la compagnie algerienne des assurances université khemis miliana mémoire pour l'obtention du diplôme de master en science de gestion. Management.
2. Gilda Fernandez et Shogo Ishii, des taux fixes au taux flottants ,une aventure a tenter ,finance et développement ,vol 41N°4 décembre 2004 .
3. Rekik azeddine et Zidani samir (2014) : Essai d'analyse des obstacles de développement des assurances de personnes en algerie. Cas assurance vie dans la wilaya de bejaia en vue de l'obtention du diplôme de master LMD en sciences économiques université.Bejaia.
4. Sadi nafaa et seba mohamd akli (2017) : le secteur des assurances en algerie et sa contributions à l'économie nationale. En vue de l'obtentions du diplome de master en sciences économiques. Université de bejaia.
5. Venet (1994) libéralisation financière et développement économique : une revue critique de la littérature ,op cit.

ثالثا: المواقع الالكترونية

1- http://www.cna.dz.

2- http :// www.sgbu.dz.

ثالثا: القوانين والمراسيم

1- قانون رقم 90-10 مؤرخ في 19 رمضان عام 1410 الموافق لـ 14 افريل سنة 1990 المتعلق بالنقد والقرض.

1. Décret exécutif n° 09-111 du 07 avril 2009 fixant les modalités d'organisation et de fonctionnement ainsi que les conditions financières du fonds de garantie des assurés.
2. Décret exécutif n° 04-103 du 05 avril 2004 portant création et fixant les statuts du fonds de garantie automobile.
3. Décret exécutif n° 07-364 du 28 novembre 2007 portant organisation de l'administration centrale du ministère des Finances
4. Décret exécutif n° 09-257 du 11 aout 2009 fixant la composition, l'organisation et le fonctionnement de l'organe spécialisé en matière de tarification des assurances. En application 231 de l'ordonnance n° 95-07 le 25 janvier 1995, modifiée et complétée

5. L'article 209 de l'ordonnance 95-07 modifiée et complétée

رابعا: الجريدة الرسمية

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة في1995/10/31 العدد65.
2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة في 1995/12/10 ، العدد.76
3- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة في 1998/10/05 العدد70.
4- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة في 1996/01/14، العدد03.
5- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة في 2002/09/11، العدد61.
6- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة في 2003/08/07، العدد56.